





بالعبودية إشارة إلى الخضوع والتواضع والاعبد المناسب بإقامته صلى الله عليه وسلم وهي أشرف صفات الإنسان ولو حراً أو ذلياً وصف صلى الله عليه وسلم بها في أشرف المقامات كما في قوله تعالى سبحانه الذي أمرني به ربه وقوله تبارك الذي نزل الفرقان على عبده وقوله فأوحى إلى عبده ما أوحى وفي إضافة العبد إلى الضمير أقوى شرفاً وبلغ قال بعضهم وإنما اختار سبحانه وتعالى ذلك على نبيه أوحى إليه ثلاث أمته صلى الله عليه وسلم باعتقادهم فيه لا يليق كما وقع لقوم عيسى عليه السلام أفاد ذلك القليل (ورسوله) رساله عامة في الزمان والكلان لجميع الخلق (صلى الله عليه وسلم وعلى آله) أهل المصنف أرادهم مطابقاً لا غريباً أو ممن يقرهم الزكاة حيث ذكر التابعين بعد ذلك (رحمته) بفتح الصاد ويكسرهما والاعجاب كل مسلم في النبي صلى الله عليه وسلم ولو لخطبة (والتابعين) أي لهم ولو في الأيمان فقط فدخل عصاة المؤمنين والقصد به هذا التعمد في الدعاء لا به أفصل روى أنه صلى الله عليه وسلم ضرب من كتب من اغفر لي وارحمي ثم قال له محمد في دعائك قال بين الدعاء الخاص والدعاء بين السماء والأرض (أما بعد) أي أما بعد التسمية والحمدلة والشهادة والصلاة والسلام (هذا) المتن الخاص في الدعاء (جزء لطيف) أي صغير طرف (يسره) أي سهله (الله تعالى) للذنابين به يسره مديته والعمل بمقتضاه (فجاء) أي في بيننا دور (يجب تعاد) من العالم (وعليه) للجاهل (والعمل به) من امتثال لأمر واجتناب النهي (للخاص والعام) أي لا مسلم والجاهل (والواجب) من حيث وصفه بالوجوب (ما وعد الله فأعمله بالثواب وتوعد تاركه بالعقاب) أي باستحقاق العقاب فلا يسأل الله ويتكفى في صدق العقاب وجوده لو احدث من العصاة مع العفو عن غيره (وسميته) أي الجزء اللطيف (سلم التوفيق إلى محبة الله) أي التحقيق أي على طريق الحق لا تقمان (أسأل الله الكريم) أي الذي لا ييؤر أن ينسب إليه بخل (أن يجعل ذلك) أي الجزء اللطيف صادراً (منه) تعالى لا من حفظ النفس كطالب المدح من الناس (و) اختصاراً تعالى لا لرياء وشهرة (و) محبة (فيه) تعالى ورغبة في ما عنده من

ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه التابعين (أما بعد) فهو ذا الطيف يسره الله لي فيما يجب تعلمه ودعا به والعمل به للخاص والعام ولواجب ما وعد الله فاعمله بالثواب وتوعد تاركه بالعقاب (وسميته) سلم التوفيق إلى محبة الله على التحقيق أسأل الله الكريم أن يجعل ذلك منه وله ومية

(و) واجبا وادعيا (الله تعالى بالتبجيل) (ومرئيا) (والقرب) (أو حسن الرجوع والقلب) (والإق) أي القرب  
والارتفاع وهذا مطلق (أي) أي عند تعالى يوم القيامة (وأن  
يرقى) أي بسبب من وقت أي طاعة وتسلط (عليه) أي الجزء الطيف  
(الميل) (مستطاه) أي بطاوة ومدلوله كاداء الواجبات وزلة المحرمات  
(ثم الترقى بالتوحد) أي بالتعجب (بالتوافل) جميع نافذة وهي اسم لما شرع  
زيادة على الفرائض وهو المسمى بالتدوب والمستحب والتطوع (أهوز)  
أي ليجمع (حبه) تعالى كل طاعة وقبوله (وولاه) تعالى أي نصرتة رقمه قال  
سلي الله عليه وسلم قال الله تعالى ولا يزال العبد يتقرب إلى بالتوافل حتى  
أحسب عاقبة الحبيبة كنت سمعه الذي يسمع به و بصره الذي يبصر به ولسانه  
الذي ينطق به ويده التي يطش بها ورجله التي يمشي بها فحسب كثر سمعه  
الذي يسمع به أي كنت حافظا لسمعه فلا يسمع إلا ما أَرْضِيه وهكذا ما بعده  
ثم روي لنا شيخنا أحمد التخرأوى

فصل في صفات الله تعالى ورسوله وفي السمعيات (يجب) وجوبا  
محتما (على كافة المكافين) أي جميعهم (الدخول في دين الاسلام) وهو  
شهادة أن لا اله الا الله والاقرار عما جاءه من عند الله (والثبوت) أي  
الملازمة (فيه على الدوام) أي بلا انقطاع الى الموت على الاسلام عن على  
نبي الله عنه انه قال تمام النعمة الموت على الاسلام (والترم) أي قبول (ما)  
ي أشياء (لزم) أي ثبت (عليه) أي كافة المكافين (من الاحكام) وهي  
بابية الله تعالى لسان نبيه بحماية علق بأفعال المكافين وهي الواجب  
والنهي والمباح والمكروه والحرام (فما يجب علمه) أي معرفته (واعتقاده)  
بالقلب (مطلقا) أي في الصلاة وغيرها (والنطق به) باللسان (في الحال) أي  
في هذا الوقت (ان كان) أي التالط (كافرا) أي أصليا أو مرثدا (والا) بأن  
كان مسلما (غنى الصلاة) أي في الشهد (الشهادتان) فالشهادتان مبتدأ  
مأخوذ ومما يجب خبره ويجوز أن يكون الشهادتان خبر مبتدأ محذوف ومما  
يجب في محل الحال والتقدير فالواجب علمه واعتقاده والنطق به الشهادتان  
كل كونه ما به ضايع كقوله محمد الحفصي (وهما شهدان لا اله الا الله

والله وموجبا لقرب  
والزاني لديه وان يوفق  
من وقت عليه لا عمل  
بما تضاء ثم الترقى بالتوحد  
بالتوافل يجوز حبه وولاه  
(نصل) يجب على كافة  
المكافين الدخول في دين  
الاسلام والتبوت فيه على  
الدوام والتزام ما لزم عليه  
من الاحكام فمما يجب علمه  
واعتقاده مطلقا والنطق  
به في الحال ان كان كافرا  
والا ففي الصلاة الشهادتان  
وهما شهدان لا اله الا الله



واشهد ان محمداً رسول الله) ويشترط ان ياتي بهما مع واليتين مرتين وان  
 ينطق بهما بالعرسية القادرة على اتمام معنى الشهادة على ذلك  
 أحمد الزاهد ومحمد الزهلي ولا بد من تكرير الشهادة ان لم يكن هذا الحلف  
 والا كفى لفظ أشهد الا قول بخلافه الا ان لا بد فيه من الاتيان بالشهادتين  
 مرتين هكذا قال ابن قاسم وتبعه العناني وفرره الشيخ طيبة وهو قد  
 الشجره امسى انه لا بد من تكرير الشهادة هنا أيضاً ولا يكفي لا اله الا الله محمداً  
 رسول الله بخلاف بعضهم ولا بد في الحديث من ان يقول الى جميع المخلوقات  
 قوله محمد رسول الله أفاد ذلك الشراقي وهذا بخلاف تشهد الصلاة فيه  
 من ذكر الواو بين الشهادتين ولا يشترط ان ياتي بالشهادتين في كل الجمع  
 بينها والواو من الأكمل وانما لم يسن الا بيان بالواو في الادان وان حكم  
 باسم الامم المؤثر لانه طاب منته افسر اذ كل كلمة بنفس وذلك يناسب قوله  
 العطف أفاده لم يسمي (ومعنى أشهد ان لا اله الا الله ان تعلم وتعتقد وتؤمن  
 وتصدق) بأن يقول قلبك بربيت (ان) أي ام أي الحال والشان (لا معبود  
 بحق) أي بطابق للواقع لا يجوز انكاره ثابت (في الوجود) لا اله الا الله  
 (الاحد) أي الذي لا يخز أو لا ينقسم وهو واحد في ذاته وصمدائه ولا يحل في  
 محل (الاول) أي الذي لا ابتداء لوجوده (القديم) أي الذي لا يكون وجوده  
 من غيره (الحق القيوم) أي الذي يقوم بنفسه ويستغنى عن غيره ولا يهزم  
 به غيره فلا يتعلق قوامه بشئ ويتعلق به قوام كل شئ (الباقي) أي الذي  
 لا يزول بعد فناء انطاق (الدائم) أي الذي لا تغيره الاوقات (الحال) أي  
 موجد المخلوقات التي هي الاكوان من العدم (الرازق) أي القاسم على  
 كل شئ الى ان يموت بما يقوم بالهنة ونظامه من البقعة والمعروف والممكن  
 والملبس والقوت وغير ذلك (العالم) أي الذي علمه خبره مستغله ومعلوماته  
 ما هو امن نقاد (القدير) أي الذي لم يمتنع عليه جليل ولا حقير (الفعال) أي  
 يريد أي لا يجزئه شئ بريده ولا يمتنع منه شئ طلبه (ما شاء الله) وجوده (كل)  
 أي وجوده (وما لم يشأ) وجوده (لم يكن) أي لم يوجد (ولا حول) أي لا قدرة  
 ولا حركة (ولا قوة) أي ولا استطاعة (الا بالله العلي) أي الرفيع الشان  
 (العزيز) أي الجليل الكبير (موصوف بكل كمال) لا يعاها الا هو كالحلم

واشهد ان محمداً رسول الله  
 على الله عليه وسلم ومعنى  
 أشهد ان لا اله الا الله ان تعلم  
 وتعتقد وتؤمن وتصدق ان  
 لا معبود الا الله الواحد  
 القديم الحلي للقيوم الباقي  
 الدائم الخالق الرازق العالم  
 القدير الفعال المريد ما شاء  
 الله كان ولم يشأ لم يكن ولا  
 را ولا قوة الا بالله العلي  
 العظيم موصوف بكل كمال

والحدود صيرة لا وكه فانت المعاني وهي القسرة والارادة والخلق والحياة  
والسمع والبصر والكلام (مستقره) أي غير متغير (عن كل نفس) وهي  
الزديقة كالنفس والمشيئة وكل ما ينظر بانفسه من صفات الحوادث (ليس  
كنه) أي حقيقة (عن) أي يمكن سواء كان موجودا أو معدوما (وهو  
المستقر) أي المستقر في الصفات بلا اذن (البصير) لذلك بلا عين (فهو القديم)  
أي الذي لا أول له لم يخلق نفسه ولا خلقه غيره (وما سواه حادث) أي  
موجود بعد عدم (وهو الخالق) لجميع المكنونات (وبما سواه  
مخالف) له تعالى (وبما سواه قديم) أي لا أول له وحقيقته لا تتغير  
لنفس (مستقر) أي باقي (نفسه) سبحانه وتعالى من صفات المعاني ما فيها  
فهيبة ولا تحرف من صفاتها (لا به) سبحانه (تعالى) (مباين) أي  
مختلف (لجميع المخلوقات في الذات والصفات والافعال) فان قلت  
قد صرح انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله خلق آدم على صورته مع ان الصورة  
تقتضي الحدوث قلت اجيب عنه بالمراد الصورة المعنوية على معنى ان  
الله تعالى اعطى الله دلو سافا واطاقت عليه كما اطلق عليه تعالى  
تشرع بالعبد كالعالم والحق لكه سامية وبانية ومظاهرة لصفات الباري تعالى  
في الحقيقة فعلمه تعالى مثلا محال لم العبد من حيث القدم والحدوث  
وعلمه تعالى قديم وعلم العبد حار وعلمه تعالى محيط بالجزئيات كما  
هو محيط بالكليات وعلم العبد ليس كذلك وعلم العبد متأخر عن العلوم  
وعلمه تعالى سابق عليه ومن هذا القبيل قوله صلى الله عليه وسلم ان الله  
تسعة وتسعين اسما مائة الا واحدا من تخاف بواحد منها دخل الجنة فان معناه  
ان العبد اذا خاف جميعا مكنه الخلق منها كالكرم والافق والضعف دخل  
الجنة ومن الاجابة عن الحديث المذكور ان البصيرة في صورته يرجع الى  
المضروب وذلك ان سبب الحديث رؤيته صلى الله عليه وسلم في ليلة يضر  
انسانا قهرا وقال ان الله خلق آدم على صورته أي صورة المضروب أفاد  
الصحاح في المرة القريبة (سبحانه وتعالى) أي ارتفع (سبحانه) قول  
(الظانور) كما هو والظاهر في مشركي العرب ونحوهم (علوا كبيرا) أي  
لا يماثله علوا فانه من متقدمي الامم وقالوا عزير ابي الله اذ لم يبق منهم

مفره عن كل نفس ليس كنهه  
شئ وهو الجميع البصيرة هو  
القديم وما سواه حادث  
وهو الخالق وما سواه مخلوق  
وكلامه قديم كسائر صفاته لا  
سبحانه مباين لجميع المخلوقات  
في الذات والصفات والافعال  
سبحانه وتعالى هما يقول  
الظانور علوا كبيرا

فقال بخت نصر من يحفظ التوراة فلما جاءهم عزيز بعد مائة سنة وقرأها  
 عليهم مع الحفظه لو اذنا وعلاوه بأنه لا يحفظ التوراة الا لكونه ابنه وبخس  
 النصارى قال المسيح ابن الله لا سخالة ولديلا أب أو افعله ما يفعله الاله وهو  
 خالق الطير من الطين وبراء الاكهم والابرص واحياء الموتى ومشرق العرب  
 قالوا الملائكة بنات الله وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قال الله  
 تعالى ~~كذبني ابن آدم ولم يكن له ذلك وشقني ولم يكن له ذلك فاما تكذيبه~~  
 اياي فزعم اني لا اقدر ان اعيد كما كان واما شتمه اياي فتو له لي ولدي وسجاني  
 ان اتخذ صاحبة ولدا (ومعنى أشهد ان محمدا رسول الله أن تعلم وتعتمد  
 وتصدق وتؤمن ان سيدنا) أي معاشرا لخلق (ونبينا محمد بن عبد الله بن  
 عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي) بحذف الباء التي قبل التين  
 نسبة القرشي بتبوت الباء قبله وانما حذفت الباء في النسبة فراقبين النسبة  
 وهذا والنسبة للداية في البحر التي تأكل دوابه فالذي يسمى بقريش  
 قيل هو فهر وقيل هو النضر (صلى الله عليه وسلم عبد الله ورسوله الى  
 جميع الخلق) من الانس والجن ويأجوج ومأجوج والملائكة وجميع  
 الانبياء والاهم السابقة من لدن آدم الى يوم القيامة حتى الى نفسه لان كل  
 نبي مبعوث الى نفسه بشرع فارسله الى التي لا تغفل ارسال تشر يف واما  
 الى الثقلين فارسل تكليف بالاجماع واما الى الملائكة فاختلف فيه فقيل  
 ارساله اليهم ارسال تكليف بما يليق بهم وقيل ارسال تشر يف (ولد)  
 صلى الله عليه وسلم (هكمة) قال الباجوري وهل كانت ولادته صلى الله  
 عليه وسلم من الموضع المعتاد أو من تحت السرة وتقل عن ابن سبع انه  
 كانت من تحت السرة لا من الموضع المعتاد تزيه صلى الله عليه وسلم  
 محل القدر وكذا غيره من جميع اخوانه من النبيين والمرسلين انهم  
 (وبعث) صلى الله عليه وسلم لثام عشر هذه الامة أي امة الدعوة لا امة  
 الاجابة فقط (بها) أي في وقت كونه في مكة والمراد بأمة الدعوة كل  
 من دعاه صلى الله عليه وسلم الى الايمان سواء أجاب أولا وبأمة الاجابة  
 خصوص من أجاب الى ذلك (وهاجر) أي فارق مكة بأمر من الله تعالى  
 (الى المدينة) الشريفة ويقال لها طيبة هاهاها سيدنا جبريل له

ومعنى أشهد ان محمدا رسول  
 الله ان تعلم وتعتمد وتصدق  
 وتؤمن ان سيدنا ونبينا محمد  
 بن عبد الله بن عبد المطلب بن  
 هاشم بن عبد مناف القرشي  
 صلى الله عليه وسلم عبد الله  
 ورسوله الى جميع الخلق  
 وله هكمة وبعثهم وهاجر الى  
 المدينة

الحراج و يقال لها أيضا طابة لطاها به سجرة التي صلى الله عليه وسلم  
 وكانت قبل ذلك تسمى برب (ودفن) صلى الله عليه وسلم (فيها) أي  
 في الدابة ودفن أبو بكر رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم مؤخر قليل  
 من النبي ودفن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قبر أبي بكر فيكون رأس عمر مساويا لقدي أبي  
 بكر خارجا من مسامحة قدم النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الكيفية أشهر  
 الكيفيات السبع والكيفية الثانية ان قبر النبي صلى الله عليه وسلم  
 متقدم وأبو بكر رأسه بين كتي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو رأسه  
 عند رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم والكيفية الثالثة أن رأس أبي  
 بكر عند رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر خلف ظهر النبي صلى الله  
 عليه وسلم والكيفية الرابعة ان قبر النبي صلى الله عليه وسلم امامه ما فرجلا  
 أبي بكر عند رأس النبي صلى الله عليه وسلم وعمر عند رجله صلى الله عليه  
 وسلم والكيفية الخامسة ان أبا بكر خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وعمر خلف أبي بكر والكيفية السادسة ان رأس أبي بكر عند رجل رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ورأس عمر عند رجل أبي بكر والكيفية السابعة  
 ان قبر أبي بكر خلف قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبر عمر عند رجل  
 النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الروايات ما عدى الأولى والثانية  
 أسانيد هاضمة ولا شهر الأولى كما تقدم فأد ذلك عبد الله بن عبد الله  
 (و) نعم قد وصدق (انه صلى الله عليه وسلم صادق) وحق (في جميع ما خبره)  
 من الأحكام والآراء الغيبات بل جميع أقواله وان لم تكن عن الله فيلزمنا  
 الايمان بذلك فمن انكر شيئا من ذلك وكان مع ما من الدين بالضرورة  
 كفر (من ذلك) أي ما خبر به (عذاب القبر) وهو عذاب البرق اضيف  
 الى القبر لانه الغالب والافضل ميت اراد الله تعذيبه أماله ما اراده به قبر  
 أولم يتبر ولوصلب او غرق في بحر او اكلته الدواب او احرق حتى صار  
 رمادا وذر في الريح و يكون للكافر والمنافي وعاهة المؤمنين وله هذه  
 الامة وغيره اودايل وقومه قوله تعالى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا  
 (وعنه) أي القبر فمن نعيمه توسيعه وجعل قديله فيه وقطع طاقه فيه  
 من الجنة وانه لا يؤمن وجعله روضة من رياض الجنة وكل هذا محمول

ودفن فيها وانه صلى الله عليه  
 وسلم صادق في جميع ما خبر  
 به من ذلك عذاب القبر  
 ونعيمه

على حقيقته عند العلماء أفاده عبد السلام اللقاني (وسؤال المسكين  
منكر) بفتح الكاف (ونكر) وانما اسمى هذان المسكين بذلك لانهما  
بأخبار البيت بصورة منكورة فان صفة هاتهما انهما اسودان أزرقان احينهما  
كقدور الخاس وفي رواية كالبرق وأصواتهما كالعدا فانتكما يخرج  
من أفواههما كالساريد كل واحد منهما مامطراق من حديد لو ضرب به  
الجبال لذهبت وفي رواية يسد أحدهما مرزبة لو اجتمع عليها أهل مدي  
ما أقواها وهذه المؤمنين الطائع وغيره على الصحيح لا سكن يرفقان بالمؤمن  
ويقولان له اذا وفق للجواب ثم نومة العروس وبهران المناق والكافرة قبل  
للمؤمن الموفق له مبشر وبشيرا ما الكافر والمؤمن العاصي فله ما تكبر  
ونكر أفاده ذلك شيخنا يوسف في فتح القاصد المرید (والبعث) وهو عبارة  
عن أحياء الموق وانخراجهم من قبورهم بعد جميع الاجزاء الاساية وهي  
التي من شأنها البقاء من أول العمر الى آخره ولو قطعت قبل موته  
بخلاف التي ليس من شأنها البقاء كالظفر وهو هذا المعنى عبارة عن  
النشر أفاده شيخنا يوسف وورد ابى بن خفاف خاتم النبي صلى الله عليه  
وسلم في انكار البعث واتاه معظم باليقظة يبينه وقال أئري الله يحيي هذا  
بعد ما بلى فقال صلى الله عليه وسلم نعم ويبعثك ويدخلك النار فنزل أول مرة  
الانسان اما خائف من نطفة أي ماء قد نذر خيس فاذا هو خميم مبین أي  
يبادل بالباطل أفاده السحيمي (والحشر) وهو عبارة عن سورة سم  
جميعا الى الموقف وهو الموضع الذي يقفون فيه من أرض القدس المبدلة التي  
لم يمس الله عليها الفصل القضاء بينهم ولا فرق في ذلك بين من يجازي وهم  
الانس والجن والملائكة ومن لا يجازي كالهمائم والوحوش على ما ذهب اليه  
الحققون وصححه النووي (والقيامة) وأوله فجر يوم الجمعة الى ما لا يتناهى  
وهو الحق أفاده السحيمي وقال الفشي والقيامة هي التي تم الناس وتأتيهم  
بعثة وتأخذهم أخذة واحدة على غفلة في يوم الجمعة في غير شهر معلوم ولا  
سنة معروفة وأول يوم القيامة من النفخة الثانية الى استقرار الخلق في  
الدارين الجنة والنار وصدر يوم القيامة من الدنيا وآخره من الآخرة  
وقد اورد ذلك اليوم كمال الله تعالى في سورة السجدة في يوم كان مقداره أمان

وسؤال المسكين منكرو ونكر  
والبعث والحشر والقيامة

ستة مائة سنة في الدنيا وكما قال تعالى في سورة سأل في الدنيا مائة سنة  
 خمسين ألف سنة وهو يوم القيامة اثنتان مائة سنة إلى الكافر والاثني عشر  
 المؤمن فيكون أخف عليه من صلاة مكتوبة في الدنيا تنسى (والحساب)  
 وهو توقيف الله الناس على أعمالهم خيرا كانت أو شرا فولا كانت  
 أو فلا تنسى ليعلم كل منهم كتبه ويكون للؤمن والكافر انسا وجنما  
 الامن الله تعالى عنهم (والثواب) وهو ما يستحقه من الرحمة والغفرة من  
 الله تعالى والشفاعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم (والعذاب) وهو  
 كل عقوبة مؤلمة (والمران) وهو كبرياء الدنيا قسمة وهو كفتان  
 كل واحد منهما أوسع من طبقات السموات والارض كافة الحسنة عن  
 جبريل العرش مقابل الجنة وكعبة السيئات عن يسار العرش مقابل النار  
 بينهما جبريل على الصراط بعد الحساب فيأخذ بعموده وينظر إلى أسامه  
 ومكائيل أمين عليه والتقبل بمرل إلى أسفل والخفيف يرتفع بكبرياء الدنيا  
 كما هو ظاهر الأحاديث أفاده السجدي (والنار) وهي دار العذاب  
 بجميع طبقاتها السبع التي أعلاها جهنم وتحتها طي ثم الحطمة ثم  
 السمر ثم سقر ثم الجحيم ثم الهاوية وباب كل من داخل الاخرى على الاستواء  
 وبين أعلا جهنم وأسفلها خمس وسبع مائة سنة أفاده عبد السلام اللقاني  
 (والصراط) وهو جسر منهوب على ظهر جهنم أوله في الموقف وآخره على  
 باب الجنة يمر عليه الاقرون والآخرون وهو أدق من الشعرة وأحد من  
 السيف فهو مثل موسى وأول من يجوز عليه نبيثا وأمنه فالسالمون من  
 الذنوب يهرون كطرف العين وبعدهم الذين يجوزون كالبرق الخاطف  
 وبعدهم الذين يجوزون كالريح العاصف أي الشديد وبعدهم الذين  
 يجوزون كالطير وبعدهم الذين يجوزون كالفرس السابق وبعدهم الذين  
 يجوزون كالأهانت ثم الذين يجوزون عدوا ومشيئا ثم من يجوزون محبوا  
 وهو الذي تطول عليه مسافة الصراط فيقول رب لما أبطأت علي فيقول لم  
 أبطأت بك إنما أبطأتك محلك وروى إذا كان يوم القيامة يأتي قوم فيقفون  
 على الصراط فيكون فيقال لهم جوزوا على الصراط فيقولون نخاف من النار  
 فيقول جبريل كيف كنتم عمرون على البحر فيقولون بالسفن فيؤتى بمساجد

والحساب والاثواب والعذاب  
 والامران والاصراط

كانوا يصعدون فيها كالسفن فيرى كل واحد منكم على الصراط ذكره  
 الصريح في الصلاة فانه شعرة من شعرة من حلق عليه السلام  
 حكمة الرمي من برهان الدين الجلي من (والجوز) وهو طوطى على الارض  
 الجديدة وهي ارض بيضاء كالفضة متسع الجوانب وطوله لا يزيد على عرضها  
 وهو مسيرة شهر ريعه أطيب من المسك وله لون كل شراب الجنة وطعم كل  
 شجرة الجنة وكيزان أكثر من نجوم السماء من شرب منه شربة لا يظلم  
 بعدها أبدا شرب منه هذه الألفه كالهالكين من عباده قسم لا يطرد  
 وهم المتقون وقسم يطرد والمطردة قسمان قسم يطرد من النار والكفار  
 فلا يشربون منه أبدا وقسم يطرد عقوبة ثم يشرب وهم عصابة طواغيت  
 فيشربون قبل دخولهم النار على الصحيح فيكون شربهم قبلة طمان ان  
 تحرق النار أجوافهم وان يدركهم الجوع والعطش والصبح انه قبل  
 الصراط وقبل الميزان كما قاله الجمع ولان الناس يخرجون من قبورهم  
 عطاشا ولا يتأق شرب قوم وطرد آخرين لانه لو كان بعد الصراط لما سمع  
 طرد آخره الى النار فان من جاوز الصراط لارجوعه الى النار أبدا  
 ذكره الصريح وقيل صلى الله عليه وسلم حوضان حوض قبل  
 الصراط في الموقف وكذا حياض الانبياء وهو الذي يطرد منه بعض  
 العصابة وحوض بعده لا يطرد منه أحد لانه لا يصله الامن خلص من  
 العذاب وكل منهما يسمى كوزا والكوز في كلام العرب الخير الكثير  
 وصح القرطبي هذا القول وقال شيخنا يوسف وهذا كله لا يجب اعتقاده  
 وانما يجب اعتقاده ان له عليه الصلاة والسلام حوضا ولا يضر الجهل بكونه  
 قبل الصراط أو بعده (والشفاعة) وهي سؤال الخير من الغير الخير وشفاعة  
 المولى عبارة عن عفو وفاته تعالى يشفع فيمن قال لا اله الا الله وأثبت الرسالة  
 للرسول الذي ارسله اليه ولولم يعمل خيرا قط فينتهي الى النار لا يسمع دعوا  
 النار بالشفاعة أحد افاده شيخنا يوسف في فتح القادر المسري بدو شفاعة  
 فينا أكثر من عشرين شفاعة مقبولة اعطاه شافعيه المتبعة  
 لاراحة الخلق ولو كفار من طول الموقف ليحبل الله حسابهم كما أخرج  
 الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة ذكر ذلك الصريح وتسمى المقام المحمود

والحوض والشفاعة







لا تظن ودار السلام لان جميعها في الجنة من كل خوف وحرارة  
 وجنة النعيم لانها كلها مشهورة باستانة كرمها في الجنة المريد  
 (والملوك) الى الاقامة المؤبدة في الجنة لمن مات على الاسلام وكان له من  
 كفر وفي النار لمن مات على الكفر وان عاش طول عمره في الايمان  
 (والرؤية لله تعالى في الجنة) وهي بلا خلاف في رآه تعالى اهلها الى مثل يوم  
 الجمعة والعيد ويراه خواصهم كل يوم بكرة وشيا وبعضهم لا يزال مستعرا  
 في الشهادة في قلل ابو يزيد البسطامي ان الله خواص من يهاديهم في  
 الجنة عن رؤيته تعالى ساعة لا تستغاثون من الجنة ولا تستغاثون بها  
 يستغيب اهل النار من النار وعذاب او امان في عرصات اقامة كذا وتقسيم  
 فالجميع وقوعها لانه ورد في الحديث ينادى مناد اذا كان يوم القيامة تلتزم  
 كل امة معبودها فتقول هذه الامة هداما كانتا حتى يأتينار بنا فيظهر لهم على  
 الوجه الذي لا يعرفونه بان يدخل عليهم عايطي كشفهم والافهون تعالى  
 منزه عن ان يتهم به لا يليق به فيقول انار بكم فيقولون نعم وذات الله عنك  
 استرنا فيجلى عليهم ثيابا لا تقابل حال ذلك المقام ويكشف عن الساق  
 ويقول انار بكم فيراه المؤمنون على وفق ما يعتقدهون فيخرون سجدا الا  
 المتأفق وهذا معنى قوله تعالى يوم يكشف عن ساق الايتروك كشف الساق  
 عندنا اناف بمعنى رفع الحجاب ذكره شيخنا يوسف (وتؤمن ملائكة الله)  
 هم اجسام لطيفة بالغون في الكثرة الى حد لا يعلمه الا الله تعالى سفراء الله  
 صادقون فيهم الاخبار وابه عنه تعالى لا يأكلون ولا يشربون ولا ينامون ولا يمتثلون  
 ولا يتولدون ولا يأمون ولا تنكح احوالهم ولا يحاسبون ويعشرون مع  
 الانس والجن ولا يدخلون الجنة ويتنعمون فيها شاء الله تعالى (ورسله)  
 اى وانبيائه ايضا فيجب الايمان بهم اجمالا وهم ثلاثون في كل امة عشر  
 وقيل واربعة عشر وقيل وخمسة عشر والانبياء مائة الف واربعة عشر  
 افا افاده الشيخ عطية ويوجب الايمان بالانبياء المرسلين المذكورين  
 في القرآن الخمسة والعشرين منهم ثمانية عشر في قوله تعالى وتلك حجةنا  
 آتيناها ابراهيم الى آخر اربع آيات والسبعة آدم في قوله تعالى وعلم  
 آدم الاسماء ومحمد في قوله تعالى محمد رسول الله في سورة الفتح وادريس

والملوك والرؤية لله تعالى  
 في الجنة وتؤمن ملائكة  
 الله ورسله

والسكتى في سورة الانبياء في قوله تعالى وادريس وذا النون  
 الصابرين وهو دوساخ وشعيب في سورة هود في قوله تعالى والى عاد اخاهم  
 ردا والى ثود اخاهم صالحا والمحمد بن انجاءم شعيبا فيجب الايمان بهم  
 مسيلا فاذا انكر بيرة او رسالا فاحد منهم بغيره عليه كبر لا يكفر  
 زعمه بل هو طاع افاده الشيع علية ومعنى كون الايمان بهم واجبا فيصلا  
 هو عرض عليه واحد منهم لم ينكر بيرة ولا رسالته وليس المراد انه يجب  
 بظن ايمانهم خلا فان زعم ذلك افاده شخشا يوسف في فتح القادر المسريد  
 يكتبه) ويجب جزم العقيدة بما ورد في القرآن من انزال التوراة  
 الانجيل والى يورده الفرقان وصحف ابراهيم وهى اعمال رحمت موسى وهى  
 باي مواظ وماعدا ذلك اجمالا ومن انكر آية من القرآن كره ومن  
 ية الكتاب لم يكفر لانا لم يفيد انهم اولا يقبل قول اهل الكتاب  
 نهم ان لان كنهم طاهر وقصير فيهم بر اقوله تعالى يحرفون الكلم عن  
 راضعه افاده السجيمى (وبالتدريخيه وشبهه) من الله تعالى ومعنى  
 لايمان به ان تعتقد ان الله تعالى قدر الخبير والشرف بل خلق الخلق وان  
 يسع الكائنات بقضاء الله تعالى وقدره وهو صمد ابدى لا يورثه  
 يم بذلك من غير نصب برهان ومعنى خير القدر وشبهه ان الايمان والطاعة  
 جميع الاممال الصالحة من خير القدر وان الكفر والمعصية والمخالفة  
 واصر وجب مع افعال المعاصى من شر القدر افاده القسنى فان اتى صلى  
 عليه وسلم جاء بوجوب تصديق ذلك كما جاء اخرج الشيطان عن عمر  
 جبريل قال له صلى الله عليه وسلم احببني عن الايمان قال ان تؤمن بالله  
 ملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره اى من لم  
 يصدق واحد منهم فهو كافرا فاده السجيمى (وايه صلى الله عليه وسلم خاتم  
 النبيين) اى في الوجود الخارجى ان يكون شريعتهم آخر الشرائع فلا تنسخ  
 رها ويزداد رقيه صلى الله عليه وسلم في الكمالات من ابتداء خلقه الى مالا  
 يته وايكون صلى الله عليه وسلم كفصل القضاء فان في ربه اشارة الى تمام  
 امر واما من حيث خاتم التوراة والمحمدى فهو اول خلق الله فهو صلى الله  
 عليه وسلم الاول والاخر ولا نه هو المقصود من هذا العالم كما قال القائل

وكتبه وبالقدر خيره وشره  
 وايه صلى الله عليه وسلم  
 خاتم النبيين

نعم ما قل سادة الاول **اول الكفر آخر العمل** **افاد** الباجوري (وسيد ولد آدم آجيهين) قال صلى الله عليه وسلم **انا سيد ولد آدم ولا فخر** أي الغلب جميع اولاده ولا أقول ذلك فخر أي اختيار ابل محمد ثانيا للجمعة أو المعنى ولا فخر أعظم من ذلك وإذا كان صلى الله عليه وسلم سيدا واولاد آدم كلهم عبيدهم بالطريق الاول لانهم أفضل من غيرهم بشهادة قوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم فلان قبل هذا الحديث لا يدل على سيادته صلى الله عليه وسلم على آدم وانا يدل على سيادته على اولاده **أجيب** بأن في اولاد آدم من هو أفضل من آدم وإذا كان صلى الله عليه وآله سيدا لأفضل كان سيدا للمفضول من باب أولى وانما لم يذكر آدم تأديبا عنه لانه الأب ناطق واولاد كان صلى الله عليه وسلم هو الأب في المعنى ولذلك سمي ان آدم عليه السلام هذا اجتماع صلى الله عليه وسلم به لينة الاسرا قال مرحبا بيني وورقي واب منى فقه صلى الله عليه وسلم والوالد **واجيب** أيضا بان المراد بولد آدم ما يشمل آدم واولاده كما يقولون بنو نوحهم ويريدون بهم ما يشمل عيما وبنيه وهكذا أفاد الباجوري

**فصل في** فيما يقع في الردة **(يجب على كل مسلم حفظ اسلامه)** أي منه (وصونه مما يفسده) أي عن شيء لا يسلطه ولا يخبر فيه (ويطله أي يسقط حكمه) (ويقطعه) بان لا يجزمه فيشمل التردد في الكفر (وهو الردة) وهي أغش الكفر وأخطره كمالا المرتد لا يقرب بالجزية ولا يؤمن بخلاف الكافر الا صلى في ذلك وان الردة تحبط العمل ان اتصل بالموت فكان المرتد لم يعمل شيئا ولا حبط ثواب عمله ولا يلزم من كون الردة أنواع الكفر كون المرتد اقم من الكافر الا صلى الا ترى ان أبا جهل وأبا لهب وأما هم اقم من المرتدين لما اتصفوا به من زيادة الذنوب وأنواع الادي للنبى صلى الله عليه وسلم وغير ذلك مما لا يحصى (والعياذ بالله تعالى) أي هو ذا الله واعتصم بالله من ذلك (وقد كثرت في هذا الزمان التساهل في الكلام حتى انه) أي الخلل والشان (يخرج من بعضهم الفاظ تخرجهم عن دين الاسلام ولا يرون ذلك) أي خروج الافاظ (ذنبا) أي عيبا عن الله (فضلا عن كونه كفرا) أي لا يعتقدون ذلك ذنبا ولا كفرا

وسيد ولد آدم آجيهين  
فصل في يجب على كل مسلم  
حفظ اسلامه وصونه مما  
يفسده ويطله ويقطعه  
وهو الردة والعياذ بالله  
تعالى وقد كثرت في هذا الزمان  
التساهل في الكلام حتى انه  
يخرج من بعضهم الفاظ  
تخرجهم عن الاسلام ولا  
يرون ذلك ذنبا فضلا عن  
كونه كفرا

وعدم اعتقادهم الكفر أولى بالانتفاء أى فاتهم لا يعتقدون ذلك ذنباً  
فكيف يعتقدون ذلك كفر أقوله فضلاً منسوب إلى المديونية والتدبير فقد  
اعتقاد الذنب فقد يفضل من فقد اعتقاد الكفر كذا يؤخذ من المصباح  
(والردة ثلاثة أقسام اعتقادات) في القلب (وأفعال وأقوال وكل قسم)  
من تلك الثلاثة (بشعب) أى يتفرع (شعباً) بضم فتحة أى فروعها  
(كثيرة) لأن هذا بحر لا ساحل له (لكن الأول) وهو الردة بالاعتقادات  
(الثلاثى الله) أى في وجوده أو في مخالفة له بالحوادث (أو في رسوله) كان  
شك في سيدنا محمد هل هو رسول الله ولا (أو القرآن) كأن شك هل هو  
من عند الله أو من عند محمد صلى الله عليه وسلم (أو اليوم الآخر) وهو يوم  
القيامة يسمى بذلك لأنه لا ليل بعده ولا نهار أولاته آخر أيام الدنيا فليس  
بعد يوم آخر وأما آخره من الأيام المنتهية من أيام الدنيا وذلك كالشك  
في وجوده (أو الجنة والنار) أى في وجود ذلك في الآخرة ويجب اعتقاد  
أن الجنة والنار موجودتان الآن خلافاً للعتزة أقامتين بعدم وجودهما  
الآن وانما يوجدان يوم الجزاء (أو الثواب) أى في وجوده وهو مقدور  
من الجزاء في الجنة يعلمه الله تعالى يعطيه لمن يشاء من عباده تفضلاً منه  
تعالى أفاده عبده المعلى في كشف الأسرار (أو العقاب) أى في  
وجوده وهو مقدور من الجزاء يعلمه الله تعالى في نظير الأعمال البينة  
هدلاً منه تعالى وليس ظلماً ولا جوراً (أو خلوده عما هو مجمع عليه)  
كالأسرار من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى للنبي صلى الله عليه وسلم  
ومجرات الأنبياء وكرامات الأولياء (أو اعتقد قدسفة) أى واحدة (من  
صفات الله تعالى الواجبة له أجمعاً) وهو اتفاق المجتهدين من أئمة محمد صلى  
الله عليه وسلم على أمر ديني (كالعلم) أو انكسر العلم بالجزئيات كالغلاصة  
فانهم اثبتوا علمه تعالى بالكليات دون الجزئيات كجزئيات الإنسان والرمال  
مثلاً (أو نسب) أى عزاً (له) تبارك وتعالى (صفت يجب تنزيهه عنها  
أجمعاً كالجسم) أى إذا كان النسب مرسى بان قال هو تعالى جسم  
كأجسام لصراته في الحدوث والتركيب والألوان والاتصال فيكون  
الكفر لأنه أثبت لآدم ماهو في عنه بالاجماع أمالوقال هو تعالى جسم

والردة ثلاثة أقسام  
اعتقادات وأفعال وأقوال  
وكل قسم يقسم شعباً  
كثيرة فمن الأول الشك في الله  
أو في رسوله أو القرآن  
أو اليوم الآخر أو الجنة  
أو النار أو الثواب والعقاب  
أو خلوده عما هو مجمع عليه  
أو اعتقد قدسفة من صفات  
الله تعالى الواجبة له أجمعاً  
كالعلم أو نسب له صفة يجب  
تنزيهه عنها أجمعاً كالجسم

والطلق أو جسم لا كالأجسام أي ثابت عنه تعالى لوازم الجسمية فقد  
 اخطأ في إطلاق الاسم لأن المعنى كعض السكرامة قائم فالواو تعالى  
 جسم بمعنى قائم بنفسه فلا يكفر الخالية التجسيم على الناس وانهم لا يفهمون  
 موجودا من غير جهة وقيل يكفر الجسم مطلقا وقيل بعدم كفرهم مطلقا  
 والحاصل ان الجسم لا يكفر الا اذا لم من كادمة التشبيه فكفره من حيث  
 التشبيه لا التجسيم أفاده الشراوي (أو حمل محرما بالاجماع) أي اجماع  
 الأئمة الأربعة أفاده الجبيري (معلوم من الدين) أي من أدلة الدين  
 (بالضرورة) أي بالعلم الذي يشابه العلم الحاصل بالضرورة وهو الذي  
 لا يحتاج في إثباته إلى دليل لأنه اشتراك في معرفة العالم والعالم فيخرج بقوله  
 معلوم من الدين بالضرورة انكار ان ثبت لابن السدس مع بذات الصواب  
 تكملة الثنتين فلا يكفره ولو من عالم خلافا لبعضهم نقله الجبيري عن  
 القلابي (كما لا يخفى عليه كارتنا) وهو ابلاغ المكاف الواضح حقيقته  
 الأصلية المتصلة أو قدرها عند تقديرها في فرج واضح محرم لعينه في نفس  
 الأمر مشتمل لطباع انطوائه عن الشهية (والواو) به كسر اللام وهو  
 الوطني في دبر الله كرو لو عبده أو في دبر الانثى (والقتل) وهو فعل يحصل  
 به زهق الروح (والسرقة) وهو أخذ المال خفية من حرز مثله (والغصب  
 وهو أخذ الشيء ظلما بلا خفية مالا أو غيره) (أو حرم حلالا) وهو كل شيء  
 لا يعاقب عليه باستعماله (كذلك) أي بالاجماع معلوم من الدين  
 بالضرورة (كاليبيع) وهو مبادلة قوم بالمال المتقوم غليكا وتماثكا  
 (والنسكاح) وهو عقد يرتبط على تلك منفعة البضع قصدا (أو نفي وجوب  
 مجمع عليه كذلك) أي معلوم من الدين بالضرورة (كاصوات الخمس  
 أو سجدة معها الزكاة) أي غير زكاة التجارة فان فيما أقول لا بد من عدم الوجوب  
 فيها ولهذا لا يكفر باحداها أفاده الزبدي (والصوم) أي في رمضان وهو  
 الامتناع من الاكل والشرب والجماع من الصبح إلى الغروب مع النية  
 في كل ليلة (والحج والوضوء) ضم الواو وهو الغسل والمسح على أعضاء  
 مخصوصة مع نية معتبرة (أو واجب ما لم يجب اجماعا كذلك) كز ياد  
 ركعة أو سجدة في الصلوات الخمس (أو نفي مشروعية مجمع عليه كذلك)

أو حمل محرما بالاجماع  
 معلوم من الدين بالضرورة  
 كما لا يخفى عليه كارتنا والواو  
 والقتل والسرقة والغصب  
 أو حرم حلالا كذلك كاليبيع  
 والنسكاح أو نفي وجوب  
 مجمع عليه كذلك كاصوات  
 الخمس أو سجدة معها  
 والزكاة والصوم والحج  
 والوضوء أو واجب ما لم يجب  
 اجماعا كذلك أو نفي  
 مشروعية مجمع عليه  
 كذلك

كالرواتب) مع الفرائض والمراد بالرواتب السنين الثمانية للقرآن فيها  
 اصطلاح أكثر وهو انما النوافل المؤقتة بوقت مخصوص فانراو جمع والظنية  
 والفصي راتبة على الثاني لا الاول انما الله ميري (أو عزم على الكفر  
 في المستقبل) بان يزعم الأيمان بكفره فأي كفر حالاً لان استدانة الاسلام  
 شرط فاذا عزم على الكفر كفر حالاً ولو عزم الشخص على فعل كبيرة في غدا  
 فلا يفتقر انما الجبري (أو على فعل شيء) أي أو عزم على اتيانه (في الحال  
 بما ذكر) أي من الكفر بان يفي ان يكفر في الحال (أو تردد فيه) أي  
 في الكفر ما لتردد طبر بان شئت شيئا فليس يزعم التوبة بالاسلام كما اذا تردد  
 هل يكفر اولاً وانما كان لا يتردد مكفر لان استدانة الايمان واجبة  
 والتردد يتنافى مع استحکام نقله الجبري من مرجع الروض (لا وسواسه) أي  
 الكفر أي خطره على باله وحركته بان جري في فمكفه فلا يكفر لان الوسواس  
 غير ناقض للجزم فان ذلك مما ينبت به الموسوس كما افاده الشرحاوى وفائدة  
 لما نزل قوله تعالى وان تبدوا ما في أنفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله  
 شكا المؤمنين من الوسوسة وشق عليهم المحاسبة ثم انزل قوله تعالى لا يكلف  
 الله نفساً الا وسعها أي الامانة قدرتها فلهذا لا يفتقر الى وسوسة اي فلا  
 يؤخذ احد بما لم يكسبه مما وسوست به نفسه لان الوسواس ليس باختياره  
 بخلاف العزم فانه يكون باختياره واكتسابه من حيث انه عقد بقلبه عليه  
 (او انكر محبة سيدنا ابي بكر رضي الله عنه) وأقل الدريات ان يتعدى  
 ذلك الى عمرو عثمان وعلى لان محباتهم يحسرها الخاص والعامة من  
 النبي صلى الله عليه وسلم فتأني محبة احدهم كذب للنبي صلى الله عليه  
 وسلم نقله الاجهوري عن الشهاب الزملي ثم قال وانما يصح الفقهاء على ابي  
 بكر وثبوت محبة بالقرآن وسكوته عن غيره لا يمنع المعوق لما تقر من كفر  
 من انكر محبة معا عليه وهو لو امان الدين بالضرورة ومحبة هم كعثمان  
 وعلى من هذا القليل ذكره المداغبي والجبري (اورسالة واحد من الرسل  
 المجمع على رسالته) كالخمسة والعشرين المذكورين في القرآن بخلاف  
 المختلف في رسالتهم وهو ثلاثة والقرنين والعزير واثمان كما افاده  
 شيخنا يوسف (او محمد) أي انكر آية او (حرفاً به مجمعا عليه) أي

كالرواتب او عزم على الكفر  
 في المستقبل او على فعل  
 شيء بما ذكر او تردد فيه  
 لا وسوسة او انكر محبة  
 سيدنا ابي بكر رضي الله عنه  
 اورسالة واحد من الرسل  
 المجمع على رسالته او مجرد  
 حرفاً به مجمعا عليه

على ثبوته (من القرآن) كسمة التمل التي في وسطها النابضة الفاتحة  
 فلا يكفر من نفسه من الفاتحة لعدم الاجماع عليها كذا ذكره المدايني  
 والجيري (او زاد حرافيه مجمعا على نفيه معتقدا انه) اي الحرف (منه)  
 اي من القرآن (او كذب رسولا) بخلاف من كذب عليه فلا يكون كقرا بل  
 كبيرة فقط نقله الجيري عن الشبرا منسي (او نفيه) بخفيف العاق على  
 الاصح كافي المصباح وذلك كالمودود والجهة في وصفهم داود عليه السلام  
 بالحسد (او غراسه بصدقته) اي امانته قدسره بان قال محمد مثلا  
 (او جوز نبوة احد) اي اعتقد جواز وقوع النبوة لاحد (بعد نبينا محمد  
 صلى الله عليه وسلم) ارادى انه يوحى اليه وان لم يدع النبوة ارادى انه  
 يدخل الجنة ويأكل من ثمارها وانه يعاقب الحور العين فهذا كفر بالاجماع  
 اما لو ادعى ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم عليه فلا يكفر لان فائده انه  
 يدعى ان النبي صلى الله عليه وسلم راض عليه وهذا لا يقتضي الكفر فان  
 كان صادقا فذا الظاهر والافهم مجرد كذب افاده الجيري (والقسم الثاني)  
 من اقسام الردة الثلاثة (الافعال كسجود لغيره) يقال هو الوثن المتخذ  
 من الجارية والخشب ويروى عن ابن عباس وفيه ما قاله الحسن المتضمن  
 الجواهر المعدنية التي تدوب والوثن هو المتخذ من حجر أو خشب وقال ابن  
 فارس الحسن ما يتخذ من خشب أو نحاس أو فضة كذا في المصباح (او  
 شمس) وهو كوكب مضيئ هاري وهي اعظم الكواكب ومحلها الفلك  
 الرابع وسيرها في فلكها من جهة المغرب الى جهة المشرق ومع ذلك لم يظهر  
 سيرها العظم سرعة دور فلكها يدور في اليوم واليلة دورة من المشرق الى  
 المغرب والشمس في كل سنة تدور في الفلك دورة واحدة كما افاده عبيد  
 الرحمن في المطلب (او مخلوق آخر) الا فرورة بان دلت قرينة على  
 عدم دلالة الفعل على الاستغفاف كسجود اسير في دار الحرب بحضرة كافر  
 خشية منه فلا كفر وخرج بالسجود الركن كوع فان قصد تعظيم المخلوق  
 بالركوع كتعظيم الله كفر والا بان قصد تعظيمه لا كتعظيم الله والطاق  
 فلا يكفر بل هو حرام لوقوع صورته للمخلوق عادة ولا كذلك المصود فانه  
 كفر مطلقا اما ما جرت به العادة من خفض الرأس والانحناء الى حد لا يصل

من القرآن او زاد حرافيه  
 فيه مجمعا على نفيه معتقدا  
 انه منه او كذب  
 رسولا او نفيه او غراسه  
 بصدقته او جوز نبوة  
 احد بعد نبينا محمد صلى الله  
 عليه وسلم والاقسام الثاني  
 الافعال كسجود لغيره  
 او شمس او مخلوق آخر

الى اقل كرم فلا كفر به ولا حرمة أيضا لكن ينبغي كراهته هذا  
 قاله الشرقاوى والجبري وقال السكردي في الحواشي المدنية قال ابن حجر  
 في كتابه الاعلام بقواطع الاسلام قد مر جوابان بسجود جهة الموقفة بين  
 يدي مشايخهم حرام وفي بعض صورته ما يقتضي الكفر فعلم من كلامهم ان  
 لسجود بين يدي الفقير منه ما هو كفر ومنه ما هو حرام غير كفر فالصحيح  
 ان يقصد السجود للمخلوق والحرام ان يقصد الله تعالى معطاه ذلك  
 للمخلوق من غير ان يقصد به ألا يكون له فساد انتهى (والقسم الثالث) من  
 فساد الردة الثلاثة (الاقوال وهي كثيرة جدا لا تحصر منها) أي الكثرة  
 ان يقول أي الشخص (مسلم) أي لمن يتصف بالاسلام (يا كافر  
 اوباهودي) قيل هو نسبة الى يهودا بن يعقوب علم الاسلام (اوانصراني)  
 فتح النون قيل نسبة الى قرية اسمها نصران فهي نسبة على الأصل ثم أطلق  
 النصراني على كل من تعبد بدينهم كذا في المصباح (اوباعدي الدين) حال  
 كون القائل (مريدا) بذلك القول (ان الذي عليه الخطاب عن الدين  
 ككفر اوبهودية اوانصرانية اوبسريدين) أما لو اراد بقوله يا كافرا كافر  
 النعمة أو يفعل فعل الكفار أو سائر الزرع فلا يكفر افاده الشرقاوى أي  
 لانهم قالوا كفر النعمة أي غطاها بان يحرقها ويقال للفلاح كافر لانه يكفر  
 البذر أي يستره كذا في المصباح (وكالخنزيرة باسم من اسمائه تعالى  
 او وعده) بالجنة والثواب (او وعيده) بالنار والعقاب (عن لا يخفى عليه  
 نسبة ذلك) أي اضافة ذلك الاسم والوعد الوعيد (اليه سبحانه) تبارك  
 وتعالى (وكان يقول) أي الشخص (لو امر في الله تعالى بكذا) وهو كتابة عن  
 اسم شيء (لم افعله اولو صارت القبلة في جهة كذا) وهو كتابة عن الغرب  
 والشرق أو الشمال والجنوب (ما صليت اليها ولو اعطاني الله الجنة  
 ما دخلتها مستخفا) أي مستهزئا ومحقرا (أو مظهرا للعناد في الكل) أي في هذه  
 ثلاثة فخرج من يريد بذلك تبعيد نفسه أو أطلق كقول من سئل عن شيء  
 يرده لوجهه اني جبريل اوانبي صلى الله عليه وسلم لم ما فعلته افاده الجبري  
 العناد هو بان عرف انه الحق بالحقنا وامتنع أن يقربه نفعه الشرقاوى عن  
 الرمي (وكان يقول لو اخذني الله) أي عاقبني (بترك الصلاة) أي

والقسم الثالث الاقوال  
 وهي كثيرة جدا لا تحصر  
 منها ان يقول مسلم يا كافر  
 اوباهودي اوانصراني او  
 يا عديم الدين مريدا ان الذي  
 عليه الخطاب من الدين  
 ككفر اوبهودية اوانصرانية  
 اوبسريدين وكالخنزيرة  
 باسم من اسمائه تعالى  
 او وعده او وعيده عن  
 لا يخفى عليه نسبة: للآلية  
 سبحانه وكان يقول لو امرني  
 الله بكذا لم افعله اولو صارت  
 القبلة في جهة كذا ما صليت  
 اليها ولو اعطاني الله الجنة  
 ما دخلتها مستخفا او مظهرا  
 للعناد في الكل وكان يقول  
 لو اخذني الله بترك الصلاة



عليه (مع ما أتاه من المرض) وهو ما يعرض للبدن فيضرب جسمه  
 الاعتدال الخاص (طالعي) والظلم هو وضع الشيء في غير موضعه ( )  
 قال لعل حدث أي تجدد وجوده (هذا بغير تقدير الله أو لو شهد عند  
 الأنبياء أو الملائكة أو جميع المسلمين بكذا) وهو كناية عن شيء متصور  
 لأحد (ما قبلتهم) أي ما صدقت قولهم (أوقال) لما قيل له قلم أنظار  
 أو قص شواربك مثلاً فإنه سنة (لا أفل كذا) وهو كناية عن شيء مأمور  
 (وان كانت سنة) أي طريقة محمدية حال كون القائل بقوله لا أفل  
 آخره (بصد الاستهزاء) أي الاستخفاف بخلاف ما إذا أراد المبالغة  
 في تبديد نفسه أو أطلق ما دله اشرقاوى وقال في كفاية الاختيار ولو تفسا  
 شخصاً فقال أحدهم لا حول ولا قوة الا بالله وقال الآخر لا حول لانه  
 من جوع كفر ولو سمع اذان المؤذن فقال انه يكذب كفر ولو قال لا أخاف  
 القيامة كفر انتهى (أولو كان فلان) وهو عدوه مثلاً (نبيا ما آمنت به  
 أي فانه يكفر على ما قاله العلماء مرضى الله عنهم حكاه ابن الحصني وقال  
 كفاية الاختيار وكذا اذا قال شخص من عدوه لو كان ربي ما عيسدته فانه  
 يكفر أو قال من ولده أو زوجته أو أحب الي من الله أو من رسوله (أ  
 اعطاء عالم فتوى) أي بيان الحكم من غير الزام (تقال ايش) أصله  
 أي شيء (هذا الشرع مریدا) بذلك القول (الاستخفاف) أي التحق  
 للشرع (أو قال لعنة الله) وهي من الله تعالى ابعاد العبد بسخطه وم  
 الانسان المداه بسخطه وهذا هو المراد هنا (على كل عالم مریدا) بقوا  
 كل عالم (الاستغراق) أي الاستيعاب (الشامل لاحد الانبياء) أو  
 أو أطلق (أو قال انابري) أي بعيد (من الله أو من الملائكة أو من النج  
 على الله عليه وسلم (أو من القرآن) وهو كلام الله تعالى (أو من الشريعة  
 أو من الاسلام أو قال الحكم) وهو ما بينه الحاكم مع الزام (حكم) بالية  
 للفعول (به) أي بذلك الحكم (من الاحكام الشرعية) أي  
 جعلها الله طريقاً ومذهباً (ليس هذا) أي الذي قاله الحاكم (الح  
 أو لا أعرف الحكم) مستهزأً بحكم الله تعالى أو قال وقد علموا وعاء  
 ما يوحى فيه الشيء أي يجمع (كأسادهاقا) من قوله تعالى ان للثنتين مغاز

مع ما أتاه من المرض طالعي  
 أو قال لعل حدث هذا بغير  
 تقدير الله أو لو شهد عند  
 الأنبياء والملائكة أو جميع  
 المسلمين بكذا ما قبلتهم أو قال  
 لا أفل كذا وان كان سنة  
 بصد الاستهزاء أو لو كان  
 قد لان نبيا ما آمنت به أو  
 اعطاه عالم فتوى فقال  
 ايش هذا الشرع مریدا  
 الاستخفاف أو قال لعنة الله  
 على كل عالم مریدا الاستغراق  
 الشامل لاحد الانبياء  
 أو قال انابري من الله  
 أو من الملائكة أو من  
 النبي أو من القرآن أو من  
 الشريعة أو من الاسلام  
 أو قال الحكم حكم به من  
 الاحكام الشريعة ايش هذا  
 الحكم أو لا أعرف الحكم  
 مستهزأً بحكم الله أو قال وقد  
 علموا كاسادهاقا

حدائق راعنا يا وكواعب انرا باو كاساده اقاى رخبراملو قفا ومتابعة  
 اوسانية (او) قال رقد (فرغ) اى سب من انا (شرابا) وهو  
 ما يشرب من المساقات (فكانت شرابا) من قوله تعالى وسبوت الجبال  
 اى من وجه الارض فكانت شرابا اى هبنا (او) قال (عند وزن  
 او كبل واذا كالوهم او وزوهم بخسرون) اى اذا كالواهم او وزوهم اى  
 انما يتقصون (او) قال (عند رؤية جميع) اى جماعة (وحشرناهم  
 فلم يقدروا منهم احدا) حال كون القائل كائنا (بقصد الاستخفاف) اى  
 الاستهزاء (او الاستهزاء) اى المخزبة (فى الكل) اى فى هذه  
 الاربعة (وكذا كل موضع استعمل) اى بنى (فيه القرآن بذلك القصد  
 ان كان بغير ذلك القصد) كان اطلاق (فلا يكفر لى كن قال الشيخ احمد)  
 ابن محمد (بن حجر) الهيمى سى هذا اعني بذلك الشيخ حجر لانه كان  
 ساكنا دائما لا يتكلم فكه جرح ما فى الارض (رحمه الله) اى  
 بالرحمة التى وسعت كل شئ (لا تبع حرمة) قال الجيرى نقلا عن  
 القليوبي واعلم ان التورية هنا فيما لا يحتمل اللفظ لا فيما لا يكفر باطنا  
 وفارق الطلاق بوجوه التهور هنا انتهى فالتورية ان تطلق لفظا ظاهرا  
 فى معنى وتريد به معنى آخر يتناول ذلك اللفظ لكنه خلاف ظاهره كذا  
 فى المصباح (وكذا يكفر من شتم نبيا او ملكا) اى من وصفه بما فيه نقص  
 او ذراه (او قال اكون قوادا) بتشديد الواو اى جارا واخذ النساء  
 لاطا من لارائة (ان صليت او ما أصبت خيرا) من مال او غيره (منذ صليت  
 او الصلاة لا تصلح لى) حال كون القائل (بقصد الاستخفاف بها) اى  
 الصلاة (او الاستهزاء او استخلال تركها او انشاؤم بها) اى بان يقصد  
 بذلك القول ان الصلاة سبب فى موت عياله او خسران تجارتها او غير ذلك  
 من صور الاستهزاء ما يصد من ظالم عند ضربه فيستغيث المضروب بسيد  
 واين والاخر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول خسر رسول الله  
 اصلك ونحو ذلك ذكر ذلك الجيرى فى تحفة الحبيب ومثله فى كفاية  
 اخبار (ارسل اسم انا عدولك وعدونيك او لشريف) من اولاد رسول الله  
 لى الله عليه وسلم (انا عدولك وعدونيك) اى قوله جدك (النبى صلى

او فرغ شرابا فكانت  
 شرابا وعند وزن او كبل  
 واذا كالوهم او وزوهم  
 بخسرون او عند رؤية  
 جميع وحشرناهم فلم  
 يقدروا منهم احدا بقصد  
 الاستخفاف او الاستهزاء  
 فى الكل وكذا كل موضع  
 استعمل فيه القرآن بذلك  
 القصد ان كان بغير ذلك  
 القصد فلا يكفر لى كن قال  
 الشيخ احمد بن حجر رحمه الله  
 لا تبع حرمة وكذا يكفر من  
 شتم نبيا او ملكا او قال اكون  
 قوادا ان صليت او ما أصبت  
 خيرا منذ صليت او الصلاة  
 لا تصلح لى بقصد الاستخفاف  
 بها او الاستهزاء او استخلال  
 تركها او الانشاؤم بها او قال  
 اسم انا عدولك وعدونيك  
 او اشرى انا عدولك وعدونيك  
 جدك مرید النبى صلى الله  
 عليه وسلم

الله عليه وسلم) ومن الكفر ما لو قال هزم النبي صلى الله عليه وسلم وكذا لو قال  
 ولي أوفرا وهرب أو توارى أو نحو ذلك لأن ذلك يدل على التفتيش فان تاب  
 فحلى سبيله والا قتل بضرب عنقه وقال المالكية والخنفية انه يقتل بحده  
 أفاد ذلك الشرفاوى (أو يقول شيأ من نحو هذه الالفاظ البشعة) يقع  
 فكسراى السبئية (الشنيعة) أى القبيحة قال أبو بكر بن الحسين فى دفع  
 النفوس وأنواع الكفر كثيرة لأن كذا تنص صرقت كوشا يدل على ما يشابه  
 فيها ان يقرأ القرآن على ضرب المدف أو يلقى القرآن على قاذورة أو تلو  
 عليه آية منه فيعيد هامس تهزأ بها وكذا من ذكر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عنده فى معرض الشفاعة أو غير ما قد ذكره كالتستيزى أو صغر  
 أو احتقره أو احتقر كلامه فهذا يكفروه ثم الوكيل له تعلم الغيب قال نعم كفى  
 وكذا لو قال التضمرانية خير من اليهودية كفر إذا لا خير فيها **ولى** كتب  
 اصحاب ابى حنيفة رضى الله عنه أنه لو عطس السلطان أو نحو من الجبابرة  
 فقال له رجل يرحمك الله فقال آخر لا تغل للسلطان هذا فانه يكفروا وكذا  
 لو قمنى حل لم يحل فى زمن كاطلم أو الزنا أو قتل النفس بغير حق أو شدد  
 الزنا على وسطه فانه يكفر بخلاف ما لو قمنى حل الخمر أو المتساكعة بين  
 الاخ والاخت فلا يكفروا الضابط أن ما كان حلالا فى زمن قمنى حله لا يكفر  
 لأن ذلك كاح الاخ لاخته كان حلالا فى زمان وكذلك الخمر واختلفوا فى وضع  
 قامة المجوسى على رأسه والجميع انه يكفروا الله أعلم واختلفوا فى دع  
 على شخص فقال لا ختم الله له بخير فقال بعضهم يكفرونه رضى بجمونه على  
 الكفروه من رضى بالكفر كفر وفيما ذكرناه كفاية انتهى والزنا رضى  
 الزناى وتشدديد النون هو خبط غليظ بقدر الاسبوع من الابرسم يشدد  
 على الوسط (وقد عد الشيخ أحمد) بن محمد (بن حجر) الهيمى  
 (والفاضى مياض رحمه الله تعالى فى كتابه فى الاعلام) بقواطع  
 الاسلام وهو لا ير حجر (والشفاء) فى اخلاق المصطفى وهو للفاضى مياض  
 (أشياء) من أحكام الردة (كثيرة فينبغى الاطلاع عليه) أى ذل  
 الكتاب أى فينبغى تدبيرا مؤكدا لا يحسن تركه (فان من لم يعرف اش  
 أى السوء والفساد والظلم (يقع فيه) فن الكفر ما لو قال لمن ظلمه آذ

أو يقول شيأ من نحو هذه  
 الالفاظ البشعة الشنيعة  
 وتشدديد الشيخ أحمد بن  
 حجر الفاضى مياض رحمه  
 الله تعالى فى كتابها  
 الاعلام والشفاء أشياء  
 كثيرة فينبغى الاطلاع عليها  
 وان من لم يعرف الشرع فيه

ظلمة تني فآله بظلمة أوقال مؤمن أخذ الله تعالى إيمانك أو سلب الله تعالى  
إيمانك أوقال لم أعلم أني مؤمن أم لا أوقال اني مرتد أوقال لا أحد خلقك الله  
لتظلم الناس أو الله حاكمك لا ظلم أوقال لا أحد ان لم تكن مؤمنا فكن كافرا  
أوقال لا أحد سلبك كفايتي أو ما ينبغي من الصلاة أو الدراهم والذهب  
خير من الصلاة أو ان دخلت الجنة أنتم سلبت بل قد دخلت الجنة هكذا  
مأنة لـ عن الظفر بن ابراهيم (وحاصل أكثر تلك العبارات يرجع الى ان  
كل عقدة) في الضمير (أو قول) أول يدل على استهانة أو استخفاف بالله  
أو كونه أو رسله أو ملائكة أو شعائره) أي اعلام دينه والمراد بالشعائر  
المواضع التي يقام فيها الدين قاله سليمان الجمل (أو معالم) أي امارات  
(دينه) وهو عطف بنفسه (أو احكامه أو وعده) أي اخباره بالثواب  
والجنة (أو وعيده) أي اخباره بالعقاب والنار (كفرا أو عصية) فن  
المعصية ما لو قال مسجد مسجد معصية فغاية الله غير أوقال عند سماع الاذان  
أو قراءة القرآن هذه المشغلة أوقال ان الدنيا نقد والآخرة نسنة والنقد  
خير من النسنة أوقال ان الدنيا أمجلة والآخرة مؤجلة والمجلة خير من  
المؤجلة ولو شتم حوانا من الماء كولات فعند أبي حنيفة يكفر لأنه شتم نعم الله  
تعالى وعند أبي يوسف ومحمد لا يكفر بل هو معصية كذا ما نقل عن المظفر  
ابن ابراهيم (فإنه يذنب الانسان) أي بالخيف (من ذلك) أي من المذكور  
من الاعتقاد أو القول أو الفعل الدال على الاستهانة أو الاستخفاف (بجهد)  
بفتح الجيم لا غير أي غاية الخذر وغايته فهو معقول مطلق

﴿فصل﴾ في أحكام المرتد (يجب على من) أي شخص رجل أو امرأة  
(وقعته) أي صدرت (منه ردة العود فورا) أي عقب الردة (الى الاسلام)  
أي الانقياد بما أخبره الرسول صلى الله عليه وسلم ملتسبا (بالنطق  
الشهادتين) وظاهر كلام المصنف انه لا بد من تكرار الشهادتين كما عهده  
شبرا ماضي وكما أفاده الرولى ويجب على من لم يسبق حكمه بالسلامة بعد  
يكتفيه النطق بالشهادتين مرة في العمر وان طال ليحقق وجود الاسلام  
موقفاً به وجوب الإشارة به مرة في حق الآخر من أفاد ذلك الرولى  
احمد الزاهد (والانقلاع) أي التزع والكف (عما وقعت به الردة)

وحاصل أكثر تلك العبارات  
يرجع الى ان كل عقدة أو  
فعل أو قول يدل على استهانة  
أو استخفاف بالله أو كونه  
أو رسله أو ملائكة أو شعائره  
أو معالم دينه أو احكامه أو  
وعده أو وعيده كغيره  
معصية فإن يذنب الانسان  
من ذلك جهده  
﴿فصل﴾ يجب على من  
وقعته ردة العود فورا  
الى الاسلام بالنطق  
بالشهادتين والانقلاع عما  
وقعته به الردة

عليه في الحال (ويجب عليه التدم) أي الحزن والكف (على ما صدر منه)  
 فيما مضى (والعزم) أي التمسك بالقاب (على أن لا يعود لثله) أي  
 المذكور من الردة فيما بقي من عمره (وقضاء ما فاته) (من واجبات  
 الشرع) كالصلاة والصوم والزكاة (في تلك المدة) أي مدة الردة (فإن  
 لم يقب) بنفسه (وجب استتابته) في الحال فلا يجهل لما فيه من بقائه  
 على الكفر إلا أن كان سكران فيسبب التأخير إلى الصحو وكان مجنوناً  
 فيجهل حتى يفتق احتياطاً وهذا بخلاف تارك الصلاة كسلافان استتابته  
 ستة أشهر جريمة المرتد تقتضي الخلود في النار إذا مات على ردة فوجب علينا  
 اتقاهم منها وجريمة تارك الصلاة كسلافان تقتضي ذلك لأنه تحت مشيئة  
 الله تعالى أن شاء عذبه وإن شاء غفر له (ولا يقبل منه) أي من المرتد  
 (إلا الإسلام أو القتل) بضرب عنقه بنحو سيف إن لم يقب والقاتل له هو  
 الإمام فإن لم يقتله وجب على الأحاد قتله على ما استظهره الشرفاوي عند  
 القدرة وأمن العاقبة لأنه من قبيل النهي عن المنكر (ويطلم بها) أي الردة  
 (صومه ونكاحه) أي وسائر أعماله إن اتصلت بالموت والابن أسلم قبل موته  
 فهي مبطلثة لثواب عمله فقط فيعود له العمل بحسب رداعن الثواب فلذلك  
 لا يجب عليه قضاءه ولا يطالب به في الآخرة (ونكاحه) الموجود قبل ردة  
 إذا كانت الردة (قبل الدخول) أي الوطئ ولو في الدبر ومثله استدخال المني  
 المحترم بفرجها (وكذا بعده) أي الدخول أو بعد استدخال المني وكذا ما  
 على ما استظهره الشرفاوي (أن لم يعد إلى الإسلام في العدة) أما لو عاد إلى  
 الإسلام في العدة بان لم يقتل في الردة دام النكاح لأن الارتداد اختلاف  
 دين طراً بعد الدخول أو استدخال المني أو معه فلا يوجب البطلان في  
 الحال كإسلام أحد الزوجين الكافرين ويحرم وطؤها في مدة التوقف  
 ولا بد في ذلك شبهة بقاء النكاح ومن ثم وجبت لذلك عدة ووجبت عليه  
 نفقة لها إن لم تر تدومه نعم يعززمه عقد التبريم (ولا يصح عدة نكاحه) أي  
 تزوجه بأحد أو تزوج أحده فإضافة نكاح إلى الضمير من إضافة المصدر  
 لقاعله أو فعله وذلك لأنه غير مبق بخلاف الكافر إلا على فان نكاحه  
 صحيح أي محكوم بصحته (وتحرم ذبيحته) كما تحرم من أكله بخلاف

ويجب عليه التدم على  
 ما صدر منه والعزم على أن  
 لا يعود لثله وقضاء ما فاته من  
 واجبات الشرع في تلك المدة  
 فإن لم يقب وجبت استتابته  
 ولا يقبل منه إلا الإسلام  
 أو القتل وبطل بها صومه ونكاحه  
 ونكاحه قبل الدخول  
 وكذا بعده أن لم يعد إلى  
 الإسلام في العدة ولا يصح  
 عقد نكاحه وتحرم ذبيحته

الكافر الاصل فانما تحمل اذا حمل منا كتحتمل اهل ملته (ولا يرث) من مرتد  
 ولا من مسلم ولا من كافر اصله لانه ليس بينه وبين أحد من امتهم في الدين  
 (ولا يرث) أي لا يرثه أحد لذلك (ولا يرث عليه) أي لا تجوز المالا  
 عليه لخبر يمس على الكافر بسائر انواعه قال تعالى ولا يرث على أحد  
 منهم ما ترك (ولا يرث) أي لا يجب فسخه لخروجه عن أهلية الوجوب  
 بالردة لكنه يجوز (ولا يرث) أي لا يجب تكفيله لذلك لكنه يجوز  
 (ولا يرث) أي لا يجب دفعه أما لا كالحربي فيجوز اغراء الكلاب على  
 جثثهم ولا يجوز دفعه في مشارق المسلمين لخروجه عنهم بالردة ويجوز دفعه في  
 مشارق الكفار (وماله) أي المرتد بعد دموته (فبي) أي راجع للمسلمين  
 وانما سمي المال الراجح من الكفار الى المسلمين بالقبض لان الله خالق  
 ما في الدنيا للمسلمين يستعينوا به على طاعته فحقه أن يكون تحت أيديهم فما  
 كان تحت أيدي الكفار فطر يقبضه الرد الى المسلمين فاذا حصل لهم فقد  
 رجع اليهم ويخمس جميعه خمسة أخماس متساوية فيعطى أربعة  
 أخماسه للاجناد الذين همينهم الامام للجهاد ويقسم الخمس الباقي  
 على خمسة أسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف بعد وفاته  
 الى الله عليه وسلم اصالح المسلمين القضاة الحكام في البلاد  
 وكالعلماء بعلمهم اشترع كتبهم بروحانيت وفقه والمؤذنين وعلماهم القرآن  
 والارامل وغيرهم وسهم لذوي قربى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم بنو  
 هاشم وبنو المطلب وسهم لليتام وسهم صغار لا أب لهم معروف شرعا  
 فيندرج ولد الزنا والقيط والمنفي بلعان أو حلف وسهم للساكنين أو الفقراء  
 وسهم لابناء السبيل بشرط الحاجة ولا يشترط عدم قدرتهم على الاقتراض  
 ويقضى من ذلك المال دين لزمه قبل الردة باتلاف أو غيره وبدل ما أتلفه  
 في سائر ما قبل وفاته موقوف ولا يصير محجورا عليه بمجرد الردة بل لا بد  
 من ضرب الحاكم عليه ويكون كغير الناس لاجل حق أهل الفيء فيسكن  
 من ذلك المال ماله من نفسه وماله وزوجاته لانها حقوق متعلقة به والمال  
 صرفه فان لم يحتمل الوفاء بأن لم يقبل التمليق كبيع وهبة ورهن وكتابة  
 باطل وان احتمله بأن قبل ذلك كعتق وتبديل ووسية فموقوف ان أحسن بين

ولا يرث ولا يرث ولا يرث ولا يرث  
 عليه ولا يرث ولا يرث ولا يرث  
 ولا يرث وماله في

## نفوذ والا فلا

﴿فصل﴾ في وجوب أداء الواجبات وترك المحرمات (يجب على كل مكلف) أي بالغ عاقل (أداء جميع ما أوجبه الله تعالى عليه) كالصلاة والزكاة والصوم والحج ورد المظالم (ويجب) عليه أيضا (أن يؤديه على ما أمر الله به من الأتيان بأركانه وشروطه) فالركن ما وجب وانقطع والشرط ما وجب واستقر (ويحتمل بطلانه) أي يبعد دعواها (ويجب عليه) أي كل مكلف (أمر من رآه تارك شيء منها) أي الأركان والشروط بادائه (أو) لم يترك شيئا منها بالكلية لكن (بأن يسأل على غير وجهها) أي بطريقة كاتيان الركوع والسجود بغير إقامة صلبه كافي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا لا يتم ركوعه وينقرف في سجوده وهو يصلي فقال صلى الله عليه وسلم لو مات هذا على حاله مات على غير طاعة محمد صلى الله عليه وسلم وفيه أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر الله إلى صلاة عبدا لا يقم صلبه بين ركوعه وسجوده وفيه أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال أسوأ الناس سرقة الذي يسرق من صلواته قالوا يا رسول الله كيف يسرق من الصلاة قال لا يتم ركوعها ولا سجودها روى الأول الطبراني والثاني الامام أحمد والشيخان جمع منهم ابن خزيمة أفاد ذلك الرملي (ويجب عليه) أي كل مكلف (قهره) بأمر قوي (على ذلك) أي أداء شيء متروك بالكلية أو ما أتى على غير طريقه من الأركان والشروط بطريقه (أو قدره عليه) أي المدكور من الأمر والقهر (والا) يقدر على ذلك (فيجب عليه الانكار) أي التبرأ منه والتمسك به من ذلك العمل (بقلبه) أن يحجز عن القهر والأمر وذلك) أي الانكار (بقلب) أي الضعف الإيمان أي أقل ما يلزم الإنسان) أي ما يجب عليه (عند الحجز) أي الضعف عن ذلك (ويجب) أي على كل مكلف (ترك جميع المحرمات) كعقوق الوالدين وقطع الرحم وشرب الخمر وقتل النفس وأكل الربا والزنا وكافة فعل قوم لوط الذين أهلكهم الله تعالى بذنوبهم وهي اللواط وممارشة الديكة ومناطحة الكباش ونقصان المسكال والميزان ودخول الحمام بلامرر (و) يجب أيضا (نهي مرتكبها) أي

﴿فصل﴾ يجب على كل مكلف أداء جميع ما أوجبه الله عليه يجب عليه أن يؤديه على ما أمر الله به من الأتيان بأركانه وشروطه ويحتمل بطلانه ويجب عليه أمر من رآه تارك شيء منها أو لم يأت بها على غير وجهها ويجب عليه قهره على ذلك أن يقدر عليه والا فيجب عليه الانكار بقلبه أن يحجز عن القهر والأمر وذلك ضعف الإيمان أي أنه ما يلزم الإنسان عند الحجز ويجب ترك جميع المحرمات ونهي مرتكبها

حرمت أي فاعلها ولو صيدا (ومنع قهرامها) أي المحرمات (إن قدر  
 النهي) أي النهي والمنع باليد أو باللسان (والا) بأن عجز عن النهي  
 المنع مع القهر بذلك (وجب عليه) أي العاجز عن ذلك (أن ينكر  
 أي المذكور من المحرمات وفاعلها أي أن ينكره وينهاه) (بقلبه)  
 ما روى مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يقول من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم  
 يستطع فبأسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان فقوله صلى الله  
 عليه وسلم من رأى أي أبصر أو علم وهذا أقرب وقوله منكم أي من هذه  
 الأمة لا الخاطئين فقط وقوله منكرا هو ما ليس فيه رضا الله تعالى من  
 قول أو فعل والمعروف ضده وقوله فليغيره أي فليزله بيده فإن لم يستطع  
 فبأسانه فإن لم يستطع فبقلبه وقوله وذلك أضعف  
 الإيمان أي أقل ثمرات الإيمان إذ فيه الكراهة فقط وقد جاء في رواية  
 ما ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل أي لم يبق وراء هذه المرتبة مرتبة  
 أخرى لأنه إذا لم ينكره بقلبه فقد رضى بالقضية وليس ذلك من شأن  
 الإيمان فعلم من ذلك أنه لا يكفي الوعظ لمن أمكنه إزالة ما يبدو كراهة  
 القلب لمن قدر على النهي باللسان تنبيه لا تعارض بين قوله صلى الله  
 عليه وسلم من رأى منكم منكرا فليغيره إلى آخره وبين قوله تعالى يا أيها  
 الذين آمنوا هادوا أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم إذ معناه عند  
 المحققين أنكم إذا فعلتم ما كلفتم به لا يضركم تقصير غيركم وإذا كان كذلك  
 فما كلف به الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإذا فعل ذلك ولم يعتزل  
 الخاطب فلا عيب بعد ذلك على الفاعل لكونه أدى ما عليه فإن ما عليه  
 الأمر لا القبول هكذا أفاده أحمد الفشني (و) يجب على كل مكلف (مفارقة  
 موضع المعصية) أي تجنب مجالس السوء خصوصا مجالس الزور والباطل  
 ورؤية قضاء السوء الذين بدلوا وعن الحق عدلوا والعوام أكلوا قاله  
 الفشني (والحرام) من حيث وصفه بالحرمه (متوعد الله مرتكبه)  
 أي فاعله بلا عذر (بالعقاب) أي بوقوع العقاب في الآخرة عدلا منه  
 بالو بكنفي في صدق العقاب وجوده لواحد من العصاة مع العفو عن غيره

ومنعه قهرامها إن قدر  
 عليه والواجب عليه  
 أن ينكر ذلك بقلبه ومفارقة  
 موضع المعصية والحرام  
 متوعد الله مرتكبه  
 بالعقاب



أناده المحلى (ووجدنا تركه) أى امتثالا (بالتواب) فلا امتثال  
 بأن يكف نفسه من الحرام لما يحهى نهي الشرع بخلاف ما لو تركه لغير  
 خوف من مخلوق أو حبسا منه أو عجز عنه فلا يثاب عليه وكذلك ان تركه بلا  
 قصد كفى تقرير الشرح أحمد الله بساطي

فصل في أوقات الصلاة المكتوبة وما يذكره فيها من الصلاة أم العبادات  
 ومراج المؤمنين ومشاجرة قريب العالمين أناده عليه من الجملة (فمن  
 الواجب) على كل مكلف (خمس صلوات في اليوم واليلة) لقوله ص  
 الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله تعالى على عباده قال السائل هل على  
 غيره ما قال لا إلا أن تطوع رواء الشيخان وقوله صلى الله عليه وسلم فرض الله  
 دلي أمي ليلة الامرا خمس صلوات فلم أزل أراجعه وأسأله الخ فبعد  
 حتى جعلها خمسا في كل يوم وإليه قال الشيخ عطية فقوله صلى الله عليه وسلم  
 أمي أى أمة الدعوة لا ر الكفار مخاطبون بشروع الشريرة أيضا وقوله  
 ليلة الاسرا هي ليلة السابع والعشرين من رجب وكانت قبل الهجرة  
 بسنة وكانت هذه الخمسون في كل وقت من الخمس خمس صلوات وكل  
 صلاة ركعتان فالجمله مائة ركعة لأنها فرضت ركعتين ركعتين وانه قر  
 الى ما بعد الهجرة ثم حصلت الزيادة بوسعي الى باعسة وزيد في المغرب  
 ركعة وقبل ان المغرب فرضت ثلاثا ابتداء انتهى (الظهر) أى صلاة  
 الظهر (ووقت اذ زالت الشمس) وزوالها ميلها عن كبد السماء الى جهة  
 المغرب فيما يظهر لنا لا في نفس الامر ويعرف ذلك بطول الظل بعد تنهاى  
 قصره قال عطية فالزوال ليس من وقت الظهر انتهى وفي حاشية السكردي  
 نقلا عن شرح البخارى للقسطلانى وهو ناقل عن القوت لاني طالب الزوال  
 ثلاثا زوال لا يعلمه إلا الله تعالى وزوال تعلمه الملائكة المقربون وزوال  
 تعلمه الناس وجاء في الحديث انه صلى الله عليه وسلم سأل حبر بل هل  
 زالت الشمس قال لا نعم قل مامعنى لا نعم قال يا رسول الله قطعت من فلكها  
 بين قولى لا نعم مسيرة خمسمائة عام انتهى (الى) زيادة (مسير ظل)  
 كل شئ مثله غير ظل الاستواء أى غير ظل الشئ حالة الاستواء  
 ان وجد كفى أكثر البلاد وفي بعضها لا يوجد أصلا في بعض الأيام كما

وعدنا تركه بالتواب  
 فصل في الواجب  
 خمس صلوات في اليوم  
 واليلة الظهر ووقت اذا  
 زالت الشمس الى مسير  
 ظل كل شئ مثله غير ظل  
 الاستواء

فان لم يوجد فلا حاجة لهذا الاستثناء وهو قوله غير ظل الاستواء فإضافة ظل  
 الاستواء لا تدل على ملازمة لوجوده عنده والافلا يصح لان الاستواء لا تطل له  
 انما هو لشيء المفروض انسانا أو جمودا أو غديا أو غيرهما فالصحيح ان وقت  
 الظهور وهذه الزيادة من وقت العصر على الصحيح أفاد ذلك عطية (والعصر  
 يوقتها من بعد وقت الظهر) من غير فاصل بينهما وقال الشافعي ان لا خلاف  
 في دخول وقت العصر حين يخرج وقت الظهر عندنا لكن خروج وقت  
 الظهور لا يكاد يعرف الا بتلك الزيادة نسفي الرياء المذكورة ثلاثة أوجه  
 أحدها انها من وقت العصر والثاني انها من وقت الظهر والثالث انها  
 صلة بينهما ذكره الديلمي (الى مغيب الشمس) لقوله صلى الله عليه وسلم  
 بت العصر ما لم تغرب الشمس (والغروب وقتها من بعد مغيب الشمس)  
 في عقب عروب جميع قرصها ولا يضر بعد الغروب بقاء شعاع خلافا  
 لما وردى (الى مغيب الشفق الاحمر) الاحمر صفة كاشفة لان الشفق  
 بالغة من الحمرة كما نقله الكردى عن العلماء لقوله صلى الله عليه وسلم وقت  
 صلاة المغرب ما لم يغيب الشفق رواه مسلم لم عن عبد الله بن عمرو بن العاص  
 والعشاء ووقتها من بعد وقت المغرب) لما روى الشافعي عن مالك  
 نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفق الحمرة فإذا  
 ابال الشفق وجبت الصلاة حكاه الديلمي (الى طلوع الفجر الصادق)  
 قوله صلى الله عليه وسلم ليس في التوم تغريب وانما التغريب على من لم  
 صل الصلاة حتى يحيى وقت الصلاة الاخرى رواه مسلم ظاهره يقتضي  
 متداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الاخرى من الخمس غير الصبح  
 قال شيخنا يوسف أي وغير المغرب أيضا على القول بأن وقتها واحد انتهى  
 عند الاصطخرى وقتها بنصف الليل حكاه الديلمي (والصبح وقتها  
 من بعد وقت العشاء) وهو طلوع الفجر الصادق وهو المنتشر ضوءه  
 مستترضا بنواحي السماء وخروج بذلك الفجر الكاذب وهو ما يطلع قبل  
 الصادق مستطिला ثم يذهب رقة به ظامة (الى طلوع الشمس) لقوله  
 صلى الله عليه وسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس  
 رواه مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع

والعصر ووقتها من بعد وقت  
 الظهر الى مغيب الشمس  
 والمغرب ووقتها من بعد  
 مغيب الشمس الى مغيب  
 الشفق الاحمر والعشاء  
 ووقتها من بعد وقت المغرب  
 الى طلوع الفجر الصادق  
 والصبح ووقتها من بعد وقت  
 العشاء الى طلوع الشمس

الشمس فقد أدرك العجم وعند الاصطخري يخرج بالاسفار حكاذا لا يخرج  
 والاسفار هو الاضائة بحيث يميز الظاهر القريب منه أفاده الكردى  
 (فتجب هذه الفروض) أى الخمسة (فى أوقاتها على كل مسلم) أى ولو لا  
 فيما مضى فيشمل الرند (بالغ عاقل طاهر) أى عن حبض ونفاس (فبعد  
 تقديمها على وقتها) بل ولا تصح تلك الفروض (و) يحرم أيضا (تأخيرها  
 عنه) أى عن وقتها (لغير عذر) أما التأخير بعذر فلا يحرم وذلك أما ان يوم  
 لم يتعد به أو نسيان اذ لم ينشأ عن تقصيره لو اوجب بدخول الوقت أحدا  
 أمرين أما الفعل وأما العزم على الفعل فى الوقت ولا يكفيه العزم على  
 مطابق الفعل فى الخروج من الأثم فإن لم يفعل ولم يعزم على الفعل فى الوقت  
 اثم وأما اذا عزم على ذلك ثم مات لم يكن عاميا اذ لم يخرجها عن وقتها  
 الحدود والطرفين وهذا لم يخبر به معصوم بموته فى الوقت والا فلا يكفى  
 العزم وهذا العزم خاص فلا يكفى عنه العزم العام هو الواجب على المكلف  
 عند البلوغ بان يعزم على فعل الواجبات وترك المحرمات وحصل ذلك فى  
 الصلاة أما فى الحج فاذا مات نبيى عسياء من آخر منى الامكان لان وقته  
 العمر أفاد ذلك عطية (فان طرأ مانع كحبض) أو نفاس أو جنون أو اغشاء  
 أو سكر أو ردة (بعد ما مضى من وقتها) أى الصلاة (ما يسعها) بانخاف بمكان  
 (وطهرها النكوساس) مما لا يصح تقديم الطهر على الوقت كتيمم وطهر  
 المستحاضة (لزمه قضاؤها) مع فرض قبلها ان صلح لجمعه معها وأدرك قدره  
 لانه أدرك من وقتها ما يمكن فيه فعلها فلا يقطع بما طرأ بعده وذلك بالنسبة  
 للجنون اذا كان متنعما واسـ تغرق وقت الاولى وطرا فى الثانية بعد  
 مضى زمن يسع الصلاتين ولا يجب معها ما بعدهما وان صلح لجمعه معها فان  
 صح تقديم طهره على الوقت كوضوءها بعدة لم يشترط ادراك قدر وقته  
 لا مكان تقديمه عليه أما اذا لم يدرك قدر ذلك فلا يجب له عدم تمكنه من فعله  
 واذا استغرق الصبا أو الكفر الاصلى وقت الاولى ثم زال فى وقت الثانية  
 ومضى مدة دار الصلاتين فقط ثم طرأ جنون من حبض أو غيره وجب  
 قضاؤها ما ان أمكنه تقديم طهره أفاده الكردى ولو طوت المرأة  
 صلاتها فحاضت فيها وقدم مضى من الوقت ما يسعها لو خفت او مضى

فتجب هذه الفروض فى  
 أوقاتها على كل مسلم بالغ  
 عاقل طاهر فبحر تقدمها  
 على وقتها وتأخيرها عنه لغير  
 عذر فان طرأ مانع كحبض  
 بعد ما مضى من وقتها  
 ما يسعها وطهرها النكوساس  
 لزمه قضاؤها

للسافر من وقت المقصورة ما يسع ركعتين لزمه ما القضاء نفسه الكردى  
 من شرح الروض (أوزال المانع) من الموانع السبعة التي هي التكسر  
 الأصلي والصبا والجنون والاضحاض والسكر والحايض والتفاس (وقد بقي  
 من الوقت قدر) زمن (تكبير) للتحريم فأكثر وخلا الشخص منها قدر  
 الظهر والصلاة (لزمته) أي وجبت صلاة الوقت عليه لأدراك جزء من  
 وقتها كما يلزم للسافر انماها باقائه بغيره في جزء منها (وكذا ما) أي الصلاة  
 التي (قبلها) دون ما بعدها وانما ألزم القبليتها معها (ان جمعت) أي تلك  
 الصلاة (معها) أي مع صلاة الوقت وخلا الشخص من الموانع قدر تلك  
 الصلاة أيضا على أخف ممكن لان وقت الصلاة ساحبة الوقت وقت تلك  
 الصلاة في حالة الجمع تأخيرها حالة الضرورة أولى فيجب الظهر مع العصر  
 والمغرب مع العشاء لا العشاء مع الصبح ولا الصبح مع الظهر ولا العصر مع  
 المغرب لانتفاء صلاحية الجمع

**فصل** فيما يجب على صاحب الولاية (يجب) على طريق فرض  
 الكفاية (على ولي الصبي والصبي المميز أن يأمرهما) أي المميزين  
 (بالصلاة) ولو قضاء (ويعلمهما) أي المميزين (أحكامها) أي الصلاة  
 من الشروط وغيرها (بعد) تمام (سبع سنين) ولا بد من التهديد بالضرب  
 ونحوه مع الأمر والمراد بالولي كل من أبويه وان عليا ولو من قبل الأم فيسقط  
 الوجوب بفعل أحدهما الحصول المقصود به وانما خطوطيت بذلك الأم وان  
 يكن لها ولاية لانه من الأمر بالمعروف ولذلك وجب ذلك على الجانب  
 أيضا على ما ذكره الزركشي وانما أخوه والأبوين بذلك لانهما أخص من  
 فية الجانب نقله الكردى عن الأيعاب وحدث التمييز أن يكون كل من  
 له صبي والصبي بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده وقيل  
 أن يفهم الخطاب ويرد الجواب وقيل أن يعرف عيته من جماله حتى ذلك  
 بطيه والمراد أن يعرف ما ينفعه وما يضره ولا يجب الأمر قبل تمام السبع  
 ان ميز قبلها (ويضربهما على تركها بعد) شروع (عشر سنين) أي اذا وصل  
 بهما تمام التسعة لانهما مظنة الاحتلام والراجح انهما يضربان بقدر  
 الحاجة وان كانا ساكنين بشرط أن يكون غير مبرح ولا يتقيد بثلاث مرات

أوزال المانع وقد بقي من  
 الوقت قدر تكبير لزمته  
 وكذا ما قبلها ان جمعت  
 معها

**فصل** فيما يجب على ولي  
 الصبي والصبي المميزين أن  
 يأمرهما بالصلاة ويعلمهما  
 أحكامها بعد سبع سنين  
 ويضربهما على تركها بعد  
 عشر سنين

تخلفا لابي سرج حيث قيدهما الخطا من حديث غط جبريل للشي عليه  
 الصلاة والسلام ثلاث مرات في ابتداء الوحي ذكره الشرقاوى ولولم ينفذ  
 الا المبرح تركهما على المعتمد قاله السكردى (كسوم الطاعة) بان لم تحصل  
 لهما به مشقة لا تجتمل عادة وان لم تبع التيمم افاده ابن هجرى فتح الجواد قال  
 صلى الله عليه وسلم اذا طاق الغلام صيام ثلاثة ايام متتالية مات فقد وجب  
 عليه صوم شهر رمضان رواه ابو نعيم والديلى وقال عطية ولا يضرب  
 الزوجة في حقوق اقله بل يقتصر على الامر بخلافه حقوق نفسه اهـ (ويجب  
 أيضا) على من مر (تعليمهما) أى الصبي والصبية (ما يجب عليهما)  
 أى وما ينسب لهما من سائر شرائع الاسلام ويجب امرهما بذلك  
 فهو واجب في الواجب ومنسوب في المندوب (و) يجب تعليمهما (ما يحرم)  
 أى يجب بيانها لهما ونهيهما عنه ولا يشترط ذلك الوجوب الا بالبالغ مع الرشد  
 وأجرة تعليمهما اذ لك كالتقرآن والآداب فى مالهما ثم على أبيهما ثم أمهما  
 افاده ابن حجر (ويجب على ولاية الامر) من الامام وانائبه (قتل تارك  
 الصلاة) او تارك شرط من شروطها المجمع عليها أو ركن من أركانها كذلك  
 ودخل فيها الجماعة فى محل الاجماع عليهما (كسلا) أى تساهلا وتهاونا  
 بان بعد ذلك سهلا هينا (ان لم يقب) أى لم يمتثل الامر ولم يصل ويتوعد  
 بالقتل ان تركها فان فعلها بعد ذلك ترك والاقتل بضرب عنقه بخو  
 السيف ولا يقتل بالفأصلة الا ان توعده على تركها قبل واذا قال صليت  
 قبل منه وان كان جالسا عندنا ولم نشاهد ذلك منه فلا يقتل لاحتمال انه  
 طرأ له عذر جوزله الصلاة بالايحاء بخلاف ما لو قال صليت فى الحرم لا يقبل  
 منه لانه من خوارق العادات التى لا يعتد بها سرا افاده الشرقاوى ولا  
 يقتل الا اذا أخرج الصلاة عن جميع وقتها حتى عن وقتها الضرورى فلا  
 يقتل بترك الظهور حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر  
 ويقتل فى الصبح بطلوع الشمس وفى العصر بغروب الشمس وفى العشاء  
 بطلوع الفجر (وحكمه) أى تارك الصلاة كسلا (مسلم) فيجب دفعه  
 فى مقابر المسلمين لانه مهم ويرفع قبره بقدر شبر ويجب أيضا غسله  
 وتكفينه والصلاة عليه قال صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بار وجاهد

كسوم الطاعة ويجب عليه  
 أيضا تعليمهما ما يجب  
 عليهما وما يحرم ويجب على  
 ولاية الامر قتل تارك الصلاة  
 كسلا ان لم يقب وحكمه  
 مسلم

بما رواه علي بن بابويه في صحيحه ورواه البيهقي وقال علي  
 عليه السلام صلاوا على من قال لا اله الا الله وصلوا على من قال لا اله الا الله  
 لا اله الا الله ورواه الدارقطني والطبراني وغيرهما (ويجب على كل مسلم امر  
 الله) أي زوجته وعمره (ح) أي بالصلاة لقوله تعالى وأمر أهلك  
 بالصلاة (وتعبرهم) على تعليمها (وتعلمهم أركانها) أي الصلاة  
 وشروطها ومبطلاتها) ومثل الصلاة أثر شرائع الاسلام قال الدميري  
 يقتضى كلام الروضة ان الزوج ليس له شرب زوجته على ترك الصلاة  
 سكن في فتاوى ابن البارزى انه يجب عليه أمرها بالصلاة في أوقاتها  
 ضربها عليها انتهى (و) يجب الامر والتعبر والتعليم أيضا على (كل  
 من قدر عليه) أي المذكورين الامر والتعبر والتعليم (من غيرهم)  
 أي المذكورين من الولي وولاء الامر والزوج وذو محرم وذلك كصلحاء  
 المسلمين

ويجب على كل مسلم  
 أمر أهله بها وتعبرهم  
 وتعلمهم أركانها وشروطها  
 ومبطلاتها وكل من قدر عليه  
 من غيرهم

فصل في شروط الصلاة  
 الوضوء وفروضة ستة الاولى  
 نية الطهارة للصلاة بالقلب  
 أو غيرها من النيات المجزئة

فصل في شروط الوضوء (ومن شروط الصلاة) ولو صلاة خائفة  
 وسجدة تلاوة وشكر (الوضوء) هو بضم الواو اسم للتنظيف والتوضا وهو  
 المراد هنا وأما فتحها فهو واسم ماضى وأصل ذلك كماء البضأة بكسر الميم  
 وسكون الباء وبالهمز وماء الحنفية والابريق بخلاف ما في مدونه كالجسر  
 والبرق فلا يسمى بذلك أفاده عطية (وفروضة) أي الوضوء (ستة الاولى نية  
 الطهارة للصلاة) ولا يكفي نية الطهارة الواجبة على ما عهده ابن جرير في  
 بعض كتبه واعتقد في بعض كتب آخر الا كتحقق بذلك حكماء الكردى  
 ولا يكفي نية الطهارة فقط نعم لو توى بقوله نويت الطهارة جميع أنواعها  
 أجزاء كانت له الكردى عن الایعاب (بالقلب) لان محل النية القلب  
 وبما عاقبها احكام سبعة ونظمها التتاني المالكى وابن حجر العسقلاني  
 في قوله

جميع شرائع انت في نية \* تأتى ان تأثر بها بلا وسن  
 حقيقة حكم محل وزمن \* كيفية شرط ومقتود حسن

ل (او) نية (غيرها) أي غير نية الطهارة للصلاة (من النيات المجزئة) كنية  
 أداء الوضوء أو فروضة والمراد بالأداء هنا أداء ما عليه لا المقابل للقضاء

لاستحسانه و ليس المراد بالفرض هنا لزوم الا تبانه والالم بصح وضوء  
 المسمى بهذه النية بل فعل شرط نحو الصلاة و شرط الشيء يسمى فرضاً اذا  
 ذلك الكردي نقلاً عن الامداد وقال عطية فاذا قال نويت فرض الوضوء  
 كفي وان كان قبل الوقت ساء على ان متوجبه الحدث وان كان المعتدداً  
 موجب الحدث مع القيام للصلاة انتهى وكتبه استباحة مقتضى  
 الوضوء كقوله نويت استباحة من المصحف ونحوه ولو قال نويت استباحة  
 معتقراً الى وضوء اجزائه وان لم يخطر شيء له من مفرداته افاده الكردي بقاء  
 من التحفة والنهاية ثم قال الكردي نقلاً عن المجمع شرط نية استباحة  
 الصلاة قصد فعلها ابتداءً فلو لم يقصد فعل الصلاة بوضوءه فهو  
 تلاعب لا بصار اليه وكتبه الوضوء لكن الاقتصار على ذلك خلاف الاول  
 لقوة الخلاف في الاجزاء حيث نذر كانه الكردي عن الاستباحة ولا اعتبار  
 النية الا في حال كونها (عند غسل الوجه) أي غسل اوله فاقدم على النية  
 من الوجه لا غ وما قارنها هو اوله فيجب اعادته ما غسل منه قبلها فوجوب  
 قرنها بالاول ليعتد بذلك المغسول لأصحة النية والوجه فيمن سقط  
 غسل وجهه فقط أهله ولا جبره وجوب قرنها باول مغسول من البدان  
 سقط أيضاً فالرأس فالرجل ولا تكفي نية التيمم في أول جزء من الوجه  
 لا استقلاله كالأصحة في نية الوضوء عن تيمم نحو اليد واما ان كانت جبرية  
 فتجزئ النية عند مسحها بالماء لانه يدل من غسل ما تحتها افاده الكردي  
 نقلاً عن التحفة والعماد (الثاني غسل) ظاهر (الوجه جميعه) مرة واحدة  
 ويجب غسل جزء من الوجه بالوجه ليتحقق غسل جميعه ولان ما لا يتم  
 الواجب الا به وكان من رعا عليه فهو واجب ولو سقط غسل الوجه مثلاً لم  
 يجب غسل ما لا يتم الواجب الا به لانه اذا سقط المتبوع سقط المتابع كما افاده  
 الجبري وحده (من أبت شعر رأسه الى الذنن) يفختين ومجمعة (ومن  
 الاذن الى الاذن) ويدخل في الوجه محل الغم وهو جهة الاغم التي ثبتت  
 عليها الشعر اذا عبرة بنباته في غير محله كالأعبرة بانحسار شعر الاناصية  
 وخرج القزعتان وهما أيضاً من محيطان بالاناصية ومحل تحذيف أي حذف  
 الشعر وضابطه ان يوضع طرف خيط على أصل الاذن والطرف الآخر

عند غسل الوجه والثاني  
 غسل الوجه جميعه من متابت  
 شعر رأسه الى الذنن ومن  
 الاذن الى الاذن

على أعلا الجبهة متصلا بالرأس ويفرض هذا الطبق المستقيم ما ينزل عنه  
 لجانب الوجه فهو محل التخفيف وتسمى تخفيفا أن بعض النساء يعتدن  
 حذفه لينتفع الوجه والعمامة اليوم يدلون المذال بالقاء فيقولون موضع  
 التخفيف أفاده الكردى فقلان شرح العباب (شعرا) وهي سبعة عشر  
 لاهداب الأربعة والخارجان والعذاران والعارضان والخندان والسبالان  
 الشارب والعنفة واللحية ويراد الغم في الأغم وهو مما ينم به لانه يدل على  
 طيبين والبخل والبلادة عكس النزاع غالبا أفاده عطية فيجب غسل ذلك  
 أهرا وباطنا وان كثف ما لم يخرج عن حد الوجه بخلاف باطن الكثيف  
 لخارج عنه بان حصل فيه التواء وانعطاف من جهة نزوله بالقوة أو بالثقل  
 ن تدلى وانعطاف الى غير جهة استرساله فانه لا يجب غسله (وبشر  
 باطن لحية الرجل وعارضيه اذا كثفت) وان لم تخرج عن الوجه والا  
 الطن بعضها الكثيف لرجل وقد سهل افرادها بالغسل عن بعضها الآخر  
 لا يجب غسل باطن ذلك لفسر اتصال الماء عليه فيمكن في غسل ظاهره  
 ما اذا لم يسهل افراد البعض الكثيف عن التخفيف فيجب غسل الجميع  
 (الثالث غسل اليدين) من الكفين والذراغين (مع المرفقين) مرة واحدة  
 ولو فقدت احدى يديهما من غلب الناس وكذا الوجود في غير محلهما المعتاد  
 كان لا صقا المنسكب وكذا يقال في السكب والحشفة على ما استقر به  
 بالشرقاوى ورثى على ذلك شيخنا يوسف (و) غسل (اعلمها) من شعروان  
 كثف وانظفار وان طالت وساعة نبتت بمحل الفرسض وان خرجت عنه  
 باطن ثقب أو شق لاه صار ظاهرا نعم ما لا غنى في العلم يجب غسل ما ظهر  
 منه فقط وكذا ساثر الأعضاء (الرابع مسح الرأس) مرة واحدة (او  
 مرة) أى ولو الجزأ الذي لا يتم غسل الوجه الابه ويكفى مسح البياض الذي  
 راء الاذن لان المسح في الآية مجمل وهو ينطبق على القليل والكثير  
 يروى مسلم عن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح  
 بيمينه وعلى يمينه ولو كان الاستيعاب واجبا لما اقتصر على بعضه ولان  
 ل القائل قبل فلان رأس اليتيم ومسحها او ضرب رأسه صادق بالبعض  
 كذلك هذا وأوجب المزني مسح جميعه كذهب مالك وأحمد واختار

شعرا وبشر الأباطن لجبا  
 الرجل وعارضيه اذا كثف  
 الثالث غسل اليدين  
 المرفقين وما علمها الرأس  
 مسح الرأس أو بعضه



البغوى وجوب قدر التامية كمنهيب أى خفيفة لان النبي صلى الله عليه  
 وسلم لم يمسح أقل منه أفاد ذلك الدميرى (ولو شعرة) أى واحدة أو بعد  
 شعرة واحدة لانه بعد ذلك ما حال الرأس مرة أو قيل يتقدر الواجب بثلاث  
 شعرات كالحلق فى الاحرام وفرق الاصحاب بان المطالب فى الحلق الشاة  
 وتقدير قوله تعالى محلقين رؤوسكم هو محلقين شعير رؤوسكم والشعر اسم جم  
 او اسم جنس وأقل أى سبع ثلاث بخلاف المسح فانه ضرورة منوط بالشعر فإذا  
 الدميرى وإنما يحزى مسح الشعرة إذا كانت (فى حده) أى الرأس حاشا  
 المسح بحيث لا يتخرج ذلك المسح من الرأس من جهة ترويه من أ  
 جانب كان فلا يضر إزالة الشعرة بالحلق بعد المسح ولا خروجها من  
 بطولها بعد المسح أيضا وذلك بخلاف البشرة فلو طالت بشرة رأس  
 وخرجت من حده ونبتت له ساعة فى رأسه وخرجت عنه كفى  
 ما خرج فى هاتين الصورتين ويكفى غسل الرأس لانه يحصل المقصود بالمسح  
 من وصول البال (الخامس غسل الرجلين مع السكعين) مرة واحدة  
 نطق القدم وجب غسل الباقي وان قطع فرق السكع فلا فرض عليه  
 ويستحب غسل الباقي وهذا الفرض مخصوص بغير لايس الخلف ا  
 لا يسه فى مدة المسح وهو يوم وليلة اقيم ومسا فر سفر فغير قصر او ثلاثة أيام  
 وليا لمن اسافر سفره من قبل غسل الفسل فرضا متعينا عليه بل الواجب  
 غسل الرجلين (او مسح الخلف اذا اكملت شروطه) وهى خمسة أن يكون  
 ليه بعد كمال طهر من الحدثين وان يكون الخلف ساترا لمحل الفرض وه  
 القدم بكعبيه من كل الجوانب لا من أعلا وان يكون طاهرا لكونه  
 عن خمره بشعر الخنزير وان ينج نفوذ الماء من غير محل خمره الى الرجا  
 لو حب عليه وان يمكن فيه تردد مسافر طالجه ولو كان لا يسه دفعه  
 والغسل أفضل من المسح نعم قد يسكن كان شل في جوارحه او كان ممن يتقد  
 به او وجد فى نفسه كراهته أو خاف فوت الجماعة وقد يجب المسح كما  
 كان لايس الخلف بشرطه ثم دخل الوقت ووجه من الماء ما يكفيه ولو  
 لا يكفيه لو غسل وإنما وجب ذلك لقدرته على الطهارة الكاملة بخلاف  
 من لم يابس الخلف وكان خاف لو غسل قدميه فوت عرقه او فوت الرمي

ولو شعرة فى حده الخامس  
 غسل الرجلين مع السكعين  
 أو مسح الخلف اذا اكملت  
 شروطه

راف الوداع أو انقضاء سير أو الجمعة أو الوقت أو انقضاء ريبت فعبدت  
حالة عليه على لباس الخفافه ابن حجر في فتح الجواد (السادس الترتيب  
كذا) أي المذكور من البداة بالوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين  
المأثور من النبي صلى الله عليه وسلم وعلماء المسلمين وروى جابر بن  
سلي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابدوا ببدء الله تعالى به ورواه الترمذي بصيغة  
سرافاذ ذلك الميمى به تبيينه ولا يجب تيقن صوم الماء لجميع العضو بل  
في غاية الظن أفاده ابن حجر

فصل في فواتق الوضوء (ويقتض الوضوء) أربعة أشياء  
يؤديها (ماخرج) يقينا (من السيلين) أي من أحدهما أي من  
يد أو دبره على أي صفة كان ولو وضوءه ووردة أخرجه رأسه أو ان  
جعت ورجع ولو من قبل (غير المي) أي الأذى الشخص نفسه الخارج منه  
ولا يضره ولا يفتقر له أو يجب أعظم لأمرين وهو الغسل بخصوص  
لكونه مثبته لا يوجب أدونهما وهو الوضوء بعموم كونه خارجا أو بنفس الولد  
الحق على الأوجه خلافا للتركش لا فيه من معنى الرجل وحده غير  
الشخص يفتقر ولو انفصل منه ثم عاد إليه ونخرج منه فتقض أماد ذلك  
حجر (و) ناسيا (من قبل الأذى) أو الجنى أي من جزء منه من  
يد أو غيره من رجل أو امرأة ولو مبائنا ان بقي الاسم والأفلا ومن ذلك  
الجمعة والبظر وهو اللحمة في أعلى الفرج حيث كانت متصين والأفلا  
من جسمها (أو) من (حلقه دبره) أي الأذى وكذا الجنى والمراد  
بباطن المنفذون ما عدا من باطن الألية والحلقه محل قطعها وما بشرته  
بين باقطع ولا يفتقر وضوء الممسوس ويقتض قبل الصغير  
حلقه دبره ولو كان ابن يوم وقبل الميت وحلقه دبره بقاء الاسم وشمول  
الجمعة ولا يفتقر قبل الهيمة كما لا يجب ستره ولا يحرم النظر إليه لانه  
شتمى وعند القل القديم يفتقر من المشقوق منه لان الغسل يلزم  
الإلاج فيه كقبل المرأة أماد الهيمة فلا يفتقر بالاخلاف أماد ذلك  
ميمى (بطن الكف) وهو الراحة والأصابع لما روى الشافعي عن  
أبرار النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أذى أحدكم يده إلى ذكره

السادس الترتيب هكذا  
فصل في وضوء الوضوء  
ماخرج من السيلين غير المي  
ومن قبل الأذى أو حلقه  
دبره بطن الكف

عليه وضأ والافضاء في اللغة اذا انصف الى السكف كان عبارة عن الم  
 يساطها والسكف مؤنثة والمراد بالباطن ما يستتر عنه الطبايق احدا  
 الراحتين على الاخرى مع ضمايل يسيرة اذ ذلك الدميري (بلا حائل) ل  
 صلى الله عليه وسلم من افضى يده الى ذكره ليس دونه ستر فقد وجب  
 الوضوء رواه الشافعي واحدا ما لو كان هنالك حائل ولو رقيقا يمنع المس  
 تقص بخلاف الشعر الكثير التيابت على بطن السكف فلا يعد حائلا  
 ثالثها (لمس بشرة الاجنبية) يقينا وهي كل امرأة حل نكاحها او الم  
 بالبشرة ظاهرا جلدا وفي حكمه الملامس والمثمة (مع كبر) يقينا فلا تنف  
 ص غير لا تشتهى لانها ليست في مظنة الشهوة وانما يرجع في المشت  
 وغيرها الى العرف على الصحيح قال الشيخ ابو حامد التي لا تشتهى من  
 أربع سنين فما دونها اذ ذلك الدميري وقال شيخنا يوسف السبلاو  
 فاذا بلغ الولد سبع سنين فانه يقص باتفاق في كرا كرا او انثى واذا بلغ  
 سنين فلا يقص باتفاق واما اذا بلغ ست سنين ففيه خلاف فقيس ينة  
 وقيل لا وهذا يرجع الى طباع الناس حتى ان الولد الذي يبلغ خمس  
 فقط يقص لمن يشتهي به ولا يقص لغيره انتهى ويقص وضوء الملام  
 والملموس لا شتر اكهم ما في لذة اللام كالمشركين في لذة الجماع ولا ينفق  
 وضوء الميت (و) رابعها (زوال العقل) أي التمييز والادراك بحسب  
 او اعماء ولومع التمكن ولو حال الذكر المسمى بالاستغراق أو نوم الغبير  
 أو غير ذلك (الانوم قاعد ممكن مقعده) فلا يقص سواء كان على أرة  
 أو دابة ودخل في ذلك لو نام محتديا أي ضامنا ظهره وساقيه بعمامة من  
 أو سندا الى شيء لو زال اسقط كيدار وعود فلا يقص بذلك لاد من بحيث  
 من خروجه من دبره ولا تمكن من نام قاع داهز بلايين يقص مقعد  
 وقمر تحاف ومثل الهزل السهي بهذا مفرط ايان يحصل الثبات المذكر  
 اذ ذلك عطية ولا تمكن أيضا من نام على نقاء لمسة مقعد به بمقرا  
 فبقتض وضوء مقال الدميري ولو حفظ بخرقة ونام غير قاعد يقص وضوء  
 وقال أيضا وكان الاحسن ان يعبر بالغاية على العقل ايصح استثناءه لزم  
 فانه لا يزال العقل انتهى

لا حائل ولمس بشرة  
 الاجنبية مع كبر وزوال  
 العقل لا انوم قاعد ممكن مقعده

**فصل** فيما يوجب الاستنجاء وفي شروطه (يجب الاستنجاء) لاعلى  
الغور بل عند القيام نحو الصلاة (من كل رطب) أى بشرط كونه مائياً  
لأن رأى العين يخرج ما لا يشاهد ثلوثيه وإن كان هو موجود في نفس الأمر كذا  
قوله السكردي عن المطلب لابن الرفعة سواء اعتيد بقبول أو نكر كذا  
نارج من السيلين) أى القبل والدبر باق عليهما (غير المني) أما المني  
فيجب الاستنجاء منه لغوات مقصوده من إزالة النجاسة إذا كان بالماء أو  
بغيره إذا كان بالأجار بل يسن إفاده عطية في الأذى طاهر على المذهب  
ولا كان أو امرأة لأن عائشة رضي الله عنها كانت تغتركه من ثوب

لله صلى الله عليه وسلم فركا فيصلى فيه رواه مسلم ولو كان نجساً ما

انفرك ولأنه لا يطبق بالأذى نجاسة أصله وقيل هو نجس **بشيء** كفي فيه  
انفرك حتى ذلك الدم يرى (بالماء) ويشترط فيه أن يكون طهوراً (إلى أن  
يطهر المحل) بحيث يذهب أثر النجاسة (أربع مسحات) أى المحل (ثلاث  
مسحات) بفتح السين ولا يجوز الاستنجاء بدونهن ولو حصل الاتقاء بذلك  
أو أكثر) فمنه إذا لم ينق المحل من (إلى أن ينق المحل) وسن الابتسار  
أو بعده بعد الاتقاء إن لم يحصل بوتر (وإن بقي الأثر) بحيث لا يزيله  
الماء أو صغار الخذف فيبقى حينئذ عن هذا الأثر ولا يكف الاستعمال  
بالماء أو صغار الخذف فيه بخلاف ما لو خرج هذا القدر ابتداء فلا بد فيه  
من الماء والجروان كان كبيراً ولم يزل شيئاً فلا بد من ثلاث مسحات لأنه يغتر  
بذلك الدوام لا يغتر في الابتداء فإذا ذلك عطية لقوله صلى الله عليه وسلم إنما  
أنزلتكم مثل الوالد أعلمكم إذا أتيتهم الغائط فلا بد من قبل أحدكم القبلة  
ولا يدبرها ولا يستنجى بدون ثلاثة أجاريس فيمارون ولا رمة ولا عظم  
رواه ابن خزيمة وروى الشافعي وغيره قوله صلى الله عليه وسلم وليستنج  
بثلاثة أجار أو المراد بالجار الجنس ويجزئ الجمر مع وجود الماء خلافاً لابن  
حبيب من المسكية أفاد ذلك الدم يرى ويكون مسح المحل (بقاع) العين  
النجاسة ولو ذهباً وفضة وخرج بذلك نحو الفهم الرخو والتراب المتناثر  
ونحو القصب الأملس إذا لم يشق (طاهر) خرج بذلك البعر والجعر  
المتنجس (جامد) خرج بذلك المسامع كاه الورد والمحل (غير محترم) أى

من كل رطب -  
السيلين غير المني بالماء إلى  
أن يطهر المحل أو بمسح  
بثلاث مسحات أو بأكثر  
إلى أن ينق المحل وإن بقي  
الأثر قال طاهر جامد

محترم

غيره عظم خرج به المحترم كطعموم لنا ولنا وللهائيم سواء والجن كالعض  
وحمة الاستنجاء بالطعموم لنا وللهائيم سواء اعتمدوها شيخ الاسلام  
والخطيب الشريفي والجمال الرملي وصكا ابن حجر في شرحي الاسنا  
والدياب قاله الكردى ومن المحترم كتب العلم الشرعى وما يتفرع به في  
كالحديث والفقه والنحو والحساب والطب والعروض أعاده الباجورى  
ابن حجر في الامداد والذي يظهر ان المراد بغير المحترم هنا غير المحرم والم  
وان جازة تله حكى ذلك الكردى ويكون الرطب الخارج من السيلين كاذب  
(من غير انتقال) من محله الذى استقر فيه عند الخروج (وقبل جفاف) من  
المحل بان يتقله الخرج وحاصل ما ذكره المصنف ثمانية شروط اثنان باعتبار  
استعمال الخرج واجزائه وهما ان يمسح ثلاث مرات وان يبقى المحل وأرب  
باعتبار ذات الخرج وهى أن يصك ون قال عا طاهر اجماد غير محترم واتساع  
باعتبار المحل الذى يستنجى فيه وهما ان لا يكون الرطب الخارج متعلقا واد  
لا يجف فان فقد شرط من هذه الشروط تعين الاستنجاء بالماء هذا  
الاقتصار على الخرج تنبيه يحوز تأخير الاستنجاء عن الوضوء فى الام  
بشرط ان لا يمس شيئا ناقضا والا فضل تقديمه على الوضوء اقتداء برسول الله  
صلى الله عليه وسلم والخروج من الخلاف فان بعض العلماء اشترط تقد  
وأما تأخير عن التيمم فلا يجوز على الامع لان التيمم موضوع لاستباحة  
الصلاة ولا استباحة مع وجود النجاسة ويستثنى وضوء دائم الحدث لا  
كالتيمم افاد ذلك الدميرى

من غير انتقال وقبل جفاف  
فصل ومن شروط  
الصلاة الطهارة من الحدث  
الاكبر وهو الغسل والذي  
يوجب خمسة أشياء خروج  
المنى

فصل فيما يوجب الغسل وفي فروضه (ومن شروط الصلاة الطهارة  
من الحدث الاكبر) أى لاجله لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة  
بالطهور رواه مسلم (وهو) أى الطهارة لاجل الحدث الاكبر (الغسل  
والذى يوجب) أى الغسل (خمسة أشياء خروج المنى) أى منى الانسان  
نفسه الى خارج الحشفة فى الرجل وإلى ظاهر الفرج فى البكر وإلى محل  
يجب غسله فى الاستحاضة فى الثيب ولو فطرة ولو على لون الدم فى نقطة  
أو نمام بجماع أو غيره لقوله صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء رواه مسلم  
وغیره ولو استدخلت منيا ثم خرج فلا شئ على الصحيح ولو احس الرجل

بأنه قال المني فلا غسل حتى يتحقق خروج وجهه خلافا لاجد ولو خرج المني بعد  
 أن اغتسل لزمه إعادة الغسل - لا قال سالك أفاد ذلك الدم ميري (والجماع)  
 لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه  
 وسلم بحضرة ثم رضي الله عنها عن الرجل يجلس مع أهله ثم يكسل أن يغتسل  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنا وه هذه نفقة ثم اغتسل و يقال اكسل  
 لجامع بالالف إذا نزع ولم ينزل وفي الصحيحين إذا لم تنق الختانان فقد وجب  
 الغسل والثقة أو هو ما تقدم ما وإن لم يتضامالا ختان المرأة أعلى من  
 أن يدخل الدكر ولو غيب الرجل حشوته في شفرى المرأة كان كالطوبى لم  
 يجب الغسل على كل منهما إلا بدان يغيب حشوته في داخل القريب وهو مالا  
 يجب غسله في الاستنجاء (والحيض) أقوله تعالى فإذا تطهرن فأتوهن فالمراد  
 بالتطهر الاغتسال وقال صلى الله عليه وسلم لغاطمة بنت أبي حبيش إذا  
 أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة إذا ذهب قدرها فاعلى ذلك الدم وصلى  
 رواه الشيخان (والنفاس) لأنه دم حيض مجتمع (والولادة) أو القاء علقه  
 أو ضغة ولو بلابل في الأصح لأن كلا منهما مني منعقد ولأنه يجب الغسل  
 بخروج الماء الذي يخلق منه الولد والقول الثاني وبه قال ابن أبي هريرة  
 لا يجب الغسل بذلك إذا كان بلابل لما روى مسلم عن أبي سعيد رضي الله  
 عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اغتسلوا من الماء فالولد لا يسمى ماء ولو  
 ولدت في مآرره ضان ولم ترد ما لذهب بطلان صومها وقيل لا يبطل لأنها  
 مخلوقة كالاحتلام وقواه النوروى في شرح المهذب من جهة المعنى وضعفه  
 من جهة التعليل حكى ذلك الدميري (وفروض الغسل) أى أركانه (اثنتان  
 كنية رفع الحدث الأكبر) أى رفع حكم ذلك لعدم قوله صلى الله عليه وسلم إنما  
 الاغتسال بالنيات ومحل وقت النية أول جزء مغسول من البدن سواء كان  
 من أعاليه أم من أسفله ولو حالة استنخاضه لأن بدنه كعضو واحد فلا ترتيب  
 فيه فالاعتبار بارتفاع ما بول غسل جزءه ففروض لا مندوب كباطن فهم وأنف فلا  
 اعتبار بالغسل سابق عليها ويذهب ما قرنها ويعد المغسول قباها ولا يضر  
 عزوبها عن الذهب بعد ارتفاعها بذلك ويستحب استحجامها بالغلب إلى  
 الفراغ من الغسل كالوضوء (ومعناها) أى كنية رفع الحدث عن جميع

والجماع والحيض والماء  
 والولادة وفروض الغسل  
 اثنتان كنية رفع الحدث الأكبر  
 ونحوها

البدن أو نية رفع الجنابة وإن لم يعين سببها أو الخيض والتفاس أو نية الغسل  
الواجب أو استباحة مفتقر إلى طهر أو رفع الحدث وإن لم يقيد به إلا كبراً  
نوى الغسل فقط فلا تنافي في هذا في حق السامع أو السامع الذي فتنوا  
الاستباحة فقط وبشروط دخول الوقت لصحته كالتيسم أو فاده الرمي  
(وتعميم جميع) ظاهر (البدن بشراً) والمراد به ظاهر الجلد في جميع  
أعضائه مع الاطّمار بالماء حتى ماتحت ثلقة الاقف التي ترال عند ختم  
(وشعر) ظاهراً وباطناً (وان كثف) أي سواء خب الشعر أو كثف  
وسواء قل أو كثر وسواء شعر الرأس أو البدن وسواء أصوله أو ما استتره  
بقيت شعرة واحدة لم يسهل الماء لم يصح غسله فان قلعت وجد  
لكن يتساحح بساطن العقد التي لا يصل الماء إليها اذا تفتت  
الشعر بنفسه سواء كان قليلاً أو كثيراً فان تعقد بفعل فاعل عني من العقد  
عرفاً واستثنى من ذلك ما ثبت من شعر في أنف أو عين فلا يجب غسله أو  
ذلك الرمي

وتعميم جميع البدن بشراً

الاسلام والتمييز وعدم المانع  
من وصول الماء إلى المغسول  
والسيلان وأن يكون الماء  
مطهر

**فصل** في شروط الطهارة من وضوء وغسل وتيمم وفي أركان التيمم  
(شروط الطهارة) من وضوء وغسل وتيمم (الاسلام) فلا تصح من كاف  
لانها عبادة بدنية لا غير ضرورة وليس هو من أهل العبادة فخرج بذلك  
الكافر في زكاة الفطر عن نحوه عبادة قائم تصح منه لان الزكاة عبادة ما  
وخرج أيضاً بدنية الكافرة في الغسل من نحو الخيض للتمتع بمقتضاه  
لان ذلك لا ضرورة (والتمييز) فلا تصح من غير المميز كطفل ومجنون أو  
أيس أهلاً للعبادة أو متعمماً سبع سنين فليس بشرط (وعدم المانع  
وصول الماء المغسول) أي أو الماء موح كشمع وعين حبر وحماء بخلافه  
لأنه ما بحيث لا يتخلل بالحث ثلاثي (والسيلان) أي جريان الماء  
العضو وان لم يتقاطر نحو شرب الخل فلا يكفي أن يمس به الماء بلاجر  
لأنه لا يسمى غسلًا ومن ثم لم يجز الغسل بالثلج والبرد إلا ان ذابا وجرياء  
العضو أو فاذ ذلك محمد ~~الردى~~ نقل عن شرح العباب (وان يكون الماء  
مطهر) أي في نفس الامر فلا يؤخذ أمثلاً من ماء يعتقد طهوريته ثم  
عدمه لم يصح وضوءه فاذ ذلك محمد الكردى فلا تصح الطهارة بمسح عمل

لتغير تغيرا كثيرا بالطاهر الخاطي الذي يستغنى الماء عنه كالزهر من  
الجس ونحوهما (بان لا يسلب اسمه بخاطية طاهر يستغنى الماء عنه)  
الماء المتغير بشئ من الطاهرات طاهر في نفسه غير طاهر وضابطه أن كل  
غير يمنع اسم الماء على الإطلاق يسلب الطهورية والافلاو تغير تغيرا  
سيرا فالاصح أنه طهور ببقاء اسمه أما إذا تغير الماء بمجاوره ولو كان تغيرا  
شيرا فانه باق على طهوريته كما إذا تغير بدهن أو شمع وهذا هو الصحيح لبقاء  
اسم الماء وأما إذا كان التغير مجالا يستغنى الماء عنه كالطين والطحالب  
لزرخ ونحوها في مفسر الماء وعمره أو كان التغير بطول المكث فانه طاهر

المعبر عنه اسم الماء ويكفي في التغير بأحد الأوصاف الثلاثة

واللون أو الرائحة أو الطعم في وجهه ضعيف بشرط اجتماعه

تغير الماء بالتراب الطروح فيه فانه طاهر وطهور على الصحيح ولو تغير الماء

بأوراق الأشجار المتأثرة بنفسها لم تتغير في الماء فهو طهور على الظاهر

وان تفتت واختلطت فالاصح أنه باق على طهوريته لعدم احترازها

فلا طرحت الأوراق في الماء فعدا تغيرها فالذهب أنه غير طهور سواء

طرحتها في الماء صحبة أو مدقوقة أو ذاك كله الحصني في كفاية الاختيار

واعلم أن حدوث الاسم مع ترك الاسم الأول ظاهر أو صريح في سلب

طهوريته إن تحقق نزول عين ضارة فيه والاف هو محتمل لأن ذلك الحدوث

ين مجاورا إذا تغير به لا يغير ولو مع حدوث الاسم أما ذلك محمد الكردي ثم

قال وفي الشبراملسي لو شغل شئ كالوقوع القوي الماء ما كتب الحلاوة منه

باب الطهورية انتهى قال شيخنا يوسف السبلاويني وعبارة القليوبي

على الجلال المحلى اعلم ان الشئ قد يكون مجاورا ابتداء ودواما كالأشجار

أو دوما لا ابتداء كالتراب أو ابتداء لا دوما كورق الأشجار ومنها الشاهي

فيكون أو لا مجاورا ثم مدخول دهنه يصير مخاطا ماء والفرق بين المخاط

والمجاور أن المخاط لا يمكن فصله عن الماء محال ولا ما لا يخرج عن ذلك

التراب وقيل المخاط لا يتميز في رأي العين فدخل فيه التراب وقيل المعتبر

العرف والمجاور بخلاف ذلك (وان لا يتغير) أي الماء (بنجس) متصل

به ولو اتين ما أكثر فاذنغ بماء بذلك فانه نجس (ولو تغيرا سيرا) أي

بان لا يسلب اسمه بخاطية  
طاهر يستغنى الماء عنه وان  
لا يتغير بنجس ولو تغيرا سيرا



لا فرق بين التغير البسيط والكثير وسواء تغير الطعم أو اللون أو الرائحة  
وهذا الاختلاف فيه متباين بخلاف ما مر في التغير بالطاهر وسواء كان  
التنجس المتعمل بالماء نجسا طاهرا أو نجسا أو نجسا أو نجسا أو نجسا أو نجسا  
ذلك الماء بالنجس فإنه لا ينجس لقوله صلى الله عليه وسلم إذا بلغ الماء  
قلتين لم ينجس خبثا رواه ابن حبان وغيره وفي رواية لابي داود وغيره  
لا ينجس أي فيستعمل جميع الماء على المذهب الصحيح وفي وجهه يستفيق  
النجاسة ولو وقع في الماء الكثير نجاسة جامدة فالأظهر أنه يجوز له  
يغتفر من أي مريض شاء ولا يجب التبايع دعوى النجاسة لأن الماء كما  
طاهر والقول الآخر أنه يتبايع دعوى النجاسة قدوة لثنتين ولو تغير الماء  
الكثير فإن كان الباقي دون القلتين فنجس والافطاهر كما أن ذلك الحصة  
في كفاية الأخبار (وان كان الماء دون القلتين زيد) في طهورة  
شرط آخر وهو (أن لا يلاقيه نجس غير معفو عنه) فإن لاقاه نجس سوا  
تغير أم لا فلا يضر ملاقة الماء بالمعفو عنه كالتيبة التي لا دم لها سائل من  
الذباب والخنفساء ونحو ذلك وكان نجاسة التي لا يتركها الطرف المعتد  
حيث لم يمسح به فله وكذا إذا واغتالته مرة التي تبتس فيها ثم غاب  
واحتسمل طهارة فله فان الماء القليل لا ينجس في هذه الصور (و  
استعمل) أي الماء الذي دون القلتين (في رفع الحدث) بخلاف ما  
استعمل في الغسل الثانية والثالثة في الوضوء المجدد والغسل المستم  
كغسل الجمعة (أو إزالة نجس) ولو خفف أو معفو عنه (ومن لم يمسح  
الماء) حسا كالحال بينه وبين الماء فتوسيع ويترب على كونه حسا  
العاصي يصح تيممه وإن لم يرب بخلاف الشرعي أفاده عطية أو شرعا  
وجده مسبلا لا شرب (أو) وجده سكر (كان يضره الماء) ضررا يوجب  
معه من استعمال الماء تأف نفس أو عضو أو مفعة (تيمم بعد دخول الوقت  
أي وقت الصلاة ولو مجموعة جمع تقديم إن فرغ منها قبل دخول وقت  
الثانية فإن دخل وقتها قبل الفراغ منها بطل الجمع والتيمم ولا بد  
دخول الوقت أن يعلم بدخوله فينبأ ولا بد من أخذ التراب بعد دخوله أن  
لا قبله وإن مسح به في الوقت فلو تيمم أو أخذ التراب شاكا في دخول الوقت

وان كان الماء دون القلتين  
زيد ان لا يلاقيه نجس غير  
معفو عنه ولا استعمال في  
رفع الحدث أو إزالة نجس  
ومن لم يمسح الماء أو كان يضره  
الماء تيمم بعد دخول الوقت

(التي) تيممه وان سادفه أفاد ذلك الرملي في شرح هدية الناصح (وزوال  
 أشية) من جميع البدن فلونيم وعلى بدنه نجاسة لم يصح تيممه قال الرملي  
 النجس وذلك ان كان عند من الماء ما يزيلها به والاصح تيممه عند ابن حجر مع  
 وغيبوب الاعادة عليه وعند الجمال الرملي يصلي صلاة فاقد الطهورين بلا  
 (الحكي ذلك محمد بن سليمان الكردي (ومعرفة القبلة) بأن يجتهد في  
 يديه قبل التيمم وهذا ما اعتقده ابن حجر في كتابه وثقه له شيخه في شرح  
 وارض عن التحقيق واعتقده في التحرير رور جمع في مواضع آخر من شرح  
 الروص جوار التيمم قبل الاجتهاد في القبلة واعتقده المغني والنهاية حكاه  
 فلك محمد الكردي ويكون التيمم (بتراب) أي ..

وزوال النجاسة  
 القبلية بتراب خاص طهور  
 له غبار في الوجه واليدين  
 يرتبهما بضررتين بنية استباحة  
 فرض الصلاة

ذله حتى لا يضر الماء كونه سافها والارمني الماء كونه تداويا (خالص) من  
 الخيط كرم ناعم يلتصق بالعضو كالرمل الناعم الزعفران والمذيق  
 ونحوهما وان قل الخيط أفاد ذلك الرملي (طهور) فلا يصح بجمعه عمل وهو  
 باق يعضو الماصح والمسوح أو تناثر منه بعد اماسه بالبشرة أفاده الرملي  
 لا بد مع طهورية أن يكون (له غبار) بحيث يتعلق بالعضو المسوح به  
 يكون التيمم (في الوجه) ويجب مسح ظاهره من رسل لحيته والمقبل من  
 نفعه على شفتيه كالوضوء أفاده الشرقاوي (واليدين) أي إلى المرفقين  
 (برتبهما) أي العضوين أي ولوعن حديث أن كبروا نهما لم يجب الترتيب  
 في الغسل لانهما كان الواجب فيه التعميم جعل البدن فيه كالعضو الواحد  
 أماده الشرقاوي ويشترط أن يكون التيمم (بضررتين) أي بفتحتين  
 فلا يكفي بضرية وان أمكن التيمم بها بخرقه ونحوها ومحل الاكتفاء  
 بالضررتين ان حصل الاستيعاب بهما فنه كثره الزيادة عليهما حيث  
 والواجب الزيادة عليهما وقد تحرم وذلك بأن حصل الاستيعاب وضاق  
 الوقت أو كان التراب لا يكفي به مع الزيادة فتلخص ان الزيادة على الضررتين  
 تكون واجبة ومكرهة ومحرمة أفاد ذلك محمد الكردي وانما يعتد بالتيمم  
 (بنية استباحة فرض الصلاة) أي ولو لمطاعا من غير تعيين أو نفلها  
 أوهما أو الصلاة لا بنية ترفع الحدث ولا بنية التيمم وحده ولا يستتبع  
 الفرض الابنية وحده أو مع النفل والأفانواقل فقط والجائز هنا

كالنفل أعاده الرمي وتعد برتلك النية إذا كانت (مع للثقل) أي التحمل  
للقرب من نحو الأرض (و) يجب استدامتها استحضارا إلى (مسح  
الوجه) لأنه المقعد ودوام الثقل وإن كان ركنا فليس معة ودافى نفسه  
عزبت فيهما بين عالم يضر على المعتمد أفاد ذلك محمد الرمي في شرحه  
التامع

**فصل** في ما يحرم على من به حدث أصغرا أو وسط أو أكبر (و)  
انتقض وضوءه) من بالغ وغيره ما عدا ما حدث وفاء الطهورين (و)  
عليه الصلاة) فرضا أو نفلا أو صلاة جنازة ومناها سجدة التلاوة والش  
وفي معنى الصلاة خطبة الجمعة بناء على أنها بدل عن ركعتين وخروج  
خطبة غيرها من عيد أو كسوف واستسقاء فيندب الطهارة لها أفاد  
محمد الرمي (والطواف) بأنواعه فرضا أو نفلا ولو في نسك لأنه في  
الصلاة (وحمل المصحف) ومثله في ذلك ما كتب للدراسة كلوح وث  
الحرمه ما لم تدع ضرورة إلى حملها والاحمل مع الحدث حيث لم يتمكن  
الطهارة كخوفه عليه من غرق أو حرق أو نجاسة أو كافر أو سارق بل  
يجب لانه من تعظيمه اما اذا تمسك من التيمم فإنه يكون واجبا وكما  
تحرى كونه من مكان الآخر فيحرم ويجوز حمل حامل المصحف أفاد ذلك  
محمد الرمي (ومسه) بأعضاء الوضوء وغيرها ولو غير المكتة  
كالخوathi وما بين الاسطر ويحرم من جلده وعلاقته وخرائطه ومشد  
هوفيه وخروج منسوخ التلاوة والتوراة والانجيل والاحاديث (اللامس  
أي المميز (للدراسته) أي الحاجة التعلم لان تكليف استحباب الطها  
تعظم فيه المشقة اما غير المميز المتعلم فلا يجوز لاولي تمكينه واما اذا  
المس أو الحمل لا يفرض أو يفرض آخر كالتبرك فيحرم كما أفاد  
الدميري (و) حرم (على الجانب هذه) الاربعة (وقراءة القرآن  
عالم تسبح تلاوة بالالسان لا بالقلب ولو كان المقرء بعض آية ولو قصيرة  
الرمي وقال البيهقي ولو حرفا فانه صد أن يأتي بما بعده اه سره كذا  
القراءة أو جهرا أو محلا مذكرا في غير فاقد الطهورين اما هو فيقرأ الفا  
فقط في الصلاة الا انه يجب عليه ايضا معه الصلاة خارج المسجد لحر

مع الثقل ومسح اول الوجه  
فصل ومن انتقض  
وضوءه وحرم عليه الصلاة  
والطواف وحمل المصحف  
ومسه الا لامس بي الدراسة  
وعلى الجانب هذه وقراءة  
القرآن

الكثرة والجمع العلماء على جملة الزايدة كالمسجد والجنت والخاص  
 لنفسه ويكره الذكركم حال الجماع وحال النساء الحاجة ولا يكره في  
 طريق الحمام (ومكت) أرض (المسجد) ولو لحظة أو جداره  
 وموانه ولو بالاشاعة أو الظاهر لكونه على هيئة المساجد لان الغالب  
 ما هو كذلك انه مسجد فاذا رأيت صورة مسجد يصل فيه من غير منازع  
 علمه ناله واقفا فليس لاحد أن يمنع منه لان استقراره على حكم المساجد  
 يصل على وقفه ويؤخذ منه أنه أن حريم من حرم عليه أحكام المسجد  
 للمسجد ما وقف به من قبله مسجد أو ثمانية على ذلك ابن جبر في الخفة  
 ندأ حمد اذا توسأ الجانب جازله الجلوس في المسجد ولو بلا ضرورة حكام  
 ية (و) حرم (على الخاص والنفاء هذه) الستة (والصوم قبل  
 انقطاع) بالاجماع ويجب قضاؤه بخلاف الصلاة والفرق بينهما تكررها  
 شدة المشقة في قضاؤها بخلافه (وتمكن الزوج والسيد من الاستمتاع)  
 المراد به المباشرة وهي التقاء البشري وان كانت بدون شهوة اذا انظر  
 شهوة استمتاع وليس بحرام أفاد ذلك الرملي (بما بين سترتها أو ركبها قبل  
 الغسل) ولو بعد الانقطاع وعلم من البيهقية اخراج المرأة والركبة وهو  
 لا مع ولا يـون استمتاعها بما بين سترتها وركبتها كاستمتاعه بذلك خلافا  
 لسنوي أفاد ذلك محمد الرملي

فصل في النجاسة وكيفية ازالته (ومن شروط الصلاة الطهارة عن  
 النجاسة في البدن) حتى داخل أنفه أو فمه أو عينيه أو أذنه (والثوب)  
 أي الملبوس من ثوب وغيره وان لم يتحرك بحركته (والمكان) وهو  
 ما لا يلقى شيئا من يده أو ملبوسه لقوله تعالى والرجز فاهجر والرجز النجس  
 (المحمول) فلو حمل مستحجرا في صلاته بطلت اذا حاجته لحمله فيها  
 سواء كان الحمار أو مستحجرا أو مستنجيا اما القبض فيبطل به صلاة  
 المستنجي دون المستحجر سواء كان القابض هذا أو هذا الاتصال به متصل  
 بنجس خلافا لما قال تبطل صلاة المستحجر اذا قبض عليه المستنجي  
 أفاد ذلك عطية (فان لاقاه) أي المصلي (نجس أو لاقى) أي النجس  
 (ثيابه أو محمله بطلت صلاته الا ان يلقيه) أي النجس فلعن ثوب من غير

ومكت المسجد وعلى الخاص  
 والنفاء هذه والصوم قبل  
 الانقطاع وتمكين الزوج  
 والسيد من الاستمتاع بما  
 بين سترتها وركبتها قبل  
 الغسل

فصل في شروط  
 الصلاة الطهارة عن النجاسة  
 في البدن والثوب والمكان  
 والمحمول فان لاقاه نجس  
 أو لاقى ثيابه أو محمله بطلت  
 صلاته الا ان يلقيه

قبض ولا حمل له سواء كان رطبا أو يابسا أو بنفذه من غير ذلك أيضا  
 كان يابسا (حالا) أي بسرعة أي قبل مضى أقل طمأينة الصبر  
 فلا تطل (أو يكون) أي النجس (معفو عنه كدم جرحه) بض  
 الجرح فلا تبطل لعدم البؤى بذلك ومشقة الاحتراز ومحمل العفو عن دم  
 الجرح إذا كان قليلا ما إذا كان كثيرا فإن كان من نفسه في أيضا  
 كان بغيره أو فعل ما دونه كان معسر المدمل لم يعرف قال الشهاب الردي في شرح  
 منظومة ابن العماد ونعرف القلة والكثرة بالعادة فبمع التاطخ به غايه  
 ويعسر الاحتراز منه فقابل وما زاد فكثير لان أصله في العفو وإنما أثبتنا  
 لتعذر الاحتراز انتهى (ويجب إزالة نجس لم يعرف عنه) من المحل من قول  
 أو بدن (بإزالة العين) والمراد بالعين ما قابل المحل . . . . . يشمل الاوصاف  
 كما قاله طية ولذلك قال المصنف (من طعم ولون وريح) بالماء المطهر فيه  
 تكفي بالنار ولا ريب وعلم اشتراط إزالة النجس عند الامكان حتى لو توقف  
 ذلك على حث أو قرص أو اشنان أو صابون وجب والا كان مستحباً فإن عسر  
 إزالة اللون وحده كاون دم الحيض أو الريح وحده كرائحة الظفرة  
 العتيقة وبعض أنواع الغائط لم يضر بشاؤه للضرورة فيصير طاهرا حقيقة  
 لا نجسا معفو عنه . . . . . لو أصابه بلل لم يتنجس ولا فرق بين المغلظة وضرب  
 وان اجتمع مع اللون والريح ضرر لانه ذلك على نقاء العين فلا يطهر المحل وإلم  
 بقي الطعم وحده ضرا أيضا الماذكر أفاض ذلك الرمي في شرح هدية الاصم (و)  
 النجاسة (الحكمية) وهي ما لا نجس كنفطة بول يصف (تجري الماء) أي  
 يكفي فيها جري الماء (عليها) أي على محلها (و) النجاسة (الكلبية) من  
 ككباب وخنزير وفرسه . . . . . ما سواه في ذلك جلته وأعيانها وعرقها ودمها  
 وغير ذلك (بفسلها) ولو تخرى كها في الماء الكثير الراتك (سبعا)  
 أي سبع مرات وتكفي وان تعددت أولا فها نجاسة أخرى (أحدها من  
 ممزوجة بالتراب) بحيث يتكدر به الماء ويصل بواسطته الى جميع أجزاء  
 المحل ولا فرق بين الرطب وغيره ويكفي غبار رمل أفاده الرمي (الطهور) فلا  
 يكفي نجس ولا مستعمل ولا يكفي ذر التراب على المحل ولا دلكه به من غير ماء  
 بل لا بد من الماء (و) الغسلة (اللزيلة للعين وان تعدت) وهي (واحدة)

حالا أو بدون معسر  
 كدم جرحه ويجب إزالة نجس  
 لم يعرف عنه بإزالة العين من  
 طعم ولون وريح بالماء المطهر  
 والحكمية تجري الماء عليها  
 والكلبية بفسلها سبعا  
 أحدها من ممزوجة بالتراب  
 الطهور واللزيلة للعين وان  
 تعددت واحدة

ويكمل السبع (ويشترط) في تطهير النجاسة (ورود الماء) بنفسه أو بإيراده  
(أن كان قليلا) فإن وردت عليه نجس بجلافتها فلو طهر رآه أدار الماء على  
جوانبيه الماء الكثير فلا فرق فيه بين كونه واردا على المحل الممتنع  
أولا

**فصل في شروط الصلاة وهي ما تنوقف عليها صحة الصلاة وليست منها**  
**(ومن شروط الصلاة استقبال)** عني (القبلة) يقينا في القرب وظننا في  
البعد أي بجميع عرض البدن في القيام والوقوف لا بالوجه ولا بالبدن ولا  
بالرجل أما في الركوع والسجود فيجوز للبدن أن يوصل إلى موضع  
فلا استقبال بالصدر والوجه أو مستلقيا فلا لخصمين والوجه بأن يرفع رأسه  
والمراد بالقبلة الكعبة وهو ثوبا إلى الأرض السابعة والسماء السابعة  
منه وخارجها فلا يشترط محاذاة البناء والحداد بل المراد سمتها وهو أوثها  
أفاد ذلك عطية (ودخول الوقت) أي معرفة دخول الوقت المحدد شرعا  
يقينا أو ظاهرا صلى بدون المعرفة لم تصح صلاته وان وقعت في الوقت بخلاف  
الاذان فيصح إذا صادف الوقت أفاده عطية (والإسلام) فلا تصح من كافر  
كعبة العبادات (والتمييز) وهو أن يصير الطفل بحيث يأكل وحده  
ويستحي وحده فلا تصح من غير عزمه بحكمة عبادته بنفسه (والعلم  
بفرضيتها) أي العلم بكونها فرضا في الصلاة المفروضة والفرض ما يشاب  
فاعله امتثالا وبما يقب بمشيئة الله تعالى تاركه أي سواء كان عاميا أو عالما  
فالعالمى هو من لم يحصل من الفقه شيئا يهتدي به إلى الباقي (وأن لا يعتقد)  
ولا يظن (فرضا) بعينه (من فروضها) أي الصلاة (نقلا) وأن كان عاميا  
من لوازمه العالم على الوجه ان جميع أفعاله فرض مع أو نفل  
فلا أو البعض فرض والبعض نفل مع المقتصد بفرض معين نفعلا أفاد  
ذلك ابن حجر في التحفة (والستر) ولو خاليا أو في ظلمة (عسا) أي يحرم  
فلا يكتفى بلون حذاء أو صبغ أو حبر أفاده عطية (يستتر به لون البشرة)  
بحيث لا يعرف بياضها من غموس وادها في مجلس الخطاب (لجميع بدن  
الحر) حتى ياطن القدمين سواء كانت كبيرة أو صغيرة (الا الوجه  
والكفين) ظهرنا إلى الكوفيين (ويستر ما بين السرة والركبة

ويشترط ورود الماء من كل  
قليلا  
**فصل في** ومن شروط  
الصلاة استقبال القبلة  
ودخول الوقت والإسلام  
والتمييز والعلم بفرضيتها وأن  
لا يعتقد فرضا من فروضها  
سنة والستر بما يستتر به لون  
البشرة لجميع بدن الحر  
إلا الوجه والكفين وسنرا  
بين السرة والركبة

(أذكر والامة) لقوله صلى الله عليه وسلم وإذا تزوج أحدكم أمته عبيد  
 أو أحراره فلا تنظر الامة الى عورته والعورة فها بين العورة والركبة  
 رواه البخاري فقوله الى عورته أي الاحد وهو السيد المزوج لا الزوج لان  
 تنظر الى عورة زوجها وقوله والعورة الخ هو من الحديث وهو محل الشاهد  
 أفاده عطية ويحكون ستر ذلك (من كل الجوانب) أي ومن الاله  
 (لا الاسفل) أي الخليل وان روى ذلك بالفعل حال سجوده أفاده عطية  
 (فصل) فيما يبطل الصلاة (وتبطل الصلاة بالكلام) لا بالاشارة  
 ولومن أخرج أي بكلام بشر محمد مع العلم بالتحريم وتذكر كونه في الصلاة  
 (ولو بحرفين) أي ان قالوا يعرفان وان لم يفهما (أو بحرف مفهم) أي  
 في نفسه وان قصد به عدم الافهام نقله محمد السكردى عن حواشي المحل  
 وذلك كف من الوفاء وق من الوقاية أي ان يلاحظ ذلك وكذا ان أطلق اما د  
 لاحظ كونه من الخلق أو العلق أو امرطاس فلا تبطل وان قصد به الافهام  
 وكش من الوشي ومع من الوحي ومن الحديث وهكذا أفاد ذلك عطية ولو قال  
 قاف أو صاد فان قصد كلام الآدميين بطلت وكذا اذا لم يصد شيئا أو اقرن  
 لم تبطل نقله محمد السكردى عن شرح التنبيه للخطيب وعن النهاية (الا ان  
 نسي) انه في الصلاة كان سلم فيها ثم تكلم قايلا معتمدا كما هنا وكذا ان  
 جهل اذا قرب اسلامه فلا تبطل (و) محل عدم ابطال الكلام الصلاة  
 بالنسيان والجهل والعذر اذا (قل) كست كلمات عرقية وما دونها  
 لان معاوية بن الحكم السلمي تكلم جاهلا بقوله واكمل أمامه ما شأنكم  
 تنظرون الى ومضى في صلاته بحضوره صلى الله عليه وسلم ولم يأمره بالعادة  
 ولانه صلى الله عليه وسلم لم يمسح لم من ركعتين سهوا من صلاة الظهر وتكلم  
 بقابل معتقد الفراغ من الصلاة (وبالافعال الكثيرة المتوالية) أي  
 في غير صلاة شدة الخوف ونفل السفر وسياح شوجية عليه (كثلاث  
 حركات) ولو بأعضاء متعددة كأن حرك رأسه ويديه ~~كثلاث~~  
 خطوات وثلاث مضغبات فانها تبطل الصلاة ولا فرق في ذلك بين  
 العمد والنسيان لان العمل الكثير غير منظمها ويذهب الخشوع وقوة  
 مقصودها بخلاف القليل فلا يبطأها لانه في محل الحاجة وأيضا فلان

ذكر والامة من كل الجوانب  
 لا الاسفل  
 (فصل) فيما يبطل الصلاة  
 بالكلام ولو بحرفين أو بحرف  
 مفهم الا ان نسي وقيل  
 وبالافعال الكثيرة المتوالية  
 ككثلاث حركات

زمة حالة واحدة مما يفسر بخلاف الكلام فإنه لا يفسر فلوذا بطلت  
 الكلمة دون الخطوة كما أفاده الحصني (و بالحركة المفرطة) وان لم تعد  
 كما قاله بالكثير في منافية كل منهما الصلاة واشهره بالاعراض وذلك  
 رتبة وكحركة كل البدن أمامه عطية (وبزيادة تركن فعلي) أي هذا  
 متابعة موقوف لا ماء وان لم يطمئن لتلافيه واعراضه من نظم الصلاة  
 بالحركة الواحدة) كخطوة ولو غير مفرطة ونصفية وان لم يكن بضرب  
 اثنين أفاده ابن حجر في فتح الجواد اذا كانت (لأب) لان قصد  
 ما أورثها في المعنى كما أفاده محمد الكردي في تعلقه في الامداد  
 (الأكل) بضم الهمزة أي المأكول وأما بالغنم فهو من الافعال فهو  
 في قوله وبالأفعال الكثيرة (والشرب) أي بوصول أحدهما  
 لحرف مجرد من نحو المضغ اذ المضغ فعل وقد تقدم حكمه أفاده محمد  
 الكردي (الا ان نسي) أي أوجع التبريم اقرب هذه بالاسلام أو نحوه  
 تبطل به (و) هذا اذا قل) فان كثرا لا مع البطلان قال القاضي حسين  
 كل أقل من خمسة لم تبطل وفي السمعة أو قد رها وجهان الصحيح  
 بطلان أفاده ذلك الحصني في كفاية الاخيار والشراب كالا كل ويضرب  
 بالاذاب من سكرة بخلاف مجرد الطعم فلا يضرك أن مص قصباً وبق  
 لهم وحده فلا يضرك كيف الر بويه اما لوبق لون نحوه وقوعه فيضرو منه  
 فوق في ماء الوضوء فان بقي اثر من الماء وبلعه ضرر او مجرد برودة لم يضرب أفاده  
 عطية (وبنية قطع الصلاة) وكوالى صلاة مثله (وبتعلق قطعها) أي  
 بول شيء ولو محالاً عاد بالاعتقالات الاول قد يناه في الجزم لا مكان وقوعه  
 لاف الثاني فإنه لا يناه في ذلك لعدم امكان وقوعه ومثل المحال العقلي  
 بالشرعي قال محمد الكردي وبصوره هذا بما اذا توى تعليق قطعها  
 حكم به وهو جاهل معذور فيكون الابطال في نفسه من حيث انه تعليق  
 لا من حيث كونه لفظاً لا غنائه في حق المعذور ثم قال واهل ان المحال  
 نفسه ان محال لذاته واخبره فالحال لذاته هو الممتنع عادة وعقلاً كالجمع بين  
 السوء والبياض والمحال لغيره قسمان ممتنع عادة لا عقلاً كالشي من الزمن  
 والطيران من الانسان ثانيهما ممتنع عقلاً لا عادة كالإيمان من علم الله انه

وبالحركة المفرطة وبزيادة  
 ركن فعلي وبالحركة الواحدة  
 لأب وبالأكل والشرب  
 الا ان نسي وقول ونية قطع  
 الصلاة وتعلق قطعها



لا يؤمن (وبالتردد فيه) أى فى قطعها أى أو الاستمرار فيها فتبطل الصلاة  
الجزم المشروط دوامه كالإيمان والمراد بالتردد أن يطرأ شك  
للجزم ولا يؤخذة بوضوحه وأما تفرق فى الصلاة (وبأن يفيض ركن) من  
الصلاة (مع الشك فى نية التحريم) أى فى أصل الاتيان بها وفى كمالها  
الذى كماله شك هل قوى ظهره أو عصره وكذا الشك فى التحريم سواء  
زمن الشك أو لا وسواء مع الجهل أو لا (أو يطول زمن الشك) أى فى  
وإن لم يفيض ركن

﴿فصل﴾ فى شروط قبول الصلاة (وشروط مع ماس) من الشروط (لقبول)  
أى الصلاة (عند الله سبحانه وتعالى أن يقصد مآ وجه الله) أى ذاته (وأن  
لا لطمع فى الثواب والجنة ولا لاهرب من العقاب والخوف من النار  
لأنه تعالى الله هو عبده تعالى وأن يطلب مآ الثواب والجنة ويخاف  
من العقاب ومن النار وأن يتشرف بها وينسب إليه تعالى فلا قول أم  
درجات الإخلاص والثاني أوسطها والثالث أدناها فوراً ذلك رابعها  
(وأن يكون مأ كله وملبوسه ومصلاته حلالاً) قال الامام سهل من لم يكن  
مطمئناً من حلال لم يكشف عن قلبه بحجاب وتوارى إليه العقوبات  
تنفعه صلاته ولا صيامه ولا صدقته وقال الشيخ على الشاذلى من أعتن  
الحلال لأن قلبه ورق وثار وقيل نومه ولم يجيب عن حضرة الله تعالى ولاة  
أكل غير الحلال قسى قلبه وغاظ وأظلم ووجب عن حضرة الله تعالى  
نومه وقال على الخواص من أكل الحرام وأطال العبادة فهو كالحمائم  
رقدة على بيض فاسد فهو يتعب نفسه فى طول المقام ثم لا يفرغ شيئاً  
يخرج نذراً وقال صلى الله عليه وسلم من صلى فى ثوب بمشقة دراهم  
وفهم يادهم من حرام لم تقبل له صلاة رواء الامام أحمد وقال ابن مسعود  
ما اجتمع الحلال والحرام الا غلب الحرام الحلال (وإن يحضر قلبه فيها  
فإن حضور القلب هو روح الصلاة كما قال صلى الله عليه وسلم من لم  
نمها صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله الا بعداً قال الغزالي وصلاة  
الغافل لا تمنع من الفحشاء والمنكر وقال صلى الله عليه وسلم كم من قائم  
حظه من صلاته التعب والنصب قال الغزالي وما أراد صلى الله عليه

وبالتردد فيه وإن يفيض ركن  
مع الشك فى نية التحريم  
أو يطول زمن الشك  
﴿فصل﴾ وشروط مع ماس  
لقبوله عند الله سبحانه  
أن يقصد مآ وجه الله تعالى وحده  
وأن يكون مأ كله وملبوسه  
ومصلاته حلالاً وأن يحضر  
قلبه فيها

علم بذلك إلا الغافل وروى عن الحسن أنه قال كل صلاة لا يحضر فيها  
أب فمضى إلى العقوبة أسرع (فليس له) أي المصلي (من صلاته إلا  
نيل) بفتح الحرفه الثلاثة أي تدبروه لم (منها) أي الصلاة قال  
الله عليه وسلم ليس للعبد من صلاته إلا ما عقل منها وقال صلى الله  
عليه وسلم إن العبد يصلي الصلاة لا يكتب له سدسه ولا عشرها وانما  
تكتب للعبد من صلاته ما عقل منها (وأن لا يحب بها) فالأعجاب  
ما هو بأن يرى أنه استحق الثواب والجنته بما لا يدان يرى أنه استحق  
مذنب بالنار استحق أن يحمله منده فذا لا من سيئها لما يشهد فقام من  
الأدب مع الله تعالى وقد ورد أن عبس عليه الصلاة والسلام  
لما يقول كم من سراج قد أطفأته الرياح وكم من عبادة قد  
رها ليجب

فصل في أركان الصلاة (أركان الصلاة سبعة عشر) ركنها وبعبر عنه بأنه  
كان داخل الماهية ويتقضى شيئاً بشياً بخلاف الشرط فإنه ما كان خارج  
لماهية (الأول النية) وهي تشمل على ثلاثة شروط وواجبين أما الشروط  
القصيدة (بالقلب للفعل) أي قول الصلاة (وبعين ذات السبب) كالاستسقاء  
التيحية أرمية الوضوء أو الاستحارة وشيئاً وذلك (والوقت) من ظهر أو  
أمر ونحوه (ويؤى) أي المصلي المكلف (الفرضية في الفرض) فيقصد  
ور الصلاة فرضاً يتميز عن النفل ولتتميز عن ظهر المصلي أما هو فلا تشترط  
سببية في حقه وأما الواجبان فأحدهما مقارنة النية للتكبير حقيقة بأن  
تخضع فعل الصلاة وإيقاع قصد مساوية الفرضية مع همزة الجلالة إلى  
تمام الرأى من أكبر فلا تنكفي المقارنة العرفية عند العوام وإن جرى عليه  
جميع أماد ذلك الرأى في شرح هدية التماسع وثانها استحباب النية ذكرها  
بضم المذال حتى يفرغ من التكبير (ويقول بحيث يسمع نفسه كمثل  
ركن قول الله أكبر وهو ثاني أركانها) والحاصل أن التكبيرية تشمل على  
سنة عشر شرطاً وهي ست سنن فالشرط الاتيان بجميع حروفها قائماً عند  
وجوب القيام فإن وقع حرف منها في غير القيام لم تنفعه صلاته والثاني  
إسماع نفسه بها والثالث كونها بلفظ الجلالة والرابع كونها بلفظ

فليس له من صلاته إلا ما عقل  
منها وأن لا يحب بها  
فصل في أركان الصلاة  
سبعة عشر الأول النية بالقلب  
للفعل وبعين ذات السبب  
والوقت ويؤى الفرضية في  
الفرض وتقول بحيث يسمع  
نفسه كمثل ركن قول الله  
أكبر وهو ثاني أركانها

أكبر والحادس كونهما بصيغة أفعل والسادس كونهما بالغة العربية لا  
عليهما قال ابن جبر ومن عجز عن النطق بالتكبير بالعربية ولم يمكنه  
في الوقت ترجم عنه وجوبا بأي لغة ولا يبدل لذكر آخر انتهى وال  
تقديم لفظ الجلالة على أكبر والثامن عدم مدهمة الجلالة والتاسع عدم  
الباء من أكبر والعاشر عدم تشديد الباء من أكبر والحادي عشر  
زيادة واوسا كثة أو متحركة بين كائنها والثاني عشر عدم ال  
بينهما بضمير الفصل فلو قال الله هو أكبر لم تنعقد صلاته والثالث عشر  
وقفة طويلة بين كائنها والرابع عشر دخول وقت الصلاة والخطاء  
عشر أيقاعها بجميع حروفها بعد الاستقبال الواجب والسادس  
تأخيرها في الانتداء عن تكبيرة الاحرام \* والسنة ادراجها باسم  
ومبادرة المأموم بها بأن يشتغل بها عقب تحريم امامه من غير وسوسة ط  
والجهر بالامام بحيث يسمعه من خلفه ليبادروا بتكبيرهم عقبه ويجز  
الراء من أكبر خلافا لجمع متأخرين تبعه لا بسون فانه أوجبه وعدم تشد  
الراء على المعقد خلافا لبعض العلماء فانه اشترط ذلك ورفع اليدين عنده

الثالث اقيام في الفرض  
لأقاصد الرابع قراءة  
الفاصلة بالبسملة والتشديدات  
وهو الاثنا وترتيبها  
واخراج الحروف من  
مخارجها وعدم اللحن الخلل  
بالمعنى

(الثالث اقيام في الفرض للقادر) عليه ولو لمعادة أو صلاة صبي وشربا  
الاقتصاد على قدميه أو أحدهما ونصب قفا رطبه فان تقوس ط  
لكبر أو مرض حتى صار كرا كع وقف كذلك وجوبا وزاد اختفاء للرك  
ولو يسر بحسب قدرته ويزيد عليه لاجل السجود ان قدر (الرابع قرأ  
الفاصلة) وتشتمل على أحد عشر شرطا أحدها قراءة كل آياتها و  
سبع آيات (بالسمة و) ثانيا مراعاة التشديدات التي هي أربع عشر  
شدة فالخرف المشدد حرفان أو أحدهما ساكن (و) ثالثا مراعاة (موالتي)  
أي الآيات السبعة بأن تتصل كائنها (و) رابعا مراعاة (ترتيبها)  
أي الآيات السبعة في قراءتها (و) خامسا مراعاة (الخارج)  
الحروف من مخارجها) فلو أبدل حرفا بحرف مع القدرة على الخطأ لم  
تصح قراءته ولا صح ولو قال صراط الدين بالذال المهملة لم تصح صلاته كما  
فيه عليه الاستوى أفاد ذلك الرمي (و) سادسا سلامة من اللحن المثلث  
نبه المصنف على ذلك بقوله (عدم اللحن الخلل) أي المغير (بالمعنى) كضم

انعمت أو كسرهما أو كسر كان أياك (ويحرم اللحن الذي لم يطل)  
 رفع ماء الحمد لله وفتح دال نعبد وكسرها ونونها (ولا يبطل) والمايع  
 عنها بالعربية على النظم المنه وحسن فاقراها بالغة غيرها بطلت صلاته  
 لم يحسن سوى ذلك بل يجب الهدول الى البدل والشامس عدم القراءة  
 مادة المغيرة للحن والتاسع عدم الصارف فلو عطف من حمد الله تعالى لم  
 مع البناء عليه ولزمه استئناؤه والعاشرا سماعه نفسه بجميع حروفها  
 كان صحيح السمع ولا مانع والحادي عشر ايقاعها بجميع حروفها بعد  
 أيام الواجب \* (الخامس الركوع) ويشتمل على أربع فرائض  
 سدها موزونة (بأن ينحني) أي القائم المعتدل المخلقة مع قدرته  
 الانحناء الصرف (بعبث تنال راحته) أي باطن كفيه (ركبته)  
 بل لو أراد وضعهما فلا تنكفي الا صابع وثانيهما ان لم يقدر على الانحناء  
 بالعرف لو جمع الا جميعه عليه أو عمدا على شيء أو بأن ينحني على شقه  
 لا يمن أو الايسر لزم ذلك الانحناء الى الحد المذكور وثالثها ان يحجز عن  
 الانحناء أو ما حيزه من قيام ونوي بقلب بذلك الابعاء الركوع  
 رابعها أن لا تصد به من قيامه غير الركوع فان تصد به وبغيره كان  
 وى لاخذ شيء أو وضعه أو إصلاحه بطلت صلاته بآدته فعلا من جنس  
 بالها (لسادس الطمأنينة فيه) أي الركوع فاقفها الجزئي تكون  
 بحركة أعضائه وهذا حقيقة التي لا يحزئ سواها قاله الرمي وأشار  
 بنفس الى حد هابة قوله (مدر سجان الله) واكملها الزيادة فيها بما ورد  
 في الركوع من قول سجان ربي العظيم ثلاثا وذلك أدنى السكال (السابع  
 الاعتدال) ويشتمل على فرضين الاول مذكوبه قوله (بأن يتصب  
 قائما) أي أن يعود بقصد ذلك الاعتدال الى ما كان عليه من الوضعية قبل  
 الركوع من قيام أو قعود سواء كانت فرضا أو نهلا ولم يقصد به بأن رفع  
 من الركوع فرضا من شيء لم يصح الثاني أن لا يطول ذلك الاعتدال لانه  
 ركس فيه يراف فان طوله بسكونه أو بدكر غير مشروع بطلت صلاته أما تطويله  
 بذكره مشروع كقنوت ونحوه فلا يطل به أفاد ذلك الرمي بل يطلب  
 تطويل القنوت قال صلى الله عليه وسلم طول القنوت يخفف سكرات الموت

ويحرم اللحن الذي لم يحن  
 ولا يبطل الخامس الركوع  
 بأن ينحني بعبث تنال راحته  
 ركبته السادس الطمأنينة  
 فيه بقدر سجان الله السابع  
 الاعتدال بأن يتصب قائما

رواه الديلمي (الثامن الطمأنينة فيه) أي الاعتدال فاقولوا بقدره  
الله وأكلها أن يأتي بما ورد فيه من قول ربنا لك الحمد هذا كبيرا  
طيبا مباركا فيسمل السهوات ومل الأرض ومل ما شئت من شيء  
(التاسع السجود مرتين) في كل ركعة يستعمل على عشر شروط ألا  
يؤثر بقوله (بأن يضع جبهته) أي بعضها ولو جابقع عليه الاسم  
أعلاه أو من أسفلها لا طرفها قابسا منها (على مصلاه) أي موضع سجود  
ولو عودا (مكشوفة) أي مكشوفة فذلك البعض حيث لا عذر (و) الثاني  
يكون (متأفلا بها) أي متخاضا على الجهة على موضع السجود بقدر  
وعنته حتى تستقر جبهته بحيث لو كان السجود على فطن أو شيء تحت  
لأنكسر وظهور أثره (و) أن يكون مع ذلك (منكسا) بأن يرفع أسافله  
أعاليه فلو كان به علة لا يفسد على السجود معها الارتفاع أعاليه أي يحدو  
(و) الثالث والرابع أن (يضع شيئا) أي جزأ يسيرا (من ركبتيه  
الخامس والسادس أن يضع جزأ يسيرا (من بطون كفيه) (و) السابع والثامن  
أن يضع جزأ يسيرا (من بطون أصابع رجليه) فلو سجد على حرف الكف  
أورؤس أصابع قدميه لم يصح بنيه إلى ذلك الزل في شرح هدية الدار  
والثاسع أن لا تصد بهويه من اعتداله غير السجود فلو سقط إلى الأرض  
الاعتدال وسجد من غير قصد الهوى للسجود لم يحسب سجودا ووجد  
العود إلى الاعتدال وسجد مع الهوى والعائثر أن لا يصعد على شيء منه  
به بحيث يتحرك بحركته في قيامه أو قعوده مع علمه وعنده فإن كان جا  
أرناسيا لم تبطل لكن يجب إعادة السجود وخرج بقية التحريك برك  
انفاؤه فيصيح لأنه حينئذ كالمفصل ومنه ما لو سجد على عود أو شئ بل  
أفاده لم ي (عائثر الطمأنينة فيه) أي في السجود فاقولوا بكامل وهو  
سجدان الله وأكلها أن يأتي بما ورد فيه من قول سبحانه ربنا الأعلى  
(الحادي عشر الجلوس بين السجودتين) ويشغل على فرضين الأول أن لا يرفع  
رأسه من السجدة شيئا آخر على الجلوس فلو رفع من غير شيء لم  
بل يجب عوده إلى السجود ليرفع بقصد الثاني أن لا يطوله لأنه ركن  
فإن طوله بزيادة على ذكره المأثور بطل ولا يعتبر لعمته كونه بعد رفع يديه

الثامن الطمأنينة فيه  
التاسع السجود مرتين بأن  
يضع جبهته على مصلاه  
مكشوفة ومتأفلا بها  
ومنكسا ويضع شيئا من  
ركبتيه ومن بطون كفيه ومن  
بطون أصابع رجليه العاشر  
الطمأنينة فيه الحادي عشر  
الجلوس بين السجودتين

جدة فلا فاعله مع وضعهما على الارض مع افاده الرمي (الثاني عشر  
 ما يثبت فيه) أي في الجلوس فاذا جاءته درجتان الله واكلاهما أن يأتي بها  
 فيه من قول رب اغفر لي وارحمني واجبر لي وارفعني وارزقني واهدني  
 مني لانه صلى الله عليه وسلم كان يقول هذه الاقفاط التسعة بين السجدين  
 في اغفر لي استترذي واتكف عني من غير مؤاخذه ربه في ارحمني اثني  
 لك ومعني اجبرني اهتني وسدد وجوه فقرى ومعني ارفعني رفع المسكاة أي  
 دعاه اليك رفيعا ومعني ارزقني اعطني من خزائن فضلك ما قسمته لي في  
 زلزال لا بحيث لا تعذبني عليه ومعني اهدني اهدني على هدايتك الى  
 سلام التي هي أعظم النعم ومعني عافني ادفع عني كل ما يكره أفاد ذلك الرمي  
 الثالث عشر الجلوس للشهادة الاخير وما بعده (وهو الصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم والسلام الاول (الرابع عشر الشهادة الاخير) معني من باب  
 حلال الجزوه والشهادتان على الكل (فيقول التحيات المباركات  
 الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام  
 علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول  
 الله) وقوله المباركات وتالياها مستنون في كل من الشهادة الاول والاخير قال  
 شرمي والراجح في رواية المنهاج اسقاط لفظة أشهد الثانية من الواجب  
 وبذلك في حديث مسلم بدونها وفضية كلام المنهاج وجوب الاتيان  
 بخطاه في رسول الله لكن المعتقد الاسكتفاء بالضمير في قوله وأن محمدا  
 رسول الله انتهى (الخامس عشر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)  
 ثلث الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الشهادة الاول لانها ركن  
 والاخير فسنت في الاول كالتشهد ولا تنس الصلاة على الآل في التشهد  
 بتأنيده على التخفيف وتن في الاخير أفاد ذلك ابن حجر في الصحفة  
 قلها) أي الصلاة على النبي أي لفظة الواجب (اللهم صل على محمد) قال  
 علي بن ابي طالب صلى الله عليه وسلم في الروضة أو صلى الله عليه في كافي التحقيق  
 من فضل الاتيان بالسيادة كما أفتي به المحقق الجلال المحلى ولا بد من تأخير  
 في الصلاة على النبي عن الشهادة كافي المجموع انتهى وقال محمد الكردى نقلا  
 عن قاسم ومن عجز عن التشهد والصلاة ترجم وجوبا فاذا عجز عن الترجمة

الثاني عشر الطمانينة فيه  
 الثالث عشر الجلوس للشهادة  
 الاخير وما بعده الرابع  
 عشر الشهادة الاخير فيقول  
 التحيات المباركات الصلوات  
 الطيبات لله السلام عليك  
 أيها النبي ورحمة الله وبركاته  
 السلام علينا وعلى عباد الله  
 الصالحين أشهد أن لا اله الا  
 الله وأشهد أن محمدا رسول الله  
 الخامس عشر الصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 واقفا اللهم صل على محمد

ثم يترجم الأتيان بكريده بل يتبين من الخبر وقال ابن جبر في النسخة مع الم  
 ترجم العاجز من النطق بالعربية الدعاء المأثور منه صلى الله عليه  
 في محله من الصلاة والذكر المأثور كما يترجم عن الواجب لم ينافه الف  
 لا العاجز من غير المأثور منها لا يجوز أن يترجم عنه حرم ما تبطل بها صلاة  
 ولا القادر على مأثورها ما فلا يجوز له الترجمة عنه وتبطل بها صلاته إذا لا  
 الم الحديث اهـ السادس عشر السلام) أي الأول (وأفله) أي ل  
 الواجب (السلام عليكم) بالآخرة يفولوم معكوسا فلا دخل بحرف  
 هذه الحروف لم يجره ويجب إيقاعه مستقبل التبتة بعده فلو يقول به  
 قبل اكتماله بطات أفاد ذلك الرمي (السابع عشر الترتيب) أي في الأرة  
 الأتي التبتة وتكبيرة الإحرام فلا ترتيب بينهما وكذا الترتيب بين التبتة  
 والقراءة أفاد ذلك الرمي (فأنته مد تركه) أي الترتيب بتقديم  
 قولى هو السلام أو فعلى (كان سجدة بل ركوعه) أي مثلا (بطله)  
 أي الصلاة أجماعا لتلايمه (وانسها) بتركه الترتيب (عليه)  
 إليه) أي إلى الركن المتروك (الآن يكون) أي الساهى لم يتدكر  
 الأبعد شروعه (في) ركن (مثله) أي الركن المتروك في ركعة أخ  
 (أو) بعد شروعه في ركن (بعده) أي بعد المثل المتروك في ركعة أخ  
 أيضا (فنتم به) أي بالمثل المفعول (ركعته) إذا كان آخرها كسجد  
 الثانية فإن كان وسطها أو أولها كقيام أو اقراءة أو ركوع حد  
 المفعول عن المتروك وأتى بما بعده وتدارك الباقي من صلاته (وانما  
 به) أي ما فعله ساهيا وهو ما بين المتروك والمثل المفعول فائدة قال الر  
 والموا لا شرط لا ركوع وصورها الإمام بان لا ي طول الركن القص  
 فتطويه قاطع لها الزيادة في الصلاة ليس منها يمكن ليس فيه بيان  
 الطول وحكي الخوارزمي عن أصحاب الرضا بطله أن يلحق الاعتناء  
 بالقيام لقراءة الفاشحة والجلوس بين السجدة تين بجلوس التشهد انتهى  
 (فصل) في شروط وجوب إقامة الجماعة والجمعة وفي شروط  
 الجماعة وفي أركان الخطبتين وشروطهما (الجماعة) في أدائها مكتوبة  
 (الذكر) الأحرار المقيمين ولو يبادية (الباقين) أي العقلاء المستم

السادس عشر السلام وأفله  
 السلام عليكم السابع عشر  
 الترتيب فان تعمد تركه كان  
 سجدة قبل ركوعه بطات وان  
 سها فليعد إليه إلا أن يكون  
 في مثله أو بعده فنتم به  
 ركعته ولغنا سها به  
 (فصل) الجماعة على  
 الذكر الأحرار المقيمين  
 الباقين

ما يرى كطعن وحشيش (غير المعذورين) بشئ من الاستطاعة التي هي  
ثقة مرض ومطر وشدة رجح بليل ووحل وحرج وبرد وجوع وخطش  
ية طعم (فرض كفاية) في الركعة الاولى فقط لافي جميع الصلاة  
صلى الله عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية أو بدو لا تقام فيهم الجماعة الا  
وذلك عليهم الشيطان فعليك بالجماعة عتفاً بما تلى القتب من الغنم  
سنة رواء ابن حبان وغيره فيؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم فيهم ان  
جماعة فرض كفاية اذ لم يقل صلى الله عليه وسلم لا يقيمون فقوله فيهم  
في بان يقيموا جميعاً وان يقيمها اثنا عشر منهم ولو كانت فرض عين  
لا يقيمون وليس محل الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم فعليك  
بجماعة اذ ذلك الشيخ عطية وأما قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الصلاة  
المثاقين صلاة العشاء وانعبروا بغيرهم لو يعلمون ما فيها الا فوجها حبوا ونقد  
مت أن أمر بالصلاة فقام ثم أمر رجلاً فيصلي بالناس ثم انطلق معي  
ال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم  
أمر فلا يدل على انها فرض عين لانه وارد في قوم متنافسين يخالفون عن  
جماعة ولا يصحون اخلاص قوله تنقام أي بالسكومات المخصوصة التي هي  
من الاذان اذ هذه عطية فوجب الجماعة بحيث يظهر الشعار اي علامات  
الجماعة وهي فتح الابواب وعدم احتشام الناس من المدخل  
الخروج من محال اقامته والذي يسهل فيه الحضور لها وان قصر  
صلاة قبل مجازته كذا قاله عطية خلافاً لابن حجر حيث قال ولا يكفي  
فيها خارج محل الإقامة في محال لا يجوز إقامة الجماعة فيه ويحصل  
ورا الشعار بأن تقام على واحد في القرية الصغيرة عرفاً ولو غير مسجد  
متون محال متعددة في الكبيرة ولو غير مسجد قال بعض العلماء حد  
رية الصغيرة هو بأن يكون فيها ثلاثون رجلاً قلاوطية قوا على إقامة  
جماعة في البيوت ولم يظهر بها الشعار لم يقط الفرض وان امتنعوا  
باعتها قتلهم الامام أو نائبه قتال البغاة فلا يقاتلهم حتى يأمرهم  
بحوا \* فروع \* للامام صفات مستحبة وصفات مشروطة فالمستحبة  
هي الفقه والقدرة والورع والسن والنسب والمهجرة فيقدم

غير المعذورين فرض كفاية



الاقمة وان لم يحفظ سوى الفاشية على الاثر القليل القلة والمراد بال  
 من يحفظ القرآن وصح السبكي ان المراد بالاشعق قراءة أي الاجود  
 اما ذلك الرمي وهو المشروطة خمسة احدها وثانيها ان لا يكون  
 ولا جنباً وثالثها ان لا يكون على نوبة أو بدنه نجاسة غير معقوفة بها  
 ان لا يترك الاحتسار والطهانية في الصلاة ولو غفلوا وحفظوا وخامس  
 لا يتكلم في الصلاة مع امكانها أو يقرأ بغيرها كالخفي ولو اماماً اعطى  
 يصح اقتداءه شافعي به بشرط الاقتداء ان لا يتقدم المقدم على الاما  
 جهة القبلة في غير الاستدارة حول الكعبة بل ان يتقدم المأموم ات  
 تتقدم صلاته أو في خلالها باطبات في الجدي بل انه انفس من الخصال  
 الاقوال والاعتبار في التقدم لتمام بالعقب المعتمد بالارض وان تقدم  
 الاصابع وبشرط صحة قدوة المأموم ان ينوي الاقتداء بالامام أو الائتعا  
 ولو في خلال صلاته في غير الجماعة أو أموراً أو مؤقتاً به وسواء نوى مع ذلك  
 بالامام الحاضر ام لا ولو نوى الجماعة كفي وهي وان كانت صالحة للامام  
 والمأمومية لكن تتعين لاحدهما بالقرينة الحالية كاتقدم والتأخر  
 تابع بان وقف أو فاعاله على افسال الماء بغير النية مع انتظار طويل بطا  
 لا مع يسيره أما اذا اتفق انقضاء فاعاله مع انقضاء فاعاله فلا تبطل قطعاً  
 لا يسمى متابعاً وحقيقة المتابعة المستحبة ان لا يعني المأموم ظهره لاركو  
 حتى يرى الامام راكعاً ولا يرفع رأسه منه حتى يعتدل الامام قائماً ولا ي  
 ظهره للسجود حتى يضع الامام جبهته على الارض ساجداً اما ذلك أحد  
 الزاهد في هدية الناصح والرمي في شرحها (و الجماعة) في الجماعة فم  
 عين عليهم) أي الذكور الاحرار اقيمين على سبيل التوطن البالغين  
 المعتدلين فلا جمعة على امرأة اجاماً ولا على خنثى لاحتمال انوثته ولا  
 عبداً ومذنباً وكتاب ومبعض ولا على من لم يستوطن بمحل جماعة وهم  
 لا تقهر الصلاة قبل مجاوزته ولا على صبي ولا على من له عذر كمرض  
 (اذا كانوا اربعين) أي ولو بالامام ولا بد وان يكونوا (مكافين) فلا جمعة  
 مجنون ومغنى عليه لعدم التكليف وتلزم السكران المتعدي بسكره  
 بكن مكافاً ويجب عليه قضاؤها طهراً اذا لا يتصور قضاؤها جماعة وبذا

وفي الجمعة فرض عين  
 عليهم اذا كانوا اربعين  
 مكافين

كون اقامتها (في ابنية) أي منازل يستوطنها الهدداً تعتبر بطولها كانت  
 دراهم من أو خشب من بلاد أو قرية ولا بد وان تكون الابنية مجتمعة  
 بفان كانت الابنية متفرقة لم تصح الجمعة فيها إلا خلافاً لأنها ليست  
 ويرجع في الاجتماع والتفرق إلى العرف ولا يشترط الاقامة في  
 أن أو كثر بل يجوز في ضاعه مدود من خطة البلد وأما الموضع الخارج  
 بخطتها الذي يترخص منه المسافر فلا يجوز اقامتها فيه وإن طسراً  
 طاعة عن العمران أو أذا ذلك الرمي (و) الجماعة في الجمعة فرض عين  
 ما (على من نوى الإقامة عندهم) أي المذمومين (أربعة أيام  
 ح) لكن لا تنفع الجمعة به وتصح منه (و) فرض عين أيضاً (على من  
 إذا سميت) أي أذان شخص قوي الصوت (من) وأدب في (طرف  
 به) لا طرف آخر ولا وسط البلد (من بلادها) أي من أهل مقام فيه  
 الجمعة والمعتبر بها واحد فأكثر من ذلك المثل بالعودة لا بالفعل مع اعتدال  
 صوت واستواء المكان وعدم المانع من هواء وشجر مثلاً ولا يعتبر العلو  
 كان المثل على حال يسمع آهله النداء لعلوه ولو فرض على مستولم يسمعهوا  
 زعمهم بخلاف عكسه أي فليزم الجمعة عدلى من ذكر بحضوره إلى بلد  
 الجمعة فان سمع النداء من محلين قدم لا كثر جعاً فالأقرب إليه هذا إذا لم  
 أهل بلده أربعين والازمتهم الجمعة في بلده ويحرم عليهم تعطيله منها  
 كسبها في غيره أو أذا ذلك الشرفاوى (وشروطها) أي شرط صحة  
 الجمعة أربعة الأول (وقت الظهور) فيشترط التحريم بها وهو باق  
 وثبوتها بجماعتها فلو ضاق وقتها بان لم يبق منه ما يسمع خطبتين وركعتين  
 لم أقوم بالظهور ولو شكوا في خروج الوقت بعد إحرامهم أتموها الجمعة  
 لأن ما منعهم من انعقادها أو أذا ذلك الرمي في شرح هدية الشامع وقال  
 في وقت ولو خرج الوقت وهم فيها أتموها لغيره أو بان سلاوا ركعتي الوقت  
 ولو شكوا هل خرج الوقت أم لا لم يشروعوا في الجمعة وصلوا الظهور رأس  
 عليه الشافعي في الام (و) الثاني (خطبتان قبلها) أي صلاة الجمعة  
 (فيه) أي في الوقت أي وقت الجمعة وهو ما بعد الزوال فلو وقع حرفانها  
 قبله لم تصح لتبوت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين

في ابنية وعلى من نوى الإقامة  
 عندهم أربعة أيام صحاح  
 وعلى من طلقه فداء صيث من  
 طرف يابسه من بلادها  
 وشروطها وقت الظهور  
 وخطبتان قبلها فيه

حكاية الرمي (يسميهما) أي الخطبتين (الأربعون) والمراد  
 إلا سماع بالقول بالفعل بدليل استصحاب الاستفاء ولو خطب سر  
 صوته لكان كقولاً أو بعضهم صمماً أو بعد وامتته فلم يستمعوا له لم تصح  
 الصحيح أفاد ذلك الرمي قال سليمان الجمل نقل عن الحلبي و فرغ لو  
 شخص وأراد أن يقدم شخصاً غيره ليصل بالقوم فشرطه أن يكون  
 الخطيب وان ينوي الجمعة ان كان من الأربعين والابن كان زائداً  
 الأربعين فلا يشترط عليه نية الجمعة اذ يجوز صلاة الجمعة خاف  
 الظاهر انتهى ويكره ذلك أعني أن يكون الخطيب غير الإمام أفتى  
 الشيخ الضرير اللوزي محمد صالح بن إبراهيم (و) الثالث (ان  
 جماعة بهم) فلا تصح فرادى ولا بغير السلطان ولا أدنه فيها ولا تقدم  
 السكاملين على احرام الناقصين خلافاً للقاضي ومن تبعه حكاية الرمي  
 الرابع (أن لا تقرأها) أي الجمعة أو تسبقها الجمعة (أخرى يبطله  
 وان عظمت فان قارنتها أو سبقتها الجمعة لم تنعقد الا اذا كثرت الجماعة وهما  
 اجتماعهم في مكان واحد فيجوز حينئذ تعددها بحسب الحاجة  
 الصحيح لا مطلقاً فان اكتفى بجمعة متبرلم شجرة ثالثة وهما مداوم مقابلة  
 استثناء هذه الصورة (وأركان الخطبتين) خمسة الاول (حمد الله) الثاني  
 منه صلى الله عليه وسلم في خطبة الجمعة كافي مسلم حكاية الرمي (و) الثالث  
 (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لان كل عبادة افتقرت الى ذكر  
 افتقرت الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأذان والصلاة  
 الثالث (الوصية بالتقوى) فلا خياط ذكر لفظ الوصية مع لفظ الطاعة  
 كما وصيكم بتقوى الله وطاعته ولا بد من الايمان بالحمد والصلاة مع  
 على طاعته والمنع من المعصية (فهما) أي في كل من الخطبتين فطما  
 الرابع (آية مفهومة) ولو قصيرة فلو قرأتم نظراً فلا يجزئ (في احداً)  
 لكن الاولى أن تكون في الخطبة الاولى ان تكون في مقابلة الدعاء  
 والمؤمنات في الثانية فيحصل التعادل بينهما فانه حينئذ يكون في كل  
 أربعة أركان (و) الخامس (الدعاء للمؤمنين) أي والمؤمنات  
 فالمراد بالمؤمنين الجنس ويصح في منه ما يقع عليه الاسم ولو رجلاً

يسميهما الأربعون وان  
 تصلي جماعة بهم وان لا  
 تقرأها أخرى يبطلها  
 واركان الخطبتين حمد الله  
 والصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم والوصية  
 بالتمسك فيما وآية مفهومة  
 في احدهما والدعاء للمؤمنين

الثانية) لكونه لا يقع في الختسام (وشروطهما) أي الخطبتين سبعة  
 بياء أحدها (الطهارة عن الحدثين) أي الأصغر ولا كبر (وعن  
 لباسه) التي لا يعنى منها (في البدن والمكان والمحمول) من ثوب  
 به (و) ثالثها (ستر العورة) بناء على أنها بدل عن ركعتين (و) ثالثها  
 القيام) أي فهم ما مع القدرة عليه لا تباع فإن عجز عنه خطب قاعد أو فصل  
 بها مسكنة أفاد ذلك الرمي (و) رابعها (الجلوس بينهما) لا تباع في ذلك  
 لظهور أئنة فيه واجبة ولو تركها الزمه العود إليه مطمئنا أنه على ذلك أحمد  
 اهـ والرمي (و) خامسها (الولاء بينهما) أي الخطبتين بأن لا يطول  
 كل عرفا وضبط طوله بقدر ركعتين بأن لا يخفى ~~ممكن~~ أن نقص عن  
 ثلثي يضر (و) سادسها الولاء (بينهما وبين الصلاة) وهو كما تقدم  
 (و) سابعها (أن تكون) أي الخطبتان (بالعربية) تنبيهه قال أحمد  
 راهد ومحمد الرمي واختلف في إيجاب أمور في الخطبة منها كون الأركان  
 شرط اسماءها بالعربية والمراد بذلك غير ركن القراءة أما هي فلا تكون  
 لا بالعربية قطعا فلو لم يكن فهمهم من يحسن العربية فهو كالعاجز عن  
 التكبير فإن مضت مدة لا مكان التعلم ولم يتعلموا معصوا كلهم ولا جمعة  
 أم ولو لمع والخطبية ولم يفهموا معناها صححت ومنها نية الخطبة ونية  
 ضيقها على ما قاله القاضي حسبين والأصح خلافه ومنها الترتيب بين  
 ركني الثلاثة بأن يكون البدء بالحمد ثم الصلاة ثم الوصية والأصح  
 عدم ذلك ولا يجب الترتيب بين القراءة والاعمال بينهما وبين غيرها ما  
 تسمى

فصل في شروط الاقتداء (يجب على من صلى مقتدئا في جمعة  
 بربها) سبعة أمور أحدها (أن لا يتقدم) أي المأموم القائم أو القاعد  
 على من يطعم أو المستأق (على إمامه) المتصف بواحد من هؤلاء الأربع  
 ولو لم يمت عشرة (في الموقف) أي في المكان الذي وقف عليه ولا تضر  
 الملبس أو أنه أكله أو كرهه وتفاوت فضيلة الجماعة وهي السبع والعشرون  
 (فيه أي صلاة) (والأحرام) فيحرم تقدم أحرامه على أحرام إمامه (بل  
 قبله) (المقارنة) وتمنع من الاعتقاد إذا كانت (في الأحرام) ولو شك فيجب أن

في الثانية وشروطها  
 الطهارة عن الحدثين وعن  
 النجاسة في البدن والمكان  
 والمحمول وستر العورة والقيام  
 والجلوس بينهما والولاء  
 بينهما وبينهما وبين الصلاة  
 وأن يكونا بالعربية  
 (و) فم ل يجب على كل من  
 صلى مقتدئا في جمعة أو غيرها  
 أن لا يتقدم على إمامه في  
 الموقف والأحرام بل تبطل  
 المقارنة في الأحرام

بتأخر ابتداء محصر المأموم عن تمام محصر الامام يقينا أو ظنا أفاد  
عطية (وتكره) أى المقارنة (في غيره) أى الاحرام من السلام والافاء  
وتعوت فضيلة الجماعة فيما قارن الامام فيه فقط ما اذا قارنه في الركوع  
كان كركوع الفذ بخلاف غيره كالسجود فسبع وعشرين أفاد ذلك  
(الا التامين) فان المقارنة فيه مندوبة (ويحرم تقدمه) أى المأموم  
الامام (بركن فعلى) تام كأن ركع ورفع والامام قائم (وتبطل) أى الصلاة  
بالتقدم عليه (بركنين) أى فعلين ولو غير طو يلبس كركوع واحد  
والتقدم بما يقاس في التصوير والتمثيل بما أتى في التأخر به ما خلا  
للعراقيين فانهم مثلوا ذلك بما اذا ركع قبل الامام فلما اراد ان يركع رفع فاد  
اراد ان يرفع سجود وهو تمثيل ضيف فلا يصح قياس الخلف عليه لانه تعدا  
بركن فقط افاد ذلك عطية (وكذا التأخر) أى الخلف (عنه) أى الامام  
(مما) أى بركنين فعلين ولو غير طو يلبس كما مر كان ابتداء امامه هو  
السجود وهو في قيام للقراءة (غير هذر) من جملة العذر الجول والتسيار  
وغيرهما (و) التأخر (باكثر من ثلاثة أركان طويلة) فلا يعد منه  
الاعتدال والجلوس بين السجدين لانهما قصيران (له) أى العذر  
ثانها (أن يعلم بالتفالات امامه) ليتمكن من متابعتها برؤية أو بصفة  
صف أو بسماع أصوته أو صوت مبلغ ثقة أى بالغ عاقل مسلم عدل رواية أو  
كان غيره صل فلا يكفي العصى والفاسق إلا أن وقع في القلب صدقه ما  
ذلك عطية (و) ثالثها (أن يجتمع) أى الامام والمأموم (في مسجد  
ومنه جداره ورحبته وهى هنا ما خرج عنه لكن يجر لاجله ان لم يعلم كونه  
شارعا قبل ذلك وان جهات وقفه ومنازته التي بابها فيه او في رحبه  
ولا يضر بعد المسافة وهو اكثر من ثلاثمائة ذراع تقريبا وحيلولة الابواب  
التي في المسجد النافذة الابواب اليه او الى سطحه وسواء اغلقت  
الابواب ام لا بخلاف ما اذا سمعت افاد ذلك محمد بن زياد الوضاحى (او من  
ثلاثمائة ذراع) أى تقريبا بذراع الأدمى فلا تضر زيادة ثلاثة اذرع فالجمل  
ان الاحوال سبعة فاحوال المسجد ثلاثة لانه اما ان يكون فى مسجد او الامام  
في المسجد والمأموم خارجه او بالعكس واحوال غيره أربعة لانه اما ان

وتكره في غيره الا التامين  
ويحرم تقدمه بركن فعلى  
وتبطل بركنين وكذا التأخر  
عنه بما الغير عذر وياكثر  
من ثلاثة اركان طويلة له وان  
يعلم بانه قالات امامه وان  
يجتمع في مسجد أو ثلاثمائة  
ذراع

نافي فضاء أو في بناء أو الامام في الفضاء والمأموم في البناء أو بالعكس  
 هذه الاربعة حكمها واحد (و) رابعها (أن لا يحول بينهما) أي الامام  
 ومأموم (حائل يمنع الاستطراق) أي المرور العادي بان لم يكن له نحو  
 ستة فاحشة أو النزول المعتاد اذا كان أحدهما في السطح بان كان له من  
 سطح ما يمتد بالمرور اليه بخلاف نحو والمتعلق منه اليه أماده محمد الكردي  
 لا عن التعليم وعن ابن قاسم فالحاصل ان كتابا بسجدة الشرط أن يكون  
 ما يمنع الاستطراق الى الامام وان كان لا يمنع منه التوصل الى الامام  
 بما يزور وانعطاف أي استدبار القبلة وان كانا بغيره زيد على ذلك القرب  
 بمثل ثمانية ذراع تقريبا وان لا يلزم على وصول المأموم للامام ما ذكر  
 (خامسها) (أن يتوافق نظم صلاتهما) أي نسقهما في الافعال الظاهرة  
 وان اختلفا عددا وخرج باتفاق النظم اختلفا فيضركم كتوبة بخلاف  
 كسوف ان صلى برصكوعين وقيامين أما ان صلى كسنة الظهر رفيع  
 الاقتداء فيه أو مكتوبة بخلاف جنازة ولو بعد التسكيرة الرابعة خلافا  
 لابن حجر أفاد ذلك الشيخ عطية وخرج بالافعال الاختلاف في الصفات فلا  
 يضر كافتداء المفترض بالمتنفل والمؤدى بالقاضي وفي طويلة بقصيرة ومع  
 العكس وخرج بالظاهرة الاختلاف في الافعال القلبية وهي النية  
 لا يضر كان نوى الامام الظاهر والمأموم العسر (و) سادسها (ان لا  
 تخالفا) أي الامام والمأموم (في سنة تفحش الخفاقة فيها) كمسجدة  
 لاوة وسجود سهو وتشهد أول بخلاف ما لا تفحش فيه الخفاقة كجلسة  
 لاستراحة وكالقنوت وكالتسبيحات والتسكيرة (و) سابعها (أن ينوي  
 افتداء) أو الانقضاء بالامام أو المأمومية أو الجماعة فللمأموم أربع نيات  
 بشرط تعيين الامام ولا يسن بل الأولى تركه وأما الامام فله أن يقول  
 ما أو جماعة بجماعة مشتركة بينهما وانقضاء كالتقدم والتأخر  
 مع الثبات (مع التحرم في الجمعة وقبل المتابعة) في فعل أو سلام  
 (قبل (طول الانتظار في غيرها) أي الجمعة فلورث هذه النية  
 رسل فيها وتابع في فعل أو سلام بعد انتظار كثير قصد المتابعة كان أحرم  
 للمأموم ولم ينو الاقتداء بالامام وفسرا الامام من لا سورة البقرة والمأموم

وان لا يحول بينهما  
 حائل يمنع الاستطراق  
 وان يتوافق نظم صلاتهما  
 وان لا يتخالف في سنة  
 تفحش الخفاقة فيها وان  
 ينوي الاقتداء مع التحرم في  
 الجمعة وقبل المتابعة وطول  
 الانتظار في غيرها

يُنْتَظَرُهُ لِأَجْلِ التَّابِعَةِ بِطَائِلَاتِ صَلَاتِهِ (وَيُجِبُّ عَلَى الْإِمَامِ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ /  
الْجَمَاعَةِ (فِي الْجَمْعَةِ) لِأَشْرَاطِ الْجَمَاعَةِ فِيهِ فِي الرُّكْعَةِ (وَالْمَعَادَةِ) وَهِيَ الْمَكْتُوبَةُ الْمُتَوَدَّاةُ أَوِ النَّافِلَةُ الَّتِي تُسَنُّ فِيهَا الْجَمَاعَةُ  
الْجَمَاعَةُ فِيهَا كَالطَّهَارَةِ فَيُجِبُّ أَنْ تَقْعَ كُلُّهَا جَمَاعَةً مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِ  
حَتَّى لَوْ تَأَخَّرَ سَلَامُ الْمَأْمُومِ عَنْ سَلَامِ الْإِمَامِ بِحَيْثُ عَدِمَتْ طَعَامُهُ بِطَائِلَاتِ  
صَلَاتِهِ وَحَتَّى لَوْ كَانَ الْمَعِيدُ إِمَامًا فَتَطَا أَلَمَاءُ الْمَأْمُومِ فِي إِحْرَامِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ  
الْإِمَامُ وَإِنْ كَانَ يَكْفِي الْإِقْتِدَاءُ بِالرَّاكِعِ لِأَنَّ ذَلِكَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ (وَتَسَنُّ) أَيْ  
الْإِمَامَةِ (فِي غَيْرِهَا) لِيَجُوزَ قَضَايَةُ الْجَمَاعَةِ وَتَصَحُّ نِيَّةُ الْإِمَامِ لِلْإِمَامِ  
تَحْرِمُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِمَامًا فِي الْحَالِ لِأَنَّهُ سَيَصِيرُ إِمَامًا وَيَسْنُ لَهُ ذَلِكَ إِذَا رَجَعَ  
يَقْتَدِي بِهِ أَمَّا ذَلِكَ عَطِيَّةٌ وَإِذَا نَوَى الْإِمَامُ فِي غَيْرِ الْجَمْعَةِ الْإِمَامَةَ فِي أَنْفِهِ  
الْعَلَاةُ حَازَ الْفَضِيلَةَ مِنْ حَيْثُ نَزَّ بِخِلَافِ الْمَأْمُومِ فَيُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ وَلَا ثَوَابَ لَهُ  
بَعْدَ أَنْ كَانَ مُسْتَقِلًّا صَارَ تَابِعًا فَأَدَّ ذَلِكَ الشَّيْخُ عَطِيَّةً

فَوَصَلَ فِي تَجْهِيْزِ الْجَنَازَةِ (غَسَلَ الْمَيِّتَ) أَوْ بَدَلَهُ وَهُوَ التَّيْمُ  
(وَتَكْفِيْنُهُ) بَعْدَ غَسَلِهِ (وَالْعَلَاةُ عَلَيْهِ) بَعْدَ غَسَلِهِ أَيْضًا وَحَمَلَهُ (وَدَفَنَهُ)  
أَيْ فِي قَبْرِ (فَرْضُ كَفَايَةٍ) بِالْإِجْمَاعِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ فَرْضِ الْعَيْنِ وَفَرْضِ  
الْكَفَايَةِ أَنَّ الْخُطَابَ فِي فَرْضِ الْعَيْنِ يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ كَمَا صَلُّوا  
الْخُمْسَ وَأَمَّا فَرْضُ الْكَفَايَةِ فَهُوَ الَّذِي يَتَنَاوَلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا كَالْجِهَادِ وَهُوَ  
كَفَايَةُ لَا فَعْلَ الْبَعْضِ كَافٍ فِي تَحْصِيلِ الْمَقْصُودِ إِذَا عُرِفَتْ هَذَا فَتَحْتَ  
مَوْتَ الْمُسْلِمِ اسْتَحَبَّ الْمُبَادَرَةُ إِلَى تَجْهِيْزِهِ فَأَدَّ ذَلِكَ الْخَصِيُّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَلَا تُحْبِسُوهُ وَأَسْرِعُوا بِهِ إِلَى قَبْرِهِ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَغَيْرُهُ  
وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ مَاتَ بِكُرَّةٍ فَلَا يَقْبَلَنَّ إِلَّا فِي قَبْرِهِ وَمَنْ مَاتَ عَدُوًّا  
فَلَا يَقْبَلَنَّ إِلَّا فِي قَبْرِهِ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ ذَكَرَ ذَلِكَ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ أَحْمَدَ فِي الْإِلْتِمَازِ  
الْمُنِيرِ (إِذَا كَانَ) أَيْ الْمَيِّتَ (مَسَامَا) كَبِيرًا أَوْ طِفْلًا إِذَا (وُلِدَ حَيًّا) بَارِعًا  
حَيَاتِهِ بِخَوْصِيَّاحٍ أَوْ ظَهَرَتْ كَأَنَّ خُتْلَمَ أَوْ تَحْرُكًا بَعْدَ أَنْ فَصَلَّاهُ قَالَ صَلَّى  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطَّهْلُ يَصِلُ عَلَيْهِ هَذَا إِذَا نَزَلَ قَبْلَ تَسَامِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَلِحَظْنِ  
الْإِذَا بَعْدَ ذَلِكَ فَكَالْكَبِيرِ مُطْلَقًا (وَوُجِبَ لَهُ تَكْفِينٌ) فِي بَيْتِ الْمَيِّتِ  
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَيْنَا حَيْثُ لَا مَالَ لَهُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْ تَلْزِمُهُ دَفْنُهُ وَفَاءً بِدَمَتِهِ كَمَا يَجِبُ

يُجِبُّ عَلَى الْإِمَامِ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ  
لِالْجَمَاعَةِ وَالْمَعَادَةِ وَتَسَنُّ فِي  
غَيْرِهَا  
فَوَصَلَ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ  
تَكْفِينُهُ وَالْعَلَاةُ عَلَيْهِ  
يَدْفَنُهُ فَرْضُ كَفَايَةٍ إِذَا كَانَ  
سَامًا أَوْ لَدِيًّا وَوُجِبَ لَهُ تَكْفِينٌ

وكسوته (ودفن) لئلا يمر (و) وجب (السط) وهو الذي  
 ناطن أمه قبل غمام ستة أشهر (ميت) وهو الذي لم يظهر فيه  
 الحياة ولكن ظهر خفاؤه بان تخطط سواء بلغ أربعين سنة أو لا  
 وكفن ودفن ولا يصلى عليهما) أى شعور الصلاة على الذي والسط  
 (ومن مات في قتال الكفار) أو لم يبق فيه حياة - متقرة (بشيء)  
 بنيابه المتألمة بالدم وغيرها السكن المتألمة بالدم أولى ولذلك قال  
 ف (في ثيابه) أى التي اعتيد لبسها ولو من حرير بعد تزعمها منه عقب  
 رعوها اليه عند التكفين (فان لم تسكه) بان لم تستر كل بدنه (زيد)  
 (الى أب) أو تم وجوبا وبجواب طالب تزعمها من الورقة على الوجه أمامه  
 حر (ودفن) كغيره من الأموات (و) ~~السكن~~ (لا يغسل) ولو  
 أوحا نسا وفساء (ولا يصلى عليه) أى يحرم غسله والصلاة عليه  
 راعى ذلك البالغ والصبي والحرة والعبد والرجل والمرأة لاروى البخارى  
 ن جابر بن عبد الله رضى الله عنه ار النبي صلى الله عليه وسلم لم يغسل قتلى  
 منه ولم يصل عليهم حكاه ذلك الحنفى (وأقل الغسل إزالة النجاسة) قبل  
 له وهذا ما بنى على ما يحكيه الراوى وعلى ما فرق بعضهم بين الحى والميت  
 هذا آخره - الميت فاحتيط له باحجاب أكمل أحوال الطهارة  
 الحى والمعتمد أنه لا يشترط تقدم إزالة النجاسة عنه كما أشار الى  
 الرملى (وتعميم) أى استيعاب (جميع بشره وشعره) كفى غسل  
 (وان كنف مرة) ان أمكن بها ولو جنباً أو حائضاً أو نفثاً  
 لا يجب التكرير الى حصول تعميمه (بالماء المطهر) لانه غسل  
 بفاشترط الماء المطلق (وأقل الكفن ساتر جميع البدن) ان كفن  
 غير ماله بان كفن من مال من عليه نفقته أو من بيت المال أو من الموقوف  
 تجهيز الموتى أو من اغنياء المساكين فيستقى رأس المحرم ووجه المحرمة  
 أقله (ثلاث أفافن) ذكرها كان الميت أو انثى ولا تكون الا لمن  
 ركة زائدة على دينه ولم يوص بتركها) والحاصل ان وجوب ستر  
 له لحض حق الله تعالى وبقيته البدن اثباتية حقه تعالى على هذا  
 وصى باسقاطه لم تغذ وصيته بخلاف الثوب الثانى والثالث فانه محض

ودفن ولسقط ميت غسل  
 وكفن ودفن ولا يصلى  
 عليهما ومن مات في قتال  
 الكفار بشيء كفن في ثيابه  
 فان لم تسكه زيد عليها ودفن  
 ولا يغسل ولا يصلى عليه  
 وأقل الغسل إزالة النجاسة  
 وتعميم جميع بشره وشعره  
 وان كنف مرة بالماء المطهر  
 وأقل الكفن ساتر جميع  
 البدن وثلاث أفافن لمن ترك  
 ركة زائدة على دينه ولم يوص  
 بتركها



حق الميت فيجب فعلها من تركه فلم يرضى بأصلها ولم يمتنع  
 غريم مستغرق لما تركه أفاد ذلك الرمي (وأقل الصلاة عليه) أن  
 المسلم غير شهيد المعركة (أن ينوي فعل الصلاة عليه والفرض)  
 وإن لم يقبل كفاية (ويعين) من حاضر أو غائب بحيث يبينه هو  
 كقوله هذا أو الحاضر أو من يصلي عليه الإمام أو الذي في الخراب أو  
 إمام الأمام فلا بد من ذلك أفاد ذلك المدعي ولا يحتاج إلى تهديد  
 الحاضر باسمه ولا إلى معرفته ووقت النية يستكتف به هذه الصلاة وهما  
 الأركان (ويقول الله أكبر) أربع مرات بتسكيرة الإحرام كما  
 نظم كلامه لأنه الآخر من فعله صلى الله عليه وسلم أفاد ذلك الرمي وهذا  
 الأركان (وهو قائم) فلا يجزئ العقود (أن قدر) على القيام  
 فرض كأنه من أي ولو كان صبيا وامرأة مع وجود رجال وإن وقعت  
 فلا رهاية لصورة الفرض ولأن القيام هو القوم أصوره تساقط في عبده  
 أصورتها بالسكينة أفاد ذلك ابن حجر وهذا ثالث الأركان (ثم يقرأ الفاتحة  
 فبدأها فلو وقف بقدرها ويحجرى ذلك في الدعاء للميت كما نقله السكري  
 ابن قاسم ولا تنعني في التسكيرة الأولى وانما هي فيها الأفضل بل في سورة  
 الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو بعد زيادة تكبيرات كثيرة كذا نقله  
 السكري عن ابن قاسم ويستفاد من ذلك بجواز جمع ركعتين في نكح  
 وخلو الأولى من ذكر وعدم الترتيب بين الفاتحة وغيرها كما أفاد ذلك  
 أما غير الفاتحة من الصلاة في التسكيرة الثانية والدعاء في الثالثة فله  
 لا يجوز خلوه عنه كما أفاد ذلك ابن حجر وهذا رابع الأركان (ثم يقول  
 أكبر ثم يقول اللهم صل على محمد) وهو الواجب من الصلاة على النبي  
 الله عليه وسلم ويسن قراءة سورة الحمد لله رب العالمين قبل الصلاة على  
 والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعدها تقريرا للإجابة وهذا خامس الأركان  
 (ثم يقول الله أكبر اللهم اغفر له وارحمه) ويذكر الضمير إن كان  
 ذكر أو يؤثنه إن كان أنثى وهذا سادس الأركان (ثم يقول الله أكبر اللهم  
 عليكم) وهذا سابع الأركان ويسن تطويل الدعاء بعد الرابعة وخمس  
 مائة التكبيرات وما يفعله أكثر الناس من الإسراع بالسلام عنهم سافلا

وأقل الصلاة عليه أن ينوي  
 فعل الصلاة عليه والفرض  
 ويعين ويقول الله أكبر وهو  
 قائم أن قدر ثم يقرأ الفاتحة  
 ثم يقول الله أكبر ثم يقول  
 اللهم صل على محمد  
 يقول الله أكبر اللهم اغفر له  
 وارحمه ثم يقول الله أكبر  
 السلام عليكم

السنّة كاتبه على ذلك الرمي وعما ين فيها اللهم لا تقهر منا أجره ولا تغتنا  
بعده أي بالعاصي واغفر لنا وله أي ما علمته من ذنوبنا وزاد السلف اللهم  
مربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقبضنا عذاب النار وهذا وان  
كان حسنا لكن لم يذكره الشافعي رضي الله عنه كذا قاله الرمي وحسنة  
الدنيا العلم والعبادة أو العافية أو المال أو المرأة الجميلة أو المال وحسنة  
الآخرة الجنة أجماعا فأد ذلك الرمي (ولا بد فيها) أي الصلاة على الميت  
(من شروط الصلاة) أي الخمس وغيرها كطهور وسنة للصلو وغيرها  
(وترك المبطلات) لأنها صلاة شرعية (وأقل المدفن) أي القبر (حفرة تكتم)  
بعد ردها (رائحته) أي ظهورها منه فتؤذي الحى (وتحرسه من  
السباع) أي من ينشأها فأتنا كل الميت فتنهك حرمة (ويحسن أن  
يعق قدر قامة وبسطة) أي بأن يقوم فيه ويسط يده مرتفعة (ويوسع)  
أي يزاد في طوله وعرضه والمراد التوسيع بقدر ما يسع الميت ومن ينزله وبعبته  
أفاد ذلك عطية (ويجب توجيهه) أي الميت (إلى القبلة) تنزيلا له  
منزلة المصلى فلو وجهه لغيرها نبش ما لم يتغير وكذلك وجهه ما مستلقيا ولو  
متوجه أو وجهه وإخيه أفاد ذلك عطية وينب أن يستند وجهه إلى جدار  
القبر وظهره بلبنة ونحوها حتى لا يتكبد ويستلقى ويرفع رأسه بلبنة  
ونحوها ويفضي بفسده الأيمن مكشوفًا اليها وإلى التراب ويجعل رباط  
الكفان بعد وضعه في قبره لأنه يكره أن يكون معه فيه شيء معقود كما  
نبه على ذلك ابن حجر وكره فرش أو مخدة أو صندوق لم يخرج إليه ولا تنفذ  
وصيته بشيء من هذه الثلاثة أفاده ابن حجر

(فصل) في الزكاة (وتجب الزكاة في الأبل) عرابا وبخاني وهي أبل  
التمر (والبقر) عرابا وجواميس (والغنم) ضأنًا وبعرة (والتمر والزبيب)  
أذهبا من الأقوات المدخرة (والزروع المقنات حالة الاختيار) أي وقت  
الحطب ولونادرا (والذهب) وإن لم يكن مضر وبأكبر وقراضة (والفضة)  
وإن لم تضرب (والمدن) بفتح الميم وكسر الدال اسم لما أسكنه الله في طباق  
الأرض يعني بذلك معدونه أي سكونه فيها وهو ما استخراج من ذهب  
الفضة وإن لم يتصل فيه وضم بعضه إلى بعض إن اشتمل على متابع همل أو

ولا بد فيها من شروط الصلاة  
وترك المبطلات وأقل المدفن  
حفرة تكتم رائحته وتحرسه  
من السباع ويحسن أن يعق  
قدر قامة وبسطة ويوسع  
توجيهه إلى القبلة  
(فصل) وتجب الزكاة في  
الأبل والبقر والغنم والتمر  
والزبيب والزروع المقنات  
حالة الاختيار والذهب  
والفضة والمدن

قطعه بهذر والا فلا ضم لما مله بجهة أخرى وين كى الشافى فقط أفاد  
 ذلك الرمى (والركاز) وهو دفين الجاهلية وضر بهم دليل دقهم (منهما)  
 أى الذهب والفضة (وأموال التجارة) وهى تغليب المال بالمساوغة  
 لغرض الربح بنية تجارة عند كل تصرف (والفطرة) وهى البدن (وأول  
 نصاب الأبل خمس و) أول النصاب (من البقرة ثلاثون و) أول النصاب (من  
 الغنم أربعون فلازكاة قبل ذلك) لحديث ليس فيما دون خمس من الأبل زكاة  
 وما روى الترمذى وغيره عن معاذ قال بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الى اليمن فأمرنى أن آخذ من كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبعا  
 ولما نقل الشافى أن أهل العلم لا يختلفون فى نصاب الغنم (ولابد) فى  
 وجوب الزكاة (من الحول) وهو سنة كاملة فلا تجب قبل تمامه ولو بطهنة  
 (بعد ذلك) أى النصاب (ولابد) أيضا (من السوم) بفتح السين المهملة  
 وهو الرعى (فى كلأ مباح) فلازكاة فى المعلومة كل الحول أو أكثر ثم إن  
 علفت قدرا تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت والا فلا فان علفت قدرا  
 يسيرا غيره فقول لم يؤثر فى السوم (و) لابد من (أن لا تكون) أى السائمة  
 (عامة) أى فى حرث الأرض ونفع الماء فلازكاة فيها الحائلا بها بشباب  
 البدن وامتنعة الدار (فيجب فى كل خمس من الأبل) الى خمس وعشرين  
 (شاة) ضائن ذوسنة أو ماعز ذوسنتين ولو ذكرا ويجزئ عنها غير الزكاة  
 (وفى أربعين من الغنم) الى مائة واحد وعشرين (شاة جذع ضأن) وهو  
 ماله سنة (اوثنى معز) وهو ماله سنتان وله أن يخرج عن ضأن معز أو عكسه  
 أن تساوى بقيمة لا اتحاد الجنس وكذا سائر أنواع الثعم لا يجزئ نوع عن نوع  
 الا برهابة القيمة وما بين النصابين يسمى ونصا أفاد ذلك ابن حجر (وفى كل  
 ثلاثين من البقر) الى أربعين (تبيع) ذوسنة كاملة وفى كل أربعين  
 بقرة الى ستين مسنة ذات سنتين كاملتين وهكذا فسألوا خرج بدل التبيع  
 تبعة فقد زاد خبرا ولو أخرج بدل المسنة تبعة من جاز على الصحيح وسمى التبيع  
 بذلك لانه يتبع أمه فى المرحى وقيل لان قرنه يتبع أذنه أى يساويه ويسميت  
 المسنة بها التكمال أسنامها وقال الأزهري لطلوع سنمها أفاد ذلك الحصنى (ثم  
 إن زادت ماشيته على ذلك) أى المذكور (ففى ذلك الرائد) تفصيل اما وصل

الركاز منها وأموال التجارة  
 والفطرة وأول نصاب الأبل  
 خمس ومن البقر ثلاثون  
 ومن الغنم أربعون فلازكاة  
 قبل ذلك ولا بد من الحول بعد  
 ذلك ولا بد من السوم فى كلأ  
 مباح وأن لا تكون عامة  
 يجب فى كل خمس الأبل شاة  
 وفى أربعين من الغنم شاة  
 جذع ضأن أوثنى معز  
 وفى كل ثلاثين من البقر تبعة  
 ثم إن زادت ماشيته على ذلك  
 ففى ذلك الرائد

الى فريضة ثانية ألا فان لم يصل الزائد اليها فلا زكاة فيه وان وصل اليها  
وجبت الزكاة (ويجب عليه أن يتعلم ما أوجبه الله تعالى عليه فيها) أي  
الماشية (وأما التمر والزبيب والزروع فأول نصابها خمسة أوسق وهي)  
بالوزن ألف وستمائة رطل ببغدادى ورطل ببغداد مائة درهم وثمانية  
وشرتون درهما وأربعة أعصاب درهم لان الوسق ستون مساعا والصاع  
أربعة امداد والمد رطل وثلاث بالبغدادى فبعضه ذلك بالكيل (ثلاث مائة  
صاع بصاعه عليه الصلاة والسلام ويضم زرع العام) أي أنواع  
زرع العام (بعضه الى بعض) في اكمل النصاب ان اتحد الجنس ووقع  
الحصاد في عام واحد اثني عشر شهرا عربية وان لم يقع الزرعان في سنة اذ  
الحصاد هو المقصود (ولا يكمل جنس ببعض) أي لا يضم في اكمل  
النصاب غير وسائط أو شعير وسائط بعضها لان تركب السمات من شبه البر  
لونها ونعومتها ومن شبه الشهيطة بقايتها حتى يكون جنسا رأسه وأما البر  
والعاس فهما نواحيان لا جنسان فيكمل نصاب أحدهما بالآخر (وتجب  
الزكاة) وجوب الاستقرار (بيد والصلاح) أي صلاح بعضه وان قل  
وهو في التمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة والتلون (واشتداد الحطب) في  
ملكه فحينئذ تجب الزكاة لانهم ما قد صار اقوتين وقبلهما ما كانا من  
الخضراوات فلا زكاة في نصاب أحدهما من مباح ولو بدوا صلاح في ملك مشتر  
زكاة هو أي المشتري لا بائعه فان بدأ في مدة الخيار لم يمت من كان المالك له  
وان لم يستمر ولو بدأ في ملك مشترك كافر مثلا ثم رغب وهو يجب لم تجب زكاة على  
أحدهما فاذ ذلك ابن حجر وأما وجوب اداء الزكاة فيما لم يمكن من الاداء  
ويحصل التمكن بحضور مال ومحقق اقتضا الزكاة ويحده ولجه مافي  
التمر ونفقة من بنين ونشرا لا يؤكل معه غالباً وغيرهما في حطب (ويجب فيها)  
أي التمر والزبيب والزروع (العشر ان لم تنق بمؤنة) كما اذا سقيت بماء  
الكساء أو السج (ونصفه ان سقيت بها) أي بالمؤنة كما اذا سقيت بماء  
مشتري أو مغصوب أو بدولاب وهو ما يديره الحيوان أو الآدميون أو نضح  
وهو نقل الماء من محله الى الزرع بميمون بان يحمل الماء على ظهره سواء  
كانت الارض خراجية أم لا الا الارض الموقوفة على غيرهم فلا

ويجب عليه ان يتعلم  
ما أوجبه الله تعالى عليه  
فيها وأما التمر والزبيب  
والزروع فأول نصابها خمسة  
أوسق وهي ثلاثمائة صاع  
بصاعه عليه الصلاة والسلام  
ويضم زرع العام بعضه الى  
بعض ولا يكمل جنس ببعض  
وتجب الزكاة بيد والصلاح  
واشتداد الحطب ويجب فيها  
العشر ان لم تنق بمؤنة  
ونصفه ان سقيت بها

زكاة في زرعها وثمارها لعدم المالك المعين (وما زاد على النصاب) خمس  
 أوسق (أخرج منه) أي الزائد (بنسبة) ولو يسيرا لأنه لا وقص في غير  
 الماشية (ولا زكاة في مادون النصاب) لخبر الشخبين ليس فيما دون  
 خمسة أوسق صدقة (إلا أن يتطوع) قال الله تعالى ومن أنفق خيرا فإن  
 الله شاكر عليم أي من فعل غير المفترض عليه من زكاة وصلة ولا وطواف  
 وغيرها من أنواع الطاعات فإن الله مجاز بعلمه عليه بنية والشكر من الله  
 تعالى أن يعطي فوق ما يستحق يشكر البشير ويعطي الكفاية ذلك  
 البخوي (وأما الذهب فنصابه عشرون مثقالا) خاصة بوزن مكة فعديدا  
 والمثقال اثنان وسبعون حبة من الشير وهو أربعة وعشرون قيراطا قال  
 الحصري والمثقال لم يختلف قدره في الجاهلية ولا في الإسلام وهذا التقدير  
 على سبيل التحديد حتى لو نقص حبة أو بعض حبة فلا زكاة وإن راج رواج  
 النصاب التام أو زاد على التمام بلودة نوعه ولو نقص في بعض الموازين وتم  
 في بعضها فالصحيح أنه لا زكاة فيه ونقطع به جماعة ولا زكاة في المغشوش من  
 الذهب حتى يبلغ الخالص منه عشرين مثقالا وحديثه فوجب ويخرج من  
 الخالص فلو أخرج من المغشوش فاشترط أن يبلغ الخالص منه قدر  
 الواجب انتهى (والفضة) نصابها (مائتا درهم) خاصة بوزن مكة فعديدا  
 أيضا والدرهم خمسون حبة من الشير وخمسة عشر حبة وهو سبعة عشر قيراطا  
 الخامس قيراط حتى زيد عليها ثلاثة أسباعها كان مثقالا قال الحصري والدرهم  
 ستة دواقي مكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل من ذهب وادعى ابن المنذر أن  
 الإجماع منعه على أن نصاب الفضة مائتا درهم وعلى أن نصاب الذهب  
 عشرون مثقالا إذا بلغت قيمتها مائتي درهم ولا زكاة في المغشوش من  
 الفضة حتى يبلغ الخالص منها مائتي درهم وحديثه فوجب ويخرج من  
 الخالص فلو أخرج خمسة مغشوشة عن مائتي درهم خاصة لم يجزئه ولو ملك  
 مائتي درهم مغشوشة فلا زكاة ما إذا بلغت قدرها يكون الخالص قدر نصاب  
 وجبت وإذا أخرج منها فوجب أن يكون المحرج فيه من الخالص قدر ربع  
 العشر انتهى (ويجب فهمها) أي الذهب والفضة (ربع عشر) لقوله  
 صلى الله عليه وسلم ليس في أقل من عشرين دينار شي وفي عشرين نصف

وما زاد على النصاب أخرج  
 منه بنسبة ولا زكاة فيما  
 دون النصاب إلا أن يتطوع  
 وأما الذهب فنصابه عشرون  
 مثقالا والفضة مائتا درهم  
 ويجب فيها ربع العشر

دينار ونحوه صلى الله عليه وسلم وفي الرقعة ربع العشر ولا زكاة في حلي مباح  
 لأنه معد لا يستعمل مباح (وما زاد) على النصاب (فبصاه) ولو قل بخلاف  
 الرائد على النصاب في المواشي حيث كانت الاوقاص مئة وأوالف سرق ضرر  
 المشاركة في المواشي ومنها لا مشاركة أفاد ذلك الحصري (ولا بد فيهما) أي  
 الذهب والفضة (من الحول إلا ما) أي ذهباً وفضة (حصل) أي  
 أحدهما (من معدن أو ركاز) فلا يشترط في ذلك الحول لثبوته في نفسه  
 كما أشار إلى ذلك بقوله (فيخرجها) أي الزكاة (حالا) وبعد التثنية من  
 التراب في معدن (و) يجب (في الركاز الخمس) رواه الشيخان ولفظه وجوب  
 ربع العشر في المعدن لعدم المؤنة أو حقتها أفاد ذلك ابن حجر (وأما زكاة  
 التجارة فنصابها نصاب ما اشترت) أي التجارة (به من النقادين) سواء  
 كان ثمن مال التجارة نصاباً أم لا فإن بلغهم ما تخير المال في تقويمه بأيامها  
 شاء على الاعتماد وقوم ما قبل النقد به وما قبل العرض بغالب نقد البلد  
 ويضم الربح إلى الأصل إن لم ينض والركاة تتعلق بالمال تتعلق شركة  
 فلا يميز أحد النقادين عن الآخر وإن تبرع بالأعلى ويعلم منه عدم اجزاء  
 الفلوس بالأولى على أنها عروض أفاد ذلك الرملي في شرح هدية الناصح (ولا  
 يعتبر) أي النصاب (الآخر الحول) على الصحيح لأن الوجوب يتعلق  
 بالقيمة لا بالعين وتقدم العرض في كل لحظة يشق ويصحب إلى مداومة  
 الاسواق ومراقبة ذلك فاعتبر في وقت الوجوب وهو آخر الحول وقبل يعتبر  
 بجميعه وقبل بطريقه فعلى الصحيح أن كان مال التجارة اشتراه بدراهم أو دنانير  
 وكان المتقدم نصاباً يومه في آخر الحول فإن بلغت قيمته نصاباً زكاه وإلا فلا  
 ولو كان رأس المال نقداً ولكنته دون النصاب قوم بالنقد أيضاً على الصحيح  
 أفاد ذلك الحصري (ويجب فيها) أي التجارة (ربع عشر القيمة) أما  
 أنهار ربع العشر فكما في النقادين وأما أنه من القيمة فلا غم المنضبطة أفاد  
 ذلك ابن حجر ولان عمر رضي الله عنه قال لمن يبيع الادم قومه وادز كاه  
 رواه الشافعي رضي الله عنه (ومل) الشخصين (الخليطين) أي  
 الشريكين بالشروع أو المجاورين مجاورة المال الواحد (أو) الأشخاص  
 (الخطاء كمال) الشخص (المتفرد في النصاب والمخرج) لقوله صلى الله

وما زاد فبصاه ولا بد فيهما  
 من الحول إلا ما حصل من  
 معدن أو ركاز فيخرجها  
 حالا وفي الركاز الخمس وأما  
 زكاة التجارة فنصابها  
 نصاب ما اشترت به من  
 النقادين ولا يعتبر الآخر  
 الحول ويجب فيها ربع عشر  
 القيمة ومال الخليطين أو  
 الخطاء كمال المتفرد في  
 النصاب والمخرج

عليه وسلم ولا يجمع بين متفرق ولا يفسق بين مجتمع خشية الصدقة أى  
خشية قلتها أو كثرتها (إذا كانت شروط الخلطة) بأن لا يقدح مراح وسرح  
ومرعى وغل وشرب وحالب وموضع حلب وبأن كان الشخصان من أهل  
الزكاة وبأن مضى الحول من وقت خلطهما ما إذا كان المال حواشي وبأن  
كان الماشية يتان نصيبا كاملا أو أقل من نصيب ولا حدهما نصيب هذا إلى  
المواشي وأما في المعشرات فيشترط أن لا يتغير الناحور والاكروم والافلاج  
والعمال والمقع والمقاط والهرو والجري والبذرو وأما في التقديس وروض  
التجارة فيشترط أن لا يتغير البالد كان والحارس والميزان والوزان والتماد  
والنادى والحمال فإذا كان لكل منهما ما ليس فيه نفودى سندوق واحد  
أو كان لكل منهما امتعة تجارية في مخزن واحد ولم يتغير أحدهما عن الآخر  
بشيء مما سبق فثبت الخلطة (وزكاة الفطر) أى فطر شهر رمضان (تجب)  
اجتماعا ولا اعتبارا بمن شذ في ذلك ووجوبها (بإدراك جزء من رمضان  
وجزء من شوال) وحقيقة فخرج من مات بعد الفسروب وكان عنده فيه  
حياة مستقرة كاتبة عليه الأذرى دون من ولد بعده فأد ذلك الرمل (على  
كل مسلم عليه) أى من نفس كل مسلم (وعلى من) أى من أشخاص وجبت  
(عليه) أى على مسلم (نفقتهم) وجوب عين بزوجية أو ملك أو قرابة بقوله  
على كل مسلم متعلقة وله تجب والمراد بكل مسلم المخرجون وقوله عليه وعلى  
من عليه نفقتهم يار للمخرج عنه فعلى الأول والثاني بمعنى عن (إذا  
كلوا) أى من وجبت عليه نفقتهم (مسلمين) بخلاف القريب الكافر  
الذى تجب نفقته والعبد الكافر والامة الكافرة والزوجة تجب نفقتهم  
دون فطرتهم (على كل واحد صاع) أى معاير بالصاع الذى كان يخرج  
به في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن لم يجد وجب عليه أن يخرج  
فدرايقن أنه لا ينقص منه وقال جماعة من العلماء أنه قدر أربع حنات  
بكنى رجل معتدل الكفاية فأد ذلك الحصن ويكون الصاع (من غائب  
قوت البلد) أى بالخرج من نفسه ومن تلزمه مؤنته إذا كان حاضرا  
معه والأفالعيرة بقوت بلد المؤدى عنه ثم يتجه لها عنه المؤدى تحمل بحالة  
لأهلهما والمراد بقوت البلد جميع السنة لا وقت الوجوب فقط فأد ذلك

إذا كانت شروط الخلطة  
وزكاة الفطر تجب  
بإدراك جزء من رمضان  
وجزء من شوال على كل مسلم  
عليه وعلى من عليه نفقتهم  
إذا كانوا مسلمين على كل  
واحد صاع من غالب قوت البلد

الرمل وأعلم أن شرط المخرج أن لا يكون مـوسـولاً معيباً كالنبي لمعه ماء  
 أو دابة الأرض ونحو ذلك كالعقيق المتغير اللون والرائحة وكذا المدود وإن  
 يكون حياً فلا تجزئ القيمة بالانحلاف وكذا لا يجزئ الدقيق ولا السويق  
 ولا الذبيل لأن السلب يصلح أما لا يصلح له هذه الثلاثة أفاد ذلك الحسن بن محبوب  
 زكاة الفطر على الكافر عن عمه المسلم كزوجته إن أسلمت ومختلف  
 وتجزئ عنها بلانية تعدلها من المؤدى عنه دائماً ومن المؤدى هنا فطلب فيه  
 سد الحاجة هذا في كافر أصلي أما المرتد فان أسلم لزمته عن نفسه وعمه والوالد  
 فلا على المعتمد وكذا عمون مرتد فلا تجب عنه إلا أن يسلم أفاد ذلك بن جعفر  
 فتح الجواد وإنما تجب زكاة الفطر على من يملك ذلك الصاع (إذا فضلت  
 عن دينه) فإنه يمنع وجوبها ولو وثقلاً وإن رضى صاحبه بالتأخير كما كان  
 الحاجبة إلى نفقة الأقرب تمنع وجوبها هذا ما اعتمد به بن جعفر وقيل لا يعتبر  
 الفضل عن الدين والآدمي لأنه لا يمنع إيجاب النفقة والفطرة التابعة لهما  
 كذلك هذا ما اعتمد به الأفرعي (ركسونه) وكسوة عمه (ومسكنه) بفتح  
 الكاف وكسرهما (وقوت من عليه نفقتهم) آدمياً كالأب أو غيره بنسبه على  
 ذلك الحسن بن (يوم العهد وليته) لأن القوت في هذا الزمن ضروري  
 فاعتبر الفضل عنه قال ابن جعفر وحكمة إيجاب الصاع أن الفقير لا يجد من  
 يستعمله بالاجرة يوم العيد وثلاثة أيام بعده ودقيق الصاع مع ما يجهن به  
 يحصل منه ثمانية أرطال وهي تكفيه تلك الأيام الأربعة انتهى (وتجب  
 النية في جميع أنواع الزكاة بعد الإفراز) قال الرمل في النهاية ولو عزل  
 مقدار الزكاة ونوى عند العزل جاز ولا يضر تقديمها على التفرقة كالصوم  
 ليس الاقتران بإعطاء كل مستحق ولأن القصد من الزكاة سد حاجة  
 مستحقها ولو نوى بعد العزل وقبل التفرقة أجزأه أيضاً وإن لم تقارن النية  
 أخذها انتهى قال صاحب انشاء المسر المصون في شرح مهاج الراغبين لابن  
 قاضي عجّلون الإصح أن محل نية الزكاة القلب كأي غيرها وقيل يكفي اللسان  
 أشبه الزكاة بالمعاضات ولا بد من كونها جارة أو معدة بأصل فلو علقها  
 على موت موثقه من ماله فإن كذلك لم يميزه وكذا الوجزها وهو لا يعلم موته  
 بخلاف ما لو قال هذه زكاة مالي الغائب حيث يميزه إن كان باقياً والفرق أن

إذا فضلت عن دينه  
 وكسونه ومسكنه وقوت  
 من عليه نفقتهم يوم العيد  
 وليته ونجب النية في جميع  
 أنواع الزكاة بعد الإفراز



الاصل بقاء المال في هذه وبقاء الحياة وعدم الارث في التي قبلها وانظروا  
 ان يقول في آخر شهر رمضان أو يوم غدا من شهر رمضان ان كان منه فيصبح  
 ولو قال في أوله أو يوم فسد ان كان من شهر رمضان لم يصح انتهى (ويجب  
 صرفها) أي الزكاة (الى من وجد من الفقراء) جمع فقير وهو من لا مال له ولا  
 كسب يقع موقعا من كفايته كمن يحتاج الى عشرة ولا يجد الا نحو درهمين  
 ولا يمنع الفقر مسكنه ونخادمه وملبسه للجهل وان تعدد أفاد ذلك الرمي في  
 شرح هدية الناصح (والمساكين) جمع مسكين وهو من له مال أو كسب حلال  
 لا تقع موقعا من كفايته ولا يكفيه كمن يحتاج الى عشرة ولا يجد الا سبعة  
 أو ثمانية وسواء كان ماله نصيبا أم لا والمراد بالسكفانية كفاية اعم الغالب  
 وبالفقر والمسكين كامل الحرية ليخرج المبعوض كالحكاية الباقية عن النص  
 أفاد ذلك الرمي (والعاملين عليها) جمع عامل وهو الذي يبعثه الامام  
 لاختد الزكاة فيعطى ولو غنيا لانها اجرة وعلم من تسميته عدم استحقاقها  
 لوفرها المسالك أو دفعها للامام وتولاها الامام بنفسه فيستطعمهم ولولم  
 يأخذها الامام (والمؤاكلة قلوبهم) وهو من أسلم ونيته نهيته في أصل  
 الاسلام أوله شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره أو كان يقاتل من وراءه  
 من الغفار أو ما نهي الزكاة بكل هؤلاء الاربعة يعطى من الزكاة  
 (وفي الرقاب) وهم المسكاتبون لغير المنزكي كتابة محبة في دفع اهرام لا عايتهم  
 على الحرية ان لم يكن معهم ما يفي بالنجوم ولو قبل حصول النجوم وان لم يأذن  
 السيد أفاد ذلك الرمي (والغارمين) جمع غارم وهو من استدان في غير  
 مهصبة فيعطى ما يفي به دينه حيث احتاج الى وفائه مع حلوله فلا يعطى  
 المؤجل ويفارق جوارا عطاء المكاتب قبل حلول النجم بان الشارع منتظر  
 الى ملك الرقاب من الرق فان استدان في مهصبة ثم تاب اعطى والا فلا ولا بد  
 لا عطاء المكاتب والغارم عند عدم ثبوت مداهما من اخبار عدلين  
 الا الغارم لا صلاح الفساد بين القوم شهرته غنية عن ابيته أفاد ذلك  
 الرمي (وفي سبيل الله) وهم الغزاة الذين لا رزق لهم في التي فبعطون  
 ولوم غناهم ويعطى الغزاة قدر حاجته (وابن السبيل) وهو من  
 انشأه رامباجا من باده او من ابد كان مقيما بها فيعطى قدر حاجته

ويجب صرفها الى من وجد  
 من الفقراء والمساكين  
 والعاملين عليها والمؤاكلة  
 قلوبهم وفي الرقاب والغارمين  
 وفي سبيل الله وابن السبيل

ولا يتعدى الماعطى من الزكاة بنصف درهم افاد ذلك الرمى وقال الحصنى  
ويشترط ان لا يكون معه ما يحتاج اليه فيعطى من لامل له اصلا وكذا من له  
مال في غير البلاد المتقل منه انتهى \* تنبيه \* ويمتنع الاقتصار على اقل  
من ثلاثة من كل صنف لان الله تعالى ذكرهم بالفظ الجمع وانه ثلاثة  
وشروط الاجزاء كونهم يملكون المال وان كانوا غريبا او حريثا وجدا وافية امتنع  
تقاهما ولا يجوز افاد ذلك الرمى \* تنبيه ثان \* قال احمد الزاهد وعبد الرمى  
وحكم زكاة الفطر في الاصل للصنف كزكاة المال بان يجمع جماعة  
فطرتهم وتصرف لهم واختار جماعة من المتأخرين صرفها الى ثلاثة من  
الفقراء او المساكين ولو مع وجود بقية الاستناف وعليه العمل في الاصل  
وكل الامصار لغير تفرقة الصاع على جميعهم وقد لا يجد من يجمع فطرته  
معهم والاول هو المذهب اى ان مصرفه سام مصرف زكاة المال انتهى  
(ولا يجوز ولا يجوز صرفها) اى الزكاة (الغيرهم) اى المذكورين  
من الاصناف الثمانية كمن يتسبب ابني هاشم وبني المطلب ولو عاد لا يلحق  
انما هذه الصدقات او ساخ الناس وانما الاصل للمعد ولا لآل محمد اذ ذاك  
الرمى \* فرع \* قال ابن مردود في فتاويه ان كان الغريب المقيم ببلاد  
الزكاة والمختارون هم اموجودين في البلاد حال وجوب الزكاة لهم حكم أهله  
فيجوز الدفع اليهم وان حددوا في البلاد بعد وجوب الزكاة وقبل القسمة  
لم يجز الدفع اليهم بل يختص بالموجودين المحصورين حالة الوجوب وليس  
هذا الحكم خاصا بالغرباء بل المسافرين من أهل البلاد اذا قدموا اليها  
فحكمهم كذلك ويفرق بين وجودهم في البلاد حالة الوجوب وحدوثهم بعده  
فيها هذا كله اذا كان المستحقون من أهل البلاد محصورين اما اذا كانوا  
غير محصورين فيجوز الدفع الى الغرباء المقيمين بالبلاد والمختارين بها مطلقا  
من غير تفصيل وان كان الدفع الى المستوطنين أفضل مخرج بذلك في زيادة  
الروضة تقلا عن الاصحاب والله اعلم انتهى

﴿فصل﴾ في الصيام وما يذكره (يجب صوم شهر رمضان) بالكتابة  
والسنة والاجماع وهو معلوم من الدين بالضرورة (على كل مسلم مكاف) فلا  
يجب على الكفر الاملى ولا على المجنون ما لم ينعقد بربله بشرابا وغيره

ولا يجوز ولا يجوز صرفها  
انهم  
في كل يوم  
رمضان على كل مسلم مكاف

فحب ويلزمه قضاءه بعد افاطسه ولا يجب على سبي الا انه يؤمر به اسب  
 ان اطاقه ويضرب على تركه لعشر كالعلة فان بلغ في اثنا عشر يوما وكان سائما  
 لزمه انعامه بقضاء افاد ذلك الرمي (ولا يصح) أي الصوم (من حائض  
 ونفساء) لان خروج الدم مضعف للبدن والصوم مضعف له أيضا فلو امرت  
 بالصوم لاجتمع علم مضعفان والاشارح ناظر لحفظ الصحة أعاده الرمي على  
 (ويجب عليهم ما القضاء) بعد انقطاعه وقبل الغسل وهو أمر جديد أعاد  
 ذلك الرمي لانه صلى الله عليه وسلم أمر عائشة رضي الله عنها بقضاء الصوم  
 (ويجوز الفطر لسافر سفر قصر) بأن يكون طويلا وفارقا العمران ونحوه  
 قبل الفجر على ما أعاده الرمي وذلك بالنص والاجماع دون سفر قصر وسفر  
 معصية وكل ما لا يبلغ القصر أعاد ذلك ابن حجر (وان لم يشق عليه الصوم)  
 فلو أصبح مقبلا ما تم سفره فلا يفطر لانه عبادة اجتمع فيها السفر والحضر  
 فغلبنا الحضر وقال المزني يجوز له الفطر نيا ساعلي من أصبح سائما فرض نعم  
 لو أصبح المسافر سائما فله الفطر لان السبب المبرر من وجود وقيل  
 لا يجوز ولو أقام المسافر حرم الفطر على الصحيح لزوال سبب الإباحة ومثل  
 المسافر في الحكم المريض أعاد ذلك كله الحنفى (ولريض وحامل ومريض  
 يشق) أي الصوم (عليهم مشقة لا تحتل) أي طاعة عند الزيادة أو مشقة  
 تبسج التيمم عند ابن حجر والرمي كان خشي من الصوم بطء به (أو طر)  
 ويلزم كل مترخص بالفطرية الترخيص لانه غير المباح عن غير وجه  
 على ذلك ابن حجر في فتح الجواد (ويجب عليهم القضاء) أي عند زوال  
 اعدائهم (ويجب التيمم والتعيين في النية) فأما التيمم فهو واقع  
 النية بين آخر الغروب وأول طلوع الفجر فان قارنت احدهما أو شئت  
 عندهما في المقارنة لم يكف بخلاف ما لو شئت فيما بعد النية أو شئت من اراد  
 نوى ليلا وتذكر قبل الغروب وأما التعيين فهو أن يعين المأمور من فرض  
 كرهه من أن يذكر أو كفارة ومن نفل له سبب كصوم امرأة غائبة أو امر  
 الامام أو موت كصوم يوم الاثنين فلو نوى الصوم عن فرضه من غير تعيين  
 أو عن فرض وقت لم يكف كأي الصلاة أعاد ذلك كله ابن حجر (كل يوم)  
 لان كل يوم عبادة مستقلة فلو نوى ليلة أول رمضان صوم جميعه لم يكف لغير

ولا يقع من حائض ونفساء  
 ويجب عليهم ما القضاء  
 ويجوز الفطر لسافر سفر  
 قصر وان لم يشق عليه الصوم  
 وارض وحامل ومريضة  
 يشق عليهم مشقة لا تحتل  
 الفطر ويجب عليهم القضاء  
 ويجب التيمم والتعيين  
 في النية لكل يوم

اليوم الاول (و) يجب (الامساك عن) المفطرات شرعا من (الجماع)  
 بادخال حشفة أو فدرها من فادها ورجا ولو دبر من آدمي أو غيره (و)  
 من (الاستمناء) يدا أو غيرها (و) من (الاستقاء) أي شرب  
 الشيء فبطر ذلك مع العلم والاختيار وان نيقن انه لم يرجع منه شيء الى  
 الجوف كان تغايما مكرسا لان الاستقاء مفطرة العينين لا لعودتي (و)  
 الامساك (عن الردة) ولو لحظة فلو طرأت في أثناء الصوم بطل للخروج  
 من أهلية العبادة (و) الامساك (عن دخول عين) لا أثر كرائحة  
 مشرورة وان كانت تلك العين كسيسة ونحوها ولو من غير ما كول (جونا)  
 أي في معنى جوف وان لم يكن فيه قوة تغبر الغذاء والدواء (الاربعة  
 الخالص) ابتلاعه (الطاهر من معدته) وهو جميع الفم ولو بعد جمعه  
 ولو نحو مصطكي اعسر التمر زعمته بخلاف المختلط بطاهر آخر كطوبخة  
 سواك وصبيغ خيط يقتله وبخلاف المتخبر من دم لثته وان ابيض ريقه  
 أفاد ذلك ابن حجر (و) يجب ويشترط (أن لا يمين) أي الصائم (ولو)  
 كان الجنون (لحظة) يجب ويشترط (أن لا يغني عليه) وأما لا يسكر  
 سواء بمدا (كل اليوم) ولو طرأ الانغماس على الصائم نظر فاستغفر  
 جميع النهار فلا يصح صومه والا ان أفاق لحظة من النهار صح (ولا يصح  
 صوم العبدن) أي عيدا الفطر والاضحى بالاجماع ويحرم عليه ذلك وهو  
 اثم لان نفس العبادة من المعصية وفي الصحيح نهي رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحى و فرق بين أن يصومه ما  
 تطوعا أو من واجب أو من نذر فلو نذر صومه لم ينعقد نذره حتى تغسل  
 الامام عن القفال ان الاوقات المنهي عنها لا بد أن تأتي فيها بما ينال الصوم  
 حكى ذلك الحصني (وأيام التشريق) وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر وهذا  
 هو الجديد الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن صيامها رواه أبو  
 داود وفي صحيح مسلم انها أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى وفي القديم انه  
 يجوز للمعتق العادم للهدى أن يصوم أيام التشريق أفاد ذلك الحصني  
 (و) كذا النصف الاخير من شعبان (لعله صلى الله عليه وسلم اذا  
 اتصف شعبان فلا صيام حتى يكون رمضان رواه الترمذي (ويوم الثلث)

والامساك عن الجماع  
 والاستمناء والاستقاء وعن  
 الردة وعن دخول عين جونا  
 الاربعة الخالص الطاهر  
 من معدته وان لا يمين ولو  
 لحظة وان لا يغني عليه كل  
 اليوم ولا يصح صوم العبدن  
 وأيام التشريق وكذا النصف  
 الاخير من شعبان ويوم  
 الثلث

وهو يوم الثلاثاء من شعبان اذا شئت التماس برؤية الله - لال ولم يه - لم من  
 رآه ولم يشهد بها أحد أو أخبر بها عدد من صبيان أو عبيد أو فقة أو نساء  
 أو كفار أقول صهارين يا سر رضى الله عنه من صام يوم الثالث فقد عصى  
 أباهما سم صمعه الترهذى وابن حبان والحاكم اما اذا لم يجد ثوارق يسه  
 ولم يشهد بها أحد أو أخبر بها واحد ممن ذكر فليس اليوم يوم الشك بل  
 هو من شعبان وان أطبق الغم فيحرم صومه لكونه بعد النصف لا لكونه  
 يوم شك قال الحصني ولو صام يوم الشك لم يصح في الأصح قياسا على صوم يوم  
 العيد بجماع التحريم وقيل يصح لانه قابل للصوم في الجملة بخلاف يوم العيد  
 ولو نذر صوم يوم الشك لم يصح في الأصح انتهى (الأن يسه) أى المذكور  
 من النصف الاخير من شعبان ويوم الشك (بما قبله) أى بان يصوم  
 خامس عشره وتاليه ويستقر فلو أفطر بعده يوما ولو بعد ركعة فمريض  
 أو حبيص امتنع الصوم بعده وذلك لان بالوصل ينتفى قصد التحريم لمضان  
 (أو) يصومه (أفشاء) ولو نذر بان شرع في نفل أو أفشده أفاده  
 الزيادى (أو نذر) بان نذر صوم يوم فوافق يوم الشك اما لو نذر صوم  
 يوم الشك ابتداء فانه لا ينعقد لانه معصية كنذر العبدن والقشر بق أفاده  
 الشرفاوى أذ فيحصل صومه للأفشاء أو التذريلا كراهة مسارعة الى براءة  
 الذمة ولان له سببا فجاز كنظيره من الصلوات في الاوقات المكروهة وليس  
 من الاسباب الاحتياط لمضان بالاخلاف أفاده الحصني (أو ورد) وهو  
 ما يعتاد صومه نطقا سواء كان يصر الصوم بان اعتاد صوم الدهر أم يصوم  
 يوما معينا كالاثني والخميس أم يصوم يوما فينظر يوما فوافق صومه ذلك  
 اليوم فله صيامه وثبتت عادة المذكورة بجمرة وجهة ذلك فوله عابيه الصلاة  
 والسلام لا تقدم وارضا ان يصوم يوم ولا يومين الا رجلا كان يصوم يوما  
 فليصمه رواء الشيخان فقله عليه السلام لا تقدموا هو بفتح أوله وثانيه  
 وثالثه والدال مشددة لانه مضارع أصله تنفذهوا ولا يكن حذف منه  
 احدى التماس هكذا ما أفاده همد المكردي والحصني وقال عطية قوله  
 لا تقدموا بفتح التاء أصله بناء من أو بضم التاء وكسر الدال وقوله الا رجلا  
 بدل من الواو وانتهى (ومن أفشده صوم يوم) واحد بان يستمر أهلا

الا ان يسه بما قبله أو افشاء  
 ونذر أو ورد ومن أفشده  
 صوم يوم

للعوم بقية اليوم (من رمضان ولا رخصة له في فطره) بان اثم يسيب  
 الصوم (بجماع) تام ولو لو اطا واتيان بهيمة او ميت وان لم ينزل (فعليه  
 الاثم) أي جزاؤه وهو التعزير (والقضاء فورا) أي بعد امكانه (وكفارة  
 ظاهر) متكررة بتكرار الفساد وان لم يكفر من السابق أي هذه الكفارة  
 مرتبة ككفارة طهارفهي عترة مؤمنة سليمة فان عجز حال الاداء وان  
 قدر حال الوجوب فصوم شهرين متتابعين فانه لم يستطع الصوم أو تبايعه ولو  
 لشدة غلظة أي حاجة الى الوطئ فاطعام ستين مسكينا أو فقيرا كالمدا  
 بما يكون فطرة فاذا عجز عن ذلك كله استغفرت الكفارة مرتبة في ذمته  
 فاذا قدر بعد ذلك على خصلة فعلها لاثم سبب منه بخلاف الفطرة فانها  
 تسقط بالهجز منها وقت وجوبه لاثم سبب منه كما أفاده ابن حجر  
**فصل في النسك** (يجب الحج والعمرة) وحب عينه بقوله تعالى  
 واتموا الحج والعمرة لله بحجرته صلى الله عليه وسلم قال للسائل حج من  
 أيك واعتمر جميعه جمع من الحفاظ منهم الحائض حكاها الرمي (في العمر)  
 وان طال (مرة) واحدة وقد تجب الزيادة لعارض كتذرو قضاء وكذا  
 بالشرع في نفل (على السلم الحرام المكاف المستطيع بما يوصله ويرده الى  
 وطنه فاضلا عن دينه ومسكنه وكسوته اللائقين به ومؤنته من عليه مؤنته  
 مدة ذهابه وايابه) أي واقامته بمكة والمدينة فلا يجب ان يسلي كافر ولو  
 مرتدا قبل الاستطاعة اما بعد ما فلا يسهط ان عنه فان أسلم معسرا استقرا  
 في ذمته بتلك الاستطاعة أو موسرا ومات قبل التمسك فعلا عنه من تركته  
 ولا يجب ان أيضا على رقيق لان منافعه مستحقة لسيده ولا على مجنون وسبي  
 لعدم تكليفهما او خرج بقيد العين وجوب المكافاة فانه على الامة كل سنة  
 أفاد ذلك الرمي (واركان الحج) خمسة أوها (الاحرام) وهونية  
 الدخول في النسك للاجماع ويطلق أيضا على الدخول في حرمة أمور بنية  
 النسك وهذا مرادهم بقوامهم ينفق الاحرام بالنسبة والاول هو المراد  
 بقوام الاحرام ركن أفاد ذلك ابن حجر بقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال  
 بالنيات ولا يشترط نية الفرضية وهي ذلك النية احراما لأنه يمنع من  
 المحرمات ويجب ان يكون الاحرام من الميقات وهو زمان ومكان فزمان

من رمضان ولا رخصة له في  
 فطره بجماع فعليه الاثم  
 والقضاء فورا وكفارة طهار  
**فصل في الحج والعمرة**  
 في العمر مرة على السلم  
 الحرام المكاف المستطيع  
 بما يوصله ويرده الى وطنه  
 فاضلا عن دينه ومسكنه  
 وكسوته اللائقين به ومؤنته  
 من عليه مؤنته مدة ذهابه  
 وايابه واركان الحج الاحرام

الاحرام بالحج من ابتداء شوال الى صبح يوم النحر واما زمان الاحرام  
بالعمرة فجميع السنة الا من بقي عليه شيء من اهمال الحج فلا تنقض عمرته  
ومكان الاحرام صحيح لمن حكمة غربا مكة لاسائر الحرم ومكان الاحرام للعمرة  
من بالحرم الحلال فيخرج من الحرم الى الحلال والجمعة اولى ثم التمتع ثم  
الحديبية (و) ثانیها (الوقوف بعرفة) أي الحضور بجزء من أرض عرفات  
وان كان مارا في طلب آبق ونحوه لانه عليه الصلاة والسلام أمر مناديا  
ينادي الحج عرفة ومعنى الحج عرفة أي معظم اركانه عرفة ويشترط كون  
الحضور بهما بين زوال يوم تاسع ذي الحجة وقبيل فجر يوم النحر وان يكون  
بعدنية الدخول والنسك بالقلب وشروط اجزاء الوقوف ان يكون الواقف  
أهلا للعبادة ولودخل عرفات قبيل وقت الوقوف ونام حتى خرج الوقت  
أجزأه على الصحيح لبقاء التكليف عليه بخلاف المجنون أو ما ذلک الحسني  
(و) ثالثها (الطواف بالبيت) المسمى بالافاضة وبالركن وبالزيارة وبالصدر  
بقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق فيجب كونه بعد الاحرام والوقوف وهو  
أفضل الامكان حتى من الوقوف أعاده ابن حجر وان يكون بعد ان تصاف  
ليلة النحر وشروط صحته ولونه للاستراة كأي الصلاة وطهارة الحدث  
والنجس في البدن والثوب والمسكان الا انه فيهما تتم به السكوى من ذرق  
الطيور بالمطاف حيث لا رطوبة ولم يتهمد المشي على ذلك ولم يمد عنه معذلا  
وقياسه العفو عنه في الثياب أيضا حالة الطواف ولا بد في صحته أيضا من ان  
يسد بالجر الاسود وان يجعل البيت عن يساره نعم يندب استعمال الحجر  
عند ابتداءه قائلا باسم الله والله اكبر اللهم ايمانك وتمديدك بكتابتك  
وفاء يهدك واتباعا لسنة نبيك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وقبله ان  
امكنه تقبيله ويستقبله الى انتهائه ثم يجعل البيت عن يساره ويمشي فاذا  
وصل الى الحجر وامكنه تقبيله قبله ورجلاه قارنا ثم يعود الى حالته الاولى  
ويبتعد عن يساره ثم يمشي فاقبله ويمشي قبل هوده الى حالته الاولى كما  
يفعله كثير من العوام لم تضع طوقه اطوافه في جزء من هواء البيت وان  
يطوف سبعا داخل المسجد ولو بعدا عن البيت غير ان قربه منه أفضل أما ذلک  
الرمي في شرح هدية الناصح ويشترط لاحتها أيضا عدم صرفه كطلب

والوقوف بعرفة والطواف  
بالبيت

غيرهم فان صرفه انقطع ويشترط ايضا ان يمشى فيه ان لم يمشى فيه نسك وفي طواف  
الوداع خلاف واجبات والذي يتجه اعتقاده انه ان وقع عقب النسك لم  
يجب له نية لانه حينئذ من توابع النسك وكالتسليم الثانية من الصلاة  
وحينئذ فلا ينافي كونه ليس من المناسك عند الشافعيين وان لم يقع عقبه  
وجب النية لانه مستقل اما ذلك ابن جرير في فتح الجواد (و) رابعها (السمي  
بين الصفا والمروة) لانه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في المسمى وقال  
يا أيها الناس اسعوا ما ان السعي قد كتب عليكم وشروطه سبعة الاول ان  
يقع بعد طواف صحيح ركن اذا وقف بعرة أو قدوم ما لم يقف بعرة لا غير  
لا يحصره فيها بعد أحدهما الثاني أن يبدأ في المرة الاولى من الصفا وفي  
الثانية من المروة وهكذا الثالث ان يجاوز بعرة جميع المسمى قال الرمي  
ويشترط الصاق الماشي عقبه والراكب حافرا دابته بأصل كل من الصفا  
والمروة الرابع ان يسعي سبعين مرة ولو متفرقة فذهابا من كل الاستخفاف  
المسمى مرة وبأخذ الشاة في العمد بالافل كالطواف الخامس كونه  
في بطن الوادي السادس عدم الصارف عنه كما يفعله جهلة العوام من  
المسابقة السابع ان لا يكون منكوسا ولا معترضا هكذا ما في الشرقاوي  
خلاف ابن جرير حيث قال ويجزئ كونه منكوسا أو كان يمشي القهقري على  
الوجه لان القصد قطع المسافة على أي وجه فرض ويسن فيه المظاهرة  
والسترو المشي وشجرى المسمى والوالاة فيه وبينه وبين الطواف انتهى  
(و) خامسها (الحاق أو التفسير) وكونه ركنها هو المعتمد في ثواب عليه  
وقيل هو استباحة حظيرة لا ثواب عليه افاده ابن جرير ويجب ان يكون من  
شعر الرأس فلا يجزئ شعر غيره ويشترط كونه بعد الوقوف وبعد انتصاف  
ليه النحر قال الرمي وانه ثلاث شعرات تتفا أو تما أو احراقا ومن لا شعر  
برأسه يندبه امرار المسمى على رأسه ولو كان برأسه علة لا يمكن بسببها  
التعرض للشعر من البر الى الامكان ولا يغدى والحلق للذكرا افضل من  
التعصير ولا تنى بالعكس فهاية الحج أي حقه يقنه مركبة من هذه الخمسة  
ففي اختل واحد منها لم يصح حجه ولا يجزئ كونه يدم انتهى (وهي) أي الخمسة  
الاركان (الا الوقوف اركان للعمرة) لانه صلى الله عليه وسلم فعلها ابدا

والسعي بين الصفا والمروة  
والحاق أو التفسير وهي الا  
الوقوف اركان للعمرة



أفاده الرملى (واحدة الاركان) الخمسة (فروض وشروط) عطف  
تفسير (لا بد من مراعاتها) وهي معلومة بما قدمناه في الشرح (وحرم على  
من أحرم) بالتسلط (طبيب) أى استعماله ذكر اكان أو اثنى ولو اثنى في  
بدن أو ما يوصل أو طعام وشراب (ودهن رأس وطية) ولوانتى بدهن وان  
لم يكن مطيبا ولو اثنى على لوق ولا بكره غسل رأسه بنحو خطمى ولا استحمال  
بما لا زينة فيه ولا طبيب فان كان فيه زينة كرهه أفاد ذلك الرملى (وازالة طفر)  
من يده أو رجله (وشعر) من رأس أو غيره بمعلق أو غيره وشجب الذبى  
في ثلاث شعرات أو ثلاثة أطمار ولا سواء كان حامدا أم ناسيا حاملا أم جاهلا  
فلا فدية هنا على مجنون ومغنى عايه وصبي غير عزال ذلك وفي الشعرة  
أو الطفر مد وفي الاثنين مدان والمعدور بنحو قول أو وسع أو حرا وجراحة ن  
بمعلق وفيه أدى أفاد ذلك الرملى (وجامع) سواء كان محرما بجميع أو حمرة  
أو قران وسواء كان في قبل أم دبرى آدمى أم بهيمة بمائل أم لا وتفسد به  
حمرة مفردة وجع ولو قارنا قبل تحلقه الأول وشجب به بدنة على ذكر لا اثنى  
وأما بعد تحلقه الأول فشاة أفاد ذلك الرملى (ومقدماته) أى الجماع كقبلة  
ونظر رأس بشهوة ويجب مجامعة النظر الفدية أفاد ذلك الرملى وقال  
عطية ويجب الدم في المقدمات وان لم ينزل الا في القبلية بمجائز والنظر  
بشهوة فلا يجب الدم وان أنزل (رعدة نسكاح) فيحرم على المحرم أن  
يزوج أو يزوج سواء كان ذلك بالولاية أو بالوكالة وكل نسكاح كالأولى فيه  
محرما أو الزوج أو الزوجة فهو باطل وشجب الزوجة في الاحرام على الأصح  
لكن تسكره ويحوز أن يكون المحرم شاهدا في نكاح الحلالين على الأصح  
وتسكره خطبة المرأة في الاحرام ولا تحرم أفاد ذلك النووي في الإيضاح  
(واصطيداص يدما كقول برى) أو متولد أى مصيد من مأكول وغيره  
على محرم ولو خارج الحرم وعلى داخله ولو حلالا (و) يحرم أيضا (على رجل  
ستر رأسه) ولو بعضه بما يندس أثره كقلنسوة وطبق ثياب إلا أن يحتاج  
لذلك نحو حرا وبرد أو دابة نيجوز مع الفدية أفاد ذلك الرملى (ولابس  
محيط) بخياطة أو غيرها كقصب وخف وحربة للحية وسراويل وتبان  
على الوجه المعتاد لبسه فيه مالم يحتج له ولا يجوز وفيه أدى ولو لم يجد ما يستره

واحدة الاركان فروض  
وشروط لا بد من مراعاتها  
وحرم على من أحرم طبيب  
ودهن رأس وطية وإزالة  
طفر وشعر وجامع ومقدماته  
وعقد نسكاح واصطيداص  
يدما كقول برى وعلى رجل  
ستر رأسه وليس محيط

ليس السر او بل بلا فدية ولا يلزمه قطعها وان أمكن وله ليس خفي لم يستر  
 كعبه حيث فقد نه لا وله ليس قيقاب ومداس معروف وان وجد غيرهما  
 أو أد ذلك الرمي (رعاها) أي ويحرم على المرأة ولو أمة (ستر وجهها)  
 ولو قبل الاطاحة فيجوز مع الفدية ولها أن تسدل على وجهها أو احتجابا  
 بخشبة ونحوها فان سقط على وجهها بغير اختيارها ورؤيته حلالا فلا فدية  
 (وقفاز) أي ليس به وهو شيء يعمل بالكف وهو خاص بالمرأة بمعنى انه يجوز  
 لها لبس غيره من أنواع المحيط والامان الرجل يحرم عليه لبسه ونحوه ذلك  
 ما يعمل لارجل فيجوز لها لبس الخفين في الرجلين وأن أشبه الخفازين  
 والحاصل انه لا يحرم عليها الا الخفازان وستر بعض وجهها بما يهدس سائر  
 سرها ولو غصير محيط كطين وحشيش لاستتره بما ولو حشيشا أفاد ذلك  
 الشرفاوى (فمن فعل شيئا من هذه المحرمات فعليه الاثم والكفارة) أي  
 الفدية لا عقدا تنسكح فلا يجب عليه الفدية لعدم حصول المقصود منه وهو  
 الانعقاد بخلاف باقي المحرمات لانه استمتع بها وهو محرم عليه أفاد ذلك  
 الحصنى وقال الثوري في الابضاح ويجب على المحرم التحفظ من هذه  
 المحرمات الا في واضع العذر التي نهى عنها لغيرها أو ربما ارتكب بعض العامة  
 شيئا من هذه المحرمات وقال أقدي متوهم انه بالترام الفدية يتخلص من  
 وبال معصية وذلك خطأ أصري وجعل في حقه فانه يحرم عليه الفعل وإذا خالف  
 أثم وجبت الفدية وليست الفدية مبيحة للاقدام على الفعل المحرم  
 وجهه هذه القائل كجهالة من يقول أنا أشرب الخمر وازني والحد يطهرني  
 ومن فعل شيئا مما يحكم بتحريمه فقد أخرج حجه من أن يكون مبرورا انتهى  
 (ويزيد الجماع) على ذلك (بالافساد) اذا كان قبل التحلل لا بعدهما  
 وقال الثوري في الابضاح هذا اذا جامع عامدا عالما بالتحريم فان كان ناسيا  
 أو جاهلا بالتحريم أو جرمعت المرأة ~~مكرهة~~ لم يفسد الجماع على الأصح  
 ولا فدية أيضا على الأصح (ووجوب القضاء) أي الاعادة ثانيا لما  
 أفسده ولو تطوعا من قن وصبي فلا حرم بالقضاء عشر مرات وأفسد الجميع  
 زنه قضاء واحد من الاول وكفارة لكل واحد من العشرة ما ذلك ابن حجر  
 (فورا) فان كان الفاسد حمرة فاعادتها فورا طاهر أو جافته فصور في سنة

وعليها ستر وجهها وقفاز  
 فمن فعل شيئا من هذه  
 المحرمات فعليه الاثم  
 والكفارة وي زيد الجماع  
 بالافساد ووجوب القضاء  
 فورا

الافساد بان يحصر بعد الجماع أو قبله ويتعذر المضي فيتجمل ثم يزول الحصر  
والوقت باق فان لم يحصر اعاد من عام قابل أفاد ذلك شيخ الاسلام في فتح  
الوهاب (واتمام الفساد) بأن يأتي بجميع معتبراته ويحتجب بجميع  
منهياته والالزمه دم اسكل من الاقناع جميع من أكابر الصحابة رضي الله عنهم  
بذلك ولا يخالفهم أما ما أفاده ردة ولا يجب اتصافه وان أسلم ووراثتها  
أجبطته بالكلية ولذلك لم تجب فيها كفارة أفاد ذلك ابن حجر في فتح الجواهر  
وذلك لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وغير النسل من العبادات لا يتم  
فاسده للخروج منه بالفساد أفاد ذلك شيخ الاسلام (ويجب) في الحج  
والعمرة (ان يحرم من الميقات) ولومن آخره وأوله أضل ويحرم على  
مريد النسل مجاوزة ميقاته بلا احرام فان فعل لزمه العود ليعر منه الا ان  
يكون معذور الضيق وقت أو خوف طريق أو انقطاع رقة لزم وعليه دم  
الاساءة ولو أحرر مريد النسل بعد مجاوزة ميقاته ثم عاد قبل تلبسه بنسل  
فلادم عليه أو بعده لزمه وغير مريد النسل اذا تجاوزه ثم أراد خيقاته  
موضع ولا يكف العود أفاد ذلك الرملي (و) يجب (في الحج مبيت  
مزدلفة) وواجبه لحظة في النصف الثاني من الليل فان دفعه قبله لزمه العود  
فان لم يعد حتى طلع الفجر لزمه دم (ومنى) وواجبه معظم كل ليلة من ليالي  
التشرى بقى الثلاثة بان يزيد على النصف ولو بطرفة عين تركه لزمه دم وذلك ما لم  
ينفر قبل غروب الشمس في اليوم الثاني والاسقط مبيت الليلة الثالثة  
(ورمى جرة العقبة يوم النحر) ووقته من نصف ليلة النحر ويخرج وقت  
الاختيار بغروب شمس يومه ويندب أخذ سبع حصيات له من المزدلفة  
ليلا (ورمى الجمرات الثلاث أيام التشرى) كل يوم ووقته من الزوال  
ويخرج وقت الاختيار بغروب الشمس ويبقى وقت الاداء الى آخر أيام  
التشرى وعدد الرمي اسكل يوم من أيام التشرى بقى الثلاث احدى وعشرون  
حصاة لكل جرة سبع ويشترط أن يبدأ بالجمرة الكبرى وهي التي على  
مسجد الخيف ثم بالوسطى ثم بجمرة العقبة التي هي اسفل منى وأن يرمى  
حصاة حصاة للمرمى واحدة سبعة اجزاء وأن يكون المرمى هراواً وأن  
يهدى رميا قلو وضع الحجر من غير رمي لم يكف وان تقع في المرمى وهو مجتمع

واتمام الفساد ويجب ان  
يحرم من الميقات وفي الحج  
مبيت مزدلفة ومنى ورمى  
جمرة العقبة يوم النحر ورمى  
الجمرات الثلاث أيام  
التشرى

الحاصل أنه قل الشاخص وقد دخل رمي إلى الهواء فوقع فيه أو شلت  
في وقوعه فيه لم يكف ولو نذر حج عنه بعد حصوله فيه كفي وإذا رمي اليوم  
الثاني ونفر قبل غروب شمس جاز وسقط عنه بيت اللذة الثالثة ورمي  
يومها أفاد ذلك الرمي بفرع شمر وطعمة التفرخ خمسة القول أن ينفرد في  
اليوم الثاني من أيام التشريق الثاني أن يكون بعد الزوال الثالث أن يكون  
بعد رمي يوم النحر واليومين بعده الرابع أن يكون في بيوت اللذة بين قبله يعني  
الخامس أن ينوي التفرغ ووقتها بعد غروب رمي جرة العدة وهو مدرجوه  
إلى حرمي (وطواف الوداع) لمن أراد الخروج من مكة ولو لدون مسافة  
قصيرة فإن تركه ولو لم يخرج من مكة لم يفسد تثنى الخارج للتعيم للعمرة  
أو الخارج للتعزيب لغيره فانه لا طواف عليه لكن يستحب أفاد ذلك الرمي  
فهذه الخمسة واجبات الحج ويجبر الواحد منها بدم قال الشافعي وروى  
هذا الطواف من واجبات الحج يعني على أنه من المناسك والمعتمد  
أنه ليس منها بل يجب على من أراد هراق مكة سواء كان حاضرا أم  
غيره ما هذا أن أراد فراقها لمكان على مسافة قصر وسواء أقامه الإقامة  
فيه أم لا فإن أراد فراقها لمكان دون ذلك نظر أن هذه الإقامة فيه لزمه  
طواف الوداع والا كان خرج للعمرة فلا تنهي (ويحرم صيد الحرمين)  
أي حرم مكة والمدينة أي تعرضه ولو بوضع يد بشرائه وعارية ووديعة  
وأجارة وغصب وكذا أدلة عليه ولو لحلال (ونبات ما على محرم) بالحج  
أو بالعمرة (وحلال) والوج وهو راد بالطائف كالحرمين في حرمة  
التعرض لحيده ونباته قال صلى الله عليه وسلم إن إبراهيم حرم مكة وإن  
حرم المدينة ما بين لابتيها لا يقطع شجرها رواه الشيخان وزاد مسلم  
ولا يصاد صيدها وروى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يختل  
خلها ولا ينفر صيدها ولا يختل خلها أي لا يقطع حشيشها الرطب  
والنخل قال صلى الله عليه وسلم لا يصيد ولا يذبح ولا يذبح أي شجره حرام  
محرم رواه أبو داود والترمذي والبيهقي الأرض ذات الحجارة السود  
(وتريط مكة) على المدينة والوج (بوجوب القدية) مهادوم ما لا غما  
ليس المحامين لأنهم قالوا أناف صيدها فمنه في النعامة بدنة وفي نقر الوحش

وطواف الوداع ويجزم  
صيد الحرمين ونبات ما على  
محرم وحلال وتريط مكة  
بوجوب القدية

وحماره بقرة وفي الغرال متروهي اثنى المعز التي تم لها سنة والاربعة  
عشاق وهي اثنى المعز لم تبلغ سنة والبرقع حفرة وهي اثنى المعز اذا  
بلغت أربعة اشهر وفصلت من امها والحمام شاة وما لا نقل له يحكم بمثله  
عدلان وفيما لا مثل له القيمة وان قطع بنا برطبا أو قلعه ضمنه في الشجرة  
الكبيرة بقرة والصغيرة شاة ويحل أخذ الثبات لعنف أودواه أماه ذلك  
الرملي

**فصل** في وجوب مراعاة الحلال والحرام في المعاملات والانكحة  
(يجب على كل مسلم كتاب) أي بالغ عاقل (ان لا يدخل في شيء) من  
المعاملات (حتى يعلم ما حل الله تعالى منه وما حرم) قال الرملي ومن  
يسع أو يشتري ويتجر يتعين عليه معرفة احكام التجارات وكذا ما يحتاج  
اليه صاحب كل حرفة يتعين تعلمه والمراد الاحكام الطاهرة الغالبة دون  
الفروع النادرة والمسائل الدقيقة انتهى (لان الله سبحانه) تبارك  
وتعالى (تعبدنا) أي كافنا وأمرنا (بأشياء فلا بد) علينا (من مراعاة  
ما تعبدنا به) ولا بد من تحصيل العلم لار طلب العلم ضرورة على كل مسلم  
وانما هو طلب المحتاج اليه أما ذلك الغرالي (وقد احصل البيوع) أي  
التجارة (وحرم الربا) كما قال الله تعالى في كتاب العزيز واحل الله البيع  
وحرم الربا قال سليمان الجعفي يحل بيع ما حل الله لكم الارباح في التجارة  
بالببيع والشراء وحرم الربا الذي هو ريادة في المال لاجل تاحير الاجل  
ودكر بعض العلماء المرق ببيع البيوع والرافض قال باع ثوبا يساوي  
عشرة بعشرين فقد جعل ذات الثوب مقابلا لعشرين فلما حصل  
التراضي حل هذا التقابل صار كل واحد منهما مقابلا للآخر في النهاية  
عندهما فلم يكن أحدهما من صاحبه شيئا بغير عوض أما اذا باع عشرة دراهم  
بعشرين فقد أحل العشرة رائدة بغير عوض ولا يجوز أن يقال  
ان العوض هو الامهال في مدة الاجل لان الامهال ليس مالا حتى يبيع  
عوضا عن العشرة رائدة فقد ظهر المرق من الصورة غير انه (وقد قيد  
الشرع) أي صاحب الشرع وهو الله سبحانه وتعالى (هذه المدة) أي  
المراد (بألا تعجل) أي الذي هو في الآية الشريفة (تقيود) بما يمنع

**فصل** في بيع على كل مسلم  
كتاب أن لا يدخل في شيء حتى  
يعلم ما حل الله تعالى منه  
وما حرم لان الله سبحانه  
تعبدنا بأشياء فلا بد من  
مراعاة ما تعبدنا به وقد أحل  
البيع وحرم الربا وقد  
بيد الشرع هذا البيع بالآلة  
التعرف بتقيود

الفلاس يزيل الحرام كهمى النبي صلى الله عليه وسلم عن التفريق بين  
 الأمة وولدها الذى لم يبر ولمن زنا او كان مجنوناً قبل افاقة فيبطل البيع  
 المصوب بذلك التفريق اجساماً وان رخصت لام أو ابقت أو كانت مجنونة  
 وفاقاً لجلال الباقين في صورة اباي الام وخلافه لا درى في صورة جنون ما  
 لرعاية حق الولد اذ هو الآبق وفاقاً لمجنونة مترقباً كل وقت أما ذلك ان  
 يهر وكهره يبيع الطعام لكارم مكاب اذا علم أو لم يعلم ما كان به من  
 رمضان لا بد ذلك اعانة على العصية (وشروط واركان لا بد من مراعاتها)  
 فلا يصح البيع حيث لم يكن ضمنياً الا بالايحباب من البائع أو من يقوم  
 مقامه ولو هزلاً وهو ما يدل على التملك بالتمن دالة طاهرة كية ذلك  
 وملكتك ووجهك بكذا والقول من المشتري أو من يقوم مقامه ولو هزلاً  
 أيضاً وهو ما يدل على التملك بالتمن دالة طاهرة كاشترت وتملكت  
 ورخصت وخرج بما لم يكن ضمنياً لبيع الغنمى كاعتق عبدك غنى على  
 ألف مثلاً فلا يشترط فيه ايحباب وقبول بل يكفي فيه الاتماس والجواب  
 وكما قال له بعتك ثم اعتقه عتقك وشروط الايحاب والقبول أن لا يطول  
 فصل بينهما عرفاً وأن لا يتخللها كلمة اجنبية ولو عن لا يطلب جواباً ما  
 طال بما يشعر بالأعراض أو يتخلل بينهما ما ذلك لم ينعقد البيع سواء تفرقا  
 عن المجلس ام لا وأن لا يتغير الايحاب قبل القبول وان يقبل وقت  
 الايحاب وأن لا يكون معلقاً الاى شخصاً كان ما لم يكن قد بعتك وفي بعتك  
 ان شئت وأن لا يكون مؤقلاً وان ييسق كل منهما على الاهلية الى تمام  
 العقد وأن يتكلم الشخص سواء كان قبالاً أو موجبا بحيث يسمع من  
 قربة وان لم يسمعه صاحبه ويكون علم ذلك باعلام أو بحمل ربح اليه وشروط  
 المتبايعين البلوغ والعقل وعدم الرق وعدم الطهر عليه به وعدم الاكراه  
 بغير حق فلا ينعقد البيع من صبي ولو عجزاً باذن وابه في اختياره لسقوط  
 بيعه ولا من مجنون ومغنى عليه نعم ينعقد من سكران عاص بسكره  
 وان لم يكن مكافاً ولا من رقيق غيره أذون له ولو مدبراً ومعلقة ساعة بصفة  
 وام وقد اما المكاتب فينعقد منه ولا من مجبور بصفة لسقوط عبارته  
 ولا يشترط تحقق الرشد فينعقد من مجنون الحلال ولا ينعقد من مكروه

ونسب وطواركان لا بد من  
 مراعاتها



وان اعتيد هود منهم ببيع العلم خارج السكورة ان كان أمه في الخلية  
وسبقت له رؤية معتبرة أو ذنوب الرمي و رابعها كونه مملوكا لا ماعدا فلا  
يبيع ببيع مالا يملكه الا باذن مالكه بوكالة او ولاية فابايع مشتركا بغير اذن  
شريكه ببيع في ملكه فقط ولو بايع مال مورثه طائفا بحياته في ان موته أو على  
ظن أنه فضولي في ان ماذوننا في ذلك ببيع وخامسها كونه معلوما عند العاقلين  
قدرا وجنسا وصفة لا من كل وجه الا في السلم فلا بد فيه من معرفتهم ما بها  
من معرفة عدلين غيرهم ما وافرق ان التسليم في المبيع يقطع الخصومة  
ولا كذلك السلم ما نهى عن مأمونة عنده فشرط ماذون ~~ك~~ رابع جميع الهمما  
عند تنازعهما واستثنى من المطلق العلم بصور كبيع حمام البرجين عند  
الاختلاط وماء الشرب دابة وهذه الشروط الخمسة ترجع الى اثنين  
ان يكون مملوكا كالمثقة عابه اذ الطهارة علمت من قبيل الملك والقدرة على  
التسليم والعلم بالمبيع شرطان في العاقل في المعقود عليه أفاد ذلك الشمس  
الرملي والمراد بالعلم ما يشمل غلبة الظن فيدخل ماله واشترى زجاجة بثمن  
كثير يظن اجوهره ولا خيار لذلك لانه يصير بعهده بفضله بعهده من غير  
بحث ولانه صلى الله عليه وسلم لم يثبت الخيار لمن يفتن بل ارشده الى  
اشترائه أما ذلك ابن حجر (فعلى من اراد البيع والشراء أن يتعلم ذلك)  
أي المذكور من القيود والشروط والاركان (والا) يتعلم ذلك (ا) كل  
الربا شاء أم أبى) روى أن عمر رضي الله عنه كان يطفو السوق ويضرب  
بعض التجار بالدرة ويقول لا يبيع في سوقنا الا من يفقهه والا كل الربا  
شاء أم أبى حكى ذلك الغزالي (وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماجر  
الصدق يحشر يوم القيمة مع الصديقين والشهداء) وقال صلى الله عليه  
وسلم من الذنوب ذنوب لا يكفرها الا الله في طلب المعيشة وقال صلى الله  
عليه وسلم من طالب الدنيا حلالا تعففا عن المسئلة وسعيها على عياله  
من عطفها على جاره لقي الله ووجهه كالقمر ليلة البدر وقال عليه السلام عليكم  
بالتيارة فان فيها تسعة اعشار الرزق ~~ك~~ ذلك الغزالي في الاحياء  
(ومأثله) أي الحشر مع الصديقين والشهداء (الا لاجل ما يلقاه من  
مجاهدة نفسه) الامارة بالعصية (وهو اه) وهو ميلان النفس الى ما تستلذه

فعلى من اراد البيع  
والشراء أن يتعلم ذلك  
والا كل الربا شاء أم أبى  
وقد قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الماجر الصدق  
يحشر يوم القيمة مع  
الصديقين والشهداء و  
ذلك الا لاجل ما يلقاه من  
مجاهدة نفسه وهو اه



من الشهوات من غير داعية الشرع (وقهرها على اجراء العقود على ما امر الله والا) يكن كذلك (فلا يخفى ما توقعه الله من تعدد الحدود) أي مجاوزتها (ثم ارفق العقود من الاجارة واقرض والرهن والوكالة والوديعة والعارية والشركة والمساواة وغيرها) من بقية المعاملات كاهبة والصالح والحوالة والفهمان والشفعة والوصية (كذلك) أي كالبيع والشراء (لا بد من مراعاة شرط وطها واركانها) فان كان الاجارة اربعة عاقد وصيغة واجرة ومنفعة وشرط محتما على العاقدين بالمدّة والاجرة وان لا يشترط بها عقد آخر كقول آخر تركت دارى سنة على أن تبعني كذا أو تعرضي كذا أو أن يتصل الشرع في استيفاء المنفعة بالعقد في اجارة الدين الا في اجارة مدّة تلي مدة اجارة سابقة قبل انقضاءها لما لا منفعتها والا في كراء النواصب وان يوجد اربعة واحد ابركها بعض الطريق يقر بركها الماوجر البعض الآخر على التناوب أو يجرها اثنين ابرك كل منهما مدّة معلومة على التناوب ثم يفتسما والا في كراء حيوان اعمل مدّة على ان يتفع به المكثري الايام دون الملبالي والا في اجارة الارض التي لاها الماء قبل انحساره والا في اجارة نفسه اجمع من غيره اجارة دين قبل وقته \* واركان اقرض خمسة عاقد وصيغة ورأس مال وعمل ورجع وشرط \* وان كان بالدرهم والتاثير الخالص وان يكون الربح مشتركا بينهم بحسب الشرط \* واركان الرهن اربعة عاقد ومهرهون ومهرهون به وصيغة وشرط في المهرهون \* وانه عينا يصح بيعها ولو كان مشاطا وفي المهرهون به كونه دينيا ولو منهعة متعلقة بالذمة كما اذا ازم انسان ذمة آخر حمله الى مكة في أول ثم ركض ارسله الاجرة وخاف من هربه فطلسه به رهنا فانه يصح \* وان كان الوكالة اربعة وكل وكيل وموكل فيه وصيغة لكن لا يشترط القبول لفظا ويشترط في الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه بملك او ولاية وفي الوكيل صحة اشرته التصرف لنفسه وفي الموكل فيه اذ ملك الموكل حالة التوكيل الولاية عليه وان يكون قابلا للتبایه فخرج العبادات والحد ودود دخل بفرقة الزكاة والكفارة وبيع الاتصيا وفي الصيغة اللفظ من أحد الجانبين والدفع من الآخر واركان الوديعة

وقهرها على اجراء العقود على ما امر الله والا فلا يخفى ما توقعه الله من تعدد الحدود ثم ان بقية العقود من الاجارة واقرض والرهن والوكالة والوديعة والعارية والشركة والمساواة وغيرها كذلك لا بد من مراعاة شرط وطها واركانها

أربعة مودع ووديع وودعة وصيغة وشروط في المودع والوديع مامر في موئل  
 ووكيل فلا يودع محرم صيدا ولا كافرا نحو محض أو عبد مسلم وشروط  
 في المودع المودعة كونها محترمة ولو نجسة ككتاب ينفع ولو حبة مروان لم تنفع  
 بالانقلاب بخلاف غير المحترمة ككتاب لا ينفع وآلة لهو وشروط في الصيغة  
 اللفظ من أحد الجانبين والفعل من الآخر أو اللفظ منهما ما عدا لا يكفي  
 غير ذلك \* وأركان العارية أربعة معبر ومستعبر ومعار وصيغة \* يكفي  
 اللفظ من أحد الطرفين والفعل من الآخر وشروط في المعيران يكون  
 بالغيا عاقلارا شبيها وفي المستعير تعيين والطلاق تصرف وفي المعار  
 انتفاع مباح مع ثمنه ولا يضمن ما تلف من ذات المعار وصفته باستعمال  
 ما دون قيمته فلو عارث خصاؤه باللبنة لم يضمن ما انشقق منه أو انحق وان  
 ذهب جميعه وموت الدابة ~~سكنا~~ الخاق الثوب وتقرح ظهرها وعرجها  
 باستعمال ما دون قيمته وكسره سيفا اعاره ليقابل به كالتسجاة \* وأركان  
 الشركة خمسة عاقدان ومعهود عليه وعمل أي ذكره وصيغة وشروط في  
 المساقدين اهلية توكيل وتوكل وفي المعهود عليه كونه متليسا نقدا أو  
 غيره خايط بعضه ببعض قبل عقد بحيث لا يتميز أو كونه مشاعا ولو تقوما  
 وفي العمل مصلحة بحال ونقد بانظر الماعرف وفي الصيغة لفظ يشعرباذن  
 في شجارة \* وأركان المساقاة ستة عاقدان وعمل وشروط وصيغة ومورد وشروط  
 في المورد كونه نخلا أو غنبا مريثيا معينا يبدع عامل مغروسا لم يبدع صلاح  
 ثمره وفي العمل أن لا يشترط على العامل ماليس عليه وان يقدر بزم معلوم  
 يثمر فيه الشجر غالبا كسنة أو أكثر كالأجارة أماد ذلك شيخ الاسلام  
 (وعقد النكاح يحتاج الى مزيد احتياط) وهو الاخذ بما وثق الوجوه  
 (وتثبت) وهو الاخذ بما هو اجمع لاصول الاحكام وابعدهن شوائب  
 التساويلات لا نه يحتاط للنكاح لا يحتاط لغيره (حذرا مما يترتب) أي  
 يتضرع (على فقد ذلك) أي المذكور من الشروط والاركان وهو فساد  
 النكاح المؤدى لازنا المؤبد وجود ولد الزنا والتوارث الفاسد وقطع الولاية  
 وغير ذلك \* فأركان النكاح خمسة زوجة وزوج وولي وشاهدان  
 فالصيغة هي ايجاب من الولي وقبول من الزوج ويشترط في الزوج

وعقد النكاح يحتاج الى  
 مزيد احتياط وتثبت حذرا  
 مما يترتب على فقد ذلك

الثلاثة شروط الحل والتعيين والخلو من تسكاج ومدة وفي الزوج خمسة  
شروط الحل والتعيين والاختيار والعلم بحمل المرأة وأن يعرف  
أسماء ونسبها أو ميثاق في الولي اختيار رقة ممانع وكفر وفسق وضباورف  
وجنون وطبق وفي الشاهدين أن يكونا أهلبا لشهادة وأن يسعها العهد أنما  
ذلك المداين

**فصل في المنهيات من البيع** (يحرم الربا) هو من أكبر الكبائر  
بعد الزنا والزنا بعد القتل والقتل بعد الشرك بالله فأكبر الكبائر الشرك  
ثم القتل ثم الزنا لأن فيه الحسد ثم الربا أفاد ذلك عطية ثم أبطل من الربا قوله  
(فعله وأكاه وأخذته وكتابه وشهادته وحيلته) وهو الخلق في تدبيره أي  
إذا اختل الشرط لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله كل ربا وموكله وكتابه  
وشاهد رواده لم يقوله كل ربا بالمد أي آخذ وقوله وموكله أي عطية  
وقوله وكتابه أي كاتب الوثيقة وقوله وشاهد أي حاضر وان لم يستشهد  
والا ولأن أشداغنا من الآخرين لأن الواقع منها مجرد الاقرار على العصبية  
بخلاف الاوabin أفاد ذلك الشرفاوي (وهو) أي الربا (يسع أحد التدين) أي  
الذهب والفضة (بالآخر نسبة) أي لاجل وان قصر وان حل في الجنس  
وسمى هذا ربا الله وكما يكون هذا في مختلف الجنس يكون في تحدي  
الجنس كما علم مما سبق يأتي مثال ذلك بعثنا هذا الذهب برطل فضة مؤجل  
بدرجة مثلا كما أفاد ذلك عطية والدرجة أربع دقائق (أو) يسع ذلك (بغير  
تقايض) أي بتأخير قبض العوضين أو قبض أحدهما وره في هذا ربا اليد وكما  
يكون هذا في مختلف الجنس يكون في تحدي كذا أشار إلى ذلك بقوله (أو)  
يسع ذلك (بجنسه) كذهب بذهب (كذلك) أي بالنسبة أو بغير تقايض (أو)  
يسع ذلك (بجنسه) (متفاضلا) أي مع زيادة أحد العوضين على الآخر ويسمى  
هذا ربا فضر أي الزيادة ولا يكون إلا في متحدى الجنس كدينار بدينارين  
أو مختلف الجنس فلا يضر فيه التفاضل ومن ربا الفضل ربا القرض وهو  
كل قرض جرنفا للقرض فهو ربا كأن شرط عليه أن يرد في قرض دينار  
دينارين أفاد ذلك الشيخ عطية ومن ربا القرض الفاروق المعروفة فهي  
حرام باطلة لا بحيلة بأن يقول مثلا وضعت الأرض عندك على هذه

**فصل في بيع الربا**  
وأكله وأخذته وكتابه  
وشهادته وحيلته وهو يسع  
أحد التدين بالآخر نسبة  
أو بغير تقايض أو بجنسه  
كذلك أو متفاضلا



ابن آدم وجده وذاجنس الربوي من الجانبين اذ لاريا في الحيوان وخرج  
 مالو كان الابن فيه ما واتحد جنس ما وكانا كواين كشاة ابون بماله اذ  
 لا يصح ويجوز بيع ابن بحيوان ولو ما كولا ان لم يكن في ضرعه ابن يقصد  
 بالحلب لكونه من جنس ذلك الابن وذلك بان لم يكن في ضرعه ابن او كان  
 لسكن من غير جنس ذلك الابن كبيع ابن بقربشاة لابن في ضرعهما أو فيه ابن  
 فان كان من جنسه كبيع ابن بقريصة في ضرعه ابن لم يجز للربا اذ ذلك  
 الاسلام والشرقاوي (و) يحرم بيع (الدين بالدين) للغير عن بيع  
 السكائي بالسكائي أي النسبة بالنسبة قال أبو عبيد صوريته ان يسلم الرجل  
 الدراهم في طعام الى أجل فاذا حل الاجل يقول المدين ليس عندى طعام  
 ولكن يعنى اياه الى أجل فهذه نسبة انقلبت الى نسبة فلو قبض الطعام ثم  
 باعه منه أو من غيره لم يكن كالشائبكالى أفاد ذلك أحمد الفيوحي في الصباح  
 (و) يحرم أيضا (بيع الفضولي) وهو من ابس مال الكاد ولا ولا وكلا  
 ولا ما ذون له فلا يصح بيعه وان أجاز له المالك وكذا ساثره صرفاته وفي القديم  
 وحكى من الجديد أيضا انها موقوفة على رضا المالك ان أجازها فذنت والا  
 فلا فاذ ذلك الشرقاوي (و) يحرم أيضا بيع (مال المير) قبل العقد حذرا  
 من الغرر أي الخطر لما روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم غنى عن بيع الغرر  
 أي البيع المشتمل على الغرر في المبيع قال الحصص وفي صحة بيع ذلك  
 قولان أحدهما انه يصح وبه قال الاثمة الثلاثة وطائفة من أئمةناهم  
 البغوي والرويان والجديد الاظهر انه لا يصح لانه غرر انتهى (و) بيع غير  
 المكلف (و) البيع (عليه) أي غير المكلف لا شرط العا ديانعا  
 أو مشتريا اطلاق تصرف أى نفوذه (و) يحرم بيع (مال سبعة فيه)  
 ولا يصح بيعه ولا شراؤه فاخذ المال في مقابلته من باب كل اموال الناس  
 بالباطل وقد غنى الله تعالى عنه فمن ذلك بيع العقارب والحيات والتحل  
 ونحو ذلك ولا نظرا الى منافها المعدودة من خواصها ولا يجوز بيع  
 الغراب ونحوه ولا نظرا الى الريش لاجل الثبل لانه ينجمس بالانفصال وكذا  
 لا يجوز بيع السموم ولا نظرا الى دسه في طعام السكاروا ما يفسد به بعض  
 الملوكة في دس طعام المسلمين فهذا من الافعال الخبيثة قال الله تعالى ومن

والدين بالدين وبيع الفضوا  
 ومالم يره وبيع غير المكلف  
 وعليه ومالا متفعة فيه

قتله مؤذنة عمدا فجزاؤه وجهه بخالدها فيها وغضب الله عليه وادته وأعدله  
 هذا عظيم ما أفاد ذلك الحصني (أولا قدرة له على تسليمه) سواء كان  
 المجز حيا كبيع الفضل والابقا وشريا كبيع الثمن المرهون بغير  
 إذن المرفق إذا كان المرهون مقبوضا فإنه ممنوع من تسليمه شرعا إذ لو جاز  
 ذلك لبطلت فائدة الرهن أفاد ذلك الحصني (أولا صيغة) وإنما شرطت  
 لأن البيع ممنوط بالرضا لقوله صلى الله عليه وسلم إنما البيع عن تراض  
 رواه ابن حبان والرضا خفي فاعتبر بما يدل عليه من اللفظ فلا يصح بيع  
 بمعاطاة ويرد كل وجوب ما أخذ بهما أو بدله أن تلف وقال الشيخ عظمة  
 والبيع بها حرام من الصغائر فيكفرها الوضوء والاستغفار ونحوهما ولا  
 مطالبة عليه في الآخرة بالمبيع والتمن لوجود الرضا بل عليه اتم الاقدام  
 فقط فإذا لم يكفر عوقب عليه فيها (و) يحرم أيضا (بيع ما لا يدخل تحت  
 الملك كالحر) قال بعضهم ولما نفى رحمه الله تعالى قوله أن الحر يبيع في  
 الذي لزمه حكم ذلك الشرقاوى (والارض الموات) أى المسربة وهى  
 التى لم تسم رقطة أى لم يتيقن حيازتها فى الاسلام من مسلم أو ذمى وليس  
 من حقوق عامر ولا حقوق المسلمين لقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا  
 فيما تملك ولا عتق الا فيما تملك ولا بيع الا فيما تملك رواه الترمذى (و)  
 يحرم أيضا (بيع المجهول) فلا يصح بيع أحد ثوبين بثلاثة ما ولا يبيع  
 بأحدهما وان تساوت قيمتهما ما ولا يمل غذا البيت برا أو برة ذى الحصاة  
 ذهبيا والخل ان ملء البيت وزنة الحصاة مجهولان أو بألف دراهم  
 ودنانير للجهل بعين المبيع فى الاولى وبعين الثمن فى الثانية ويقدره فى  
 الباقي أفاد ذلك الشرقاوى (والنجس كالسكب) ولو معلما ويجوز نقل  
 اليد عن النجس بالدراهم وطريقه أن يقول المستحق له اسقطت حتى من  
 هذا بكنافة قول الآخرة قلت أفاد ذلك الباجورى (وكل مسكر) أى  
 نجس كخمر ولو محترمة قال ابن حجر فى فتح المبين ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه  
 (و) يحرم بيع كل (محرم كالطنبور) قال عظمة هو بضم الطاء كافى  
 المختار أى وكالزمار بكسر الميم فلا يشتري لانه زمار أو سفارة وإذا رأى  
 ذلك وجب عليه كسرها انتهى وذلك لانه لا نفع بانك نفعامة قصودا فى الشرع

أولا قدرة له على تسليمه أو  
 بلا صيغة ويباع ما لا يدخل  
 تحت الملك كالحر والارض  
 الموات ويباع المجهول  
 والنجس كالسكب وكل  
 مسكر ومحرم كالطنبور

وقال ابن حجر ولو كان ذلك من ذهب فيكون بذل المال في مقابلته مائة ما وانما  
 مع بيع اثناء الاقدانه يجعل استعماله الحاجة بخلاف آيات المالا هي انتهى  
 أي فلا نظر الى انتظار رضاها لانها بيثانها لا يقصد منها غير المعصية  
 كانه على ذلك شيخ الاسلام (ويحرم بيع الشيء الحلال الطاهر على من  
 يعلم انه يريد أن يبيع فيه) كبيع نحو عنب لمن يتخذه خمرا ولو اسكاف  
 وسلاح لمن يقتل به نفسه أو غيره قتلا محرما ويوصى لمن يتخذه خرا مبروشبكة  
 لمن يصطاد بها في الحرم ومملوك أمر دلسن حرف بالانجور فيه وأمة ان  
 يتخذها اغناء محرم وثوب الحر للباس رجل بالضرورة وحصل تحريم بيع  
 ذلك ان ذكر اذا تحقق أوطن انه يفعل ذلك فان شئت فيه أو توهه فطالب بيع  
 مكره وهذا لا يقتضي البطلان الا اذا باع السلاح لحربي وانما محرم هذا  
 البيع لانه يتسبب في الحرام فكل تصرف يؤدي الى معصية حرام كما افاد  
 ذلك الشرقاوى (و) يحرم (بيع الاشياء المسكرة) سواء كانت نجسة  
 أو طاهرة كالخمر والبنج والافيون والحشيشة المسكرة السقي يا كاهما  
 الحرافيش (و) يحرم (بيع المعيب بلاظهار عيبه) أي سواء كان  
 المعيب ظاهرا أو باطنا والمراد بالباطن ما يفسد الاطلاع عليه والظاهر  
 خلافه بأن لا يكون داخل الباطن ومن الظاهر نفع لحسم المأكولة ولو حية  
 كاهم وظاهر لهولة الاطلاع عليه ولومع الحياة أفاد ذلك الرمي في النهاية  
 فظاهر عيب المبيع واجب فان اخفاه كان ظاهرا غاشا والغش حرام وكان  
 تاركه للنصح في المعاملة والنصح واجب ويدل على تحريم الغش ما روى انه  
 صلى الله عليه وسلم مر برجل يبيع طعاما فأعجبه فادخل يده فراهي ففقال  
 ما هذا قال أصابته السماء فقال فهلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس  
 من غشنا فلا يفسد منا ويدل على وجوب النصح بالظهار العيوب ما روى أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم لما بايع جريرا على الاسلام ذهب ليعتصم به فذهب  
 ثوبه واشترط عليه النصح لكل مسلم فكان جريرا اذا قام الى الساعة يبيعها  
 بقرع يوبها ثم خبره وقال ان شئت فخذ وان شئت فارتل فقبيل له انك اذا  
 فعلت مثل هذا لم ينفكك بيع فقال انا يا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم على النصح لكل مسلم ذكر ذلك الغزالي (ولا تصح تسعة زكاة ميت ولا

ويحرم بيع الشيء الحلال  
 الظاهر على من تعلم انه يريد  
 أن يبيع به وبيع الاشياء  
 المسكرة وبيع المعيب بلا  
 اظهار عيبه ولا تصح تسعة  
 زكاة ميت ولا

يسع شئ منها لم توف أي نقص (ديونه) التي لزمته (ووصاياه) أي  
وما لحق بها كما تعلق بالموت وأبرج نجر في مرض الموت فتنقذ ذلك من  
ثلث الباقي بعد الدين (و) مالم (تخرج أجرة حجة وعمرة) ان كانا  
واجبين (عليه إلا أن يباع شئ) أي من التركة (لقضاء هذه الأشياء)  
وأنما قدمت هذه الأشياء على الإرث لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها  
أولدين وقد عيما المصلحة الميت كما في الحياة (فالتركة كرهون بذلك) أي  
المذكور من الأشياء تتعلق الحقوق بتلك التركة (كرفيق جسي)  
الكاف لانه نظير فان ارش الجنانية تعلق برقبته ولو بعد الفقه على دية قوله  
(ولو بأخذ دانق) وهو سدس درهم غاية لقوله ولا تصح تسعة تركه ميت  
فالمصواب أن يكون هذا بعد المغيث فسر قوله كرفيق جسي بقوله (لا يصح  
بيعه) أي الرقيق (حتى يؤدي ما برقته) مما لزم عليه (أو) إلا أن  
يبيع شئ (بأذن الغريم) أي صاحب الدين (في بيعه) أي ذلك الشئ  
قال هب الله الشنشوري في شرحه على الرحبية واعلم انه يتعلق بتركة  
الميت خمسة حقوق مرتبة أولها الحق المتعلق بعيب التركة كالزكاة  
والجنانية والرهن فيقدم على مؤن التجهيز والثاني مؤن التجهيز بالمعروف  
فإن كان الميت فاقدا للمال فتجهيزه على من عليه نفقته في حال الحياة فإن تعذر  
ففي بيت المال فإن تعذر على أغنياء المسلمين وهذا في غير الزوجة وأما  
الزوجة التي تجب نفقة فتجهيزها على الزوج الميسر ولو كانت غنية  
والثالث الدين المرسل في الذمة فهي مؤخرة عن مؤنة التجهيز والرابع  
الوصية بالثلث فبادونه لأجنبي وإلخامس الإرث انتهى (ويحرم) السوم  
على سوم غيره لقوله صلى الله عليه وسلم لا يسوم الرجل على سوم أخيه رواه  
الشيخان وهو خبر بمعنى النهي والمعنى فيه الإيذاء وهو (أن يفتر رغبة  
المشتري) بأن يقول له رد المبيع حتى أبيعك خيرا منه بهذا الثمن أو مثله  
بأقل منه (أو البائع) بأن يقول له استرد المبيع لا شتره منك بأكثر (بعد  
استقرار الثمن) بالتراضي به صريحا ولا بد أيضا بعد التراضي به من المواعد  
على إيفاع العقد به وقت كذا أو لواقع عليه ثم اقترقا من غير مواعد لم يحرم  
السوم حينئذ وخارج بآية استقرار الثمن مالم كان المبيع يطاف به على من يزيد

يسع شئ منها لم توف ديونه  
وصاياه وتخرج أجرة حجة  
وعمره أن كانا عليه إلا أن  
يسع شئ لقضاء هذه الأشياء  
فالتركة كرهون بذلك كرفيق  
جسي ولو بأخذ دانق لا يصح  
بيعه حتى يؤدي ما برقته أو بأذن  
الغريم في بيعه ويحرم أن  
يفتر رغبة المشتري أو  
البائع بعد استقرار الثمن



فيه فلا يحرم ذلك (ليبيع) أي المفتر (عليه) أي المشتري في الصورة الأولى  
 (أو يشتري) أي المفتر (منه) أي البائع في الثانية (و) التفتير (بعد  
 العقد في مدة الخيار) أي خيار الجاهل أو الشرط (أشد) حرمة وإذا  
 وذلك كان يأمر المشتري بالتفتير (ليبيع) أي المبيع بأقل من ثمنه أو خيرا  
 منه بمثل ثمنه أو أقل أو يأمر البائع بالتفتير (ليبيع) أي المبيع بأكثر من ثمنه وذلك  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض حتى يبتاع أو يذر  
 وحتى لا تقليل و يبتاع بمعنى يشتري أي حتى يتم الشراء والا فهو قد وقع  
 والشراء على الشراء ميسر على ذلك أفاد ذلك الشرفاوي (و) يحرم مع علم  
 التحريم احتكارات وهو (أن يشتري الطعام) من غر وزيد وكل مجزئ  
 في الفطرة وكذا قوت الهائم (وقت الغلاء والحاجة) عرفا (اجب)  
 أي لمسلم ما اشتراه من الطعام (ويبيعه باغلا) أي باكثر مما اشتراه  
 حاجة أهل محله أو غيرهم اليه وإن لم يشتره بقصد ذلك لقوله صلى الله عليه  
 وسلم لا يحتكر إلا خاطئ أي آثم نعم إن خيف في السنة الثانية جائحة نصيب  
 الزرع فله أمساك قوت السنة الثانية أيضا ويبيع الفضل إما احتكار  
 طعام غيره قوت واحتكارات لم يشترط كغلة ضيعته أو اشتراء وقت الرخص  
 أو وقت الغلاء لنفسه وعياله أو لبيعه لا بأكثر أو يبيعه بأكثره وجاهل  
 بالنهي فلا يحرم والا ولي يبيع ما فضل من كفاية عونه سنة أفاد ذلك ابن حجر  
 في فتح الجواد (و) يحرم الخبز وهو (أن يزيد في ساعة) أكثر من  
 ثمنها وليس قصده أن يشتريه بل (ليغريه) فيوقعه في شرائها ولو  
 كان التغريب لزيادة ليساوي الثمن أقبحة والمعنى في تحريمه الأذى  
 ولا خيار للمشتري ولو كان الخبز موافقا من مال السلعة ومن يزيدها  
 لتفريطه بعدم مراجعته لأهل الخبرة ونأمله ومثل ذلك في الحرمة مدح  
 السلعة بالكذب يرغب فيها أفاد ذلك شيخ الإسلام في الفتح والتحرير والشيخ  
 الشرفاوي (و) يحرم (أن يفرق بين الجارية) أي الأمة وان ردت  
 (وولدها قبل التمين) وهو هنا بحيث يفهم الخطاب ويرد الجواب وإن لم يبلغ  
 سبع سنين بخلاف ما في الصلاة ومثل الولد الصغير البالغ المحنون فلا يجوز  
 أن يفرق بينه وبين أمه قبل الإفاقة سواء كان التغريق يبيع أو بآلة بعد

ليبيع عليه أو يشتريه منه  
 وبعد العقد في مدة الخيار  
 أشد وأن يشتري الطعام  
 وقت الغلاء والحاجة اجب  
 ويبيعه باغلا وأن يزيد في  
 ساعة ليغريه وأن يفرق  
 بين الجارية وولدها قبل  
 التمين

بيعهم الا انها يسع في المعنى أو بردي عيب بان وجد باحدهما عيب أو بغير  
 عرفه لا يخوف رخ لانه لا يسمى سفر في اعرف وهذا لا يختص بالامة  
 وفرعها بل يجري في الحرة وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم من فرق بين  
 والده وولدها فرق الله بينه وبين احبته يوم القيامة أى في الموقف أو عند  
 القيام من القبر أو في الجنة ويحوزا التفريق بينهما أبو قف وعثق ووصبة  
 كان أو مسمى بالغروع وبقي الاصل للورثة فتسبح ان مات موسى بعد ان يميز  
 والاتبين بطلانها افاد ذلك الشيخ طيبة مع شيخ الاسلام في الشرح وقال  
 الشرفاوى وكذا بين الدابة وولدها حتى يستغنى عن الابذبحه انتهى (و)  
 يحرم (أن يغش) بضم الغين قال عبد الوهاب في المنع السنية وقد روى مسلم  
 عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرف في السوق على صبرة طعام  
 فادخل يده فيها فالت بل لا نقال ما هذا يا صاحب الطعام فقال يا رسول  
 الله أصابته السماء قال أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ثم قال  
 صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا انتهى وقال الغزالي والغش حرام في  
 البيوع والصنائع جميعا ولا ينبغي ان يتهاون الصانع بعمله على وجه لو عمله  
 غيره لما ارتضا له نفسه بل ينبغي أن يحسن الصنعة ثم يبين عيبها ان كان فيها  
 عيب فبذلك يتخلص انتهى (أو يخون) كأن يخلف وعده (في السكبل  
 والوزن والذرع والعد) قال الغزالي فينبغي ان يكبل كما يكتمال قال الله تعالى  
 ويل للطففين الذين اذا اكنا الواعى الى الناس يستوفون واذا كالوهم  
 أو وزنهم يخسرون ولا يخافون من هذا الا بان يرجح اذا اعطى وينقص اذا  
 اخذ اذا العدل الحق في لا يتهم ورفايسة ظاهر بظهور الزيادة والنقصان فان  
 من استقصى حقه بكامله يوشك ان يتعداه ثم قال والتشديد في أمر الميزان  
 عظيم والخلاص منه يحصل بحجة ونصف حجة وفي قراءة عبد الله بن مسعود  
 رضى الله عنه لا تطغوا في الميزان وأقيموا الوزن باللسان ولا تخسروا الميزان  
 أى لسان الميزان فان الثقة باللسان والرجحان يظهر بعمله انتهى (أو يكذب) بان  
 لا يصديق في سعر ذلك الوقت وقد قال صلى الله عليه وسلم البيعان اذا صدقا  
 ونهيا بورك لهما في بيعهما واذا كتما وكذبا نزلت بركة بيعهما ذكر  
 ذلك الغزالي (و) يحرم (ان يبيع) الشخص (القطن أو غيره من

وان يغش أو يخون في السكبل  
 والوزن والذرع والعد أو  
 يكذب وان يبيع القطن  
 أو غيره من

البضائع) جميع بضاعة بكسر الباء وهي ما تعدل للتجارة (ويقترض) أي  
 يعطى ذلك الشخص القرض (المشترى) معه (فوقه) أي الزائد من البيع  
 (دراهم) مفعول نارا يقترض وأما بالظن للشرح فهو بدل من القرض  
 (ويزيد) أي ذلك الشخص المقرض أي يجعل الزيادة (في ثمن تلك البضاعة  
 لاجل) ذلك (القرض) يحرم أيضا (أن يقترض) أي الشخص  
 (الحائلك) أي النساج (أو غيره من الأجراء) جميع أجبر (ويستخدمة)  
 أي يجعل المقرض الحائلك خذامه (بأقل من أجره المثل لاجل ذلك  
 القرض ويسمون ذلك) أي المذكور من المعاملة (الربطة) لأن  
 القرض في هذه الصورة يربط من أخذه فلا يشتري بذلك بضاعة غير  
 المقرض ولا يستخدم غيره (أو يقترض) الشخص (الحرائين إلى رقت  
 الحصاد ثم يبيعون) أي الحرائون (عليه) أي المقرض (طعامهم  
 بأضع) بلواو ثم الضاد المجمة أي بأنقص (من السعر) بكسر السين أي  
 القيمة (قايلا ويسمون ذلك) أي المعاملة (المقضى) لأن الدين  
 يقضى بذلك الطعام قال شيخ الإسلام في الفتح ونسب اقراض بشرط جزئها  
 للمقرض كور زيادة في القدر أو الصفة وكما جعل القرض صحيح كزمن نهب  
 والمقترض على ما قول فضالة بن عبيد رضى الله عنه كل قرض جرم مفعلة فهو  
 ربا والمعنى فيه أن موضوع القرض الأرفق أي الانفاق والإعانة فإذا شرط  
 فيه لنفسه حقا خرج عن موضعه فتح حقه فلوردا زيدا درا أو مفعلة فلا شرط  
 فحسن لقوله صلى الله عليه وسلم إن خياركم أحسنكم قضاء رواه مسلم  
 ولا يكره للمقرض أخذ ذلك انتهى (وكذا جملة) أي بعض صور (من  
 معاملات أهل هذا الزمن) الذي هم فيه العسيان وخارجت فيه الأشياء  
 عن موضوعها (وأكثرها) أي المعاملات (خارجة عن قانون الشرع) أي  
 أصله (فعلى مريد رضا الله سبحانه) تبارك وتعالى بكسر الراء (وسلامة  
 دينه ودينه) من شوائب الفساد والحرام (أن يتعلم ما يحل وما يحرم من  
 عالم) بالشريعة الظاهرة والباطنة (ورع) وهو من يجنب الشهوات  
 خوفا من الوقوع في المحرمات قال الرملي ومراده -م بالورع المحمود ليخرج  
 غيره فقد رأى هم رجلا يعرفون بيبية فقبته وقال إن من الورع ما يقبته الله

البضائع ويقترض المشتري  
 فمعه دراهم ويزيد في ثمن  
 تلك البضاعة لاجل القرض  
 وأن يقترض الحائلك أو غيره  
 من الأجراء يستخدمه بأقل  
 من أجره المثل لاجل ذلك  
 القرض ويسمون ذلك  
 الربطة أو يقترض الحرائين  
 إلى وقت الحصاد ثم يبيعون  
 دايه طعامهم بأضع من  
 السعر قايلا ويسمون ذلك  
 المقضى وكذا جملة من  
 معاملات أهل هذا الزمن  
 وأكثرها خارجة عن قانون  
 الشرع فعلى مريد رضا الله  
 سبحانه وسلامه دينه ودينه  
 أن يتعلم ما يحل وما يحرم من  
 عالم ورع

انتهى (ناعم) وهو من يخاف العمل من شوائب الفساد (شفيق على دينه) وهو من يصرف الهمّة الى ازالة المكروه عن الناس (فان طلب الحلال فريضة على كل مسلم) قال الغزالي وروى ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال طلب الحلال فريضة على كل مسلم وقال صلى الله عليه وسلم من سعى الى هبالة من حل فهو كالجاهل في سبيل الله ومن طلب الدنيا حلالا في عفاف كان في درجة الشهداء وقال صلى الله عليه وسلم من اساب مالا من ما ثم فوصل به رحما أو صدق به رأيا فقه في سبيل الله جمع الله ذلك جميعا ثم قدّمه في التاروق قال صلى الله عليه وسلم كل لحم نبتمن حرام فانارأولى به انتهى

**فصل في النفقات وما يكرهها (يجب على المورس) عا أو كسب ما قبل من مؤنته ومؤنة زوجته وخادمها وخادمه وام ولده في يومه وليلته (نفقة أصوله المعسرين) ولا فرق في ذلك بين الذكور والاناث ولا بين الوارث وغيره ولا فرق بين اتفاق الدين واختلافه اسكن بشرط عصمة وحرية (وان قدروا) أي الأصول (على الكسب) أي ولو كان كسبهم واسعا جدا قال الحصني \* فرع لو كانت الام تقدر على التكساح لكثرة الطلاب فلا تسقط من الابن نفقتها فلو تزوجت سقطت ولو اشترت لم يلزم الولد نفقتها قاله الماوردي والله أعلم انتهى (و) يجب أيضا على من ذكر (نفقة فروعه اذا اعسروا أو عجزوا عن الكسب لصغرا أو زمانه) أي أو جنون أو مرض وانما اشترط العجز عن الكسب في الفروع دون الأصول لان الفروع مأمور بمصاحبة الأصل بالمعروف في قوله تعالى وسأحبهم في الدنيا ما عرفوا وليس منها تكليف الكسب مع كبر السن ولعظم حرمة الأصل قال الحصني \* فرع \* لو كان لابن مال غائب لم يلزم الوالد أن ينفق عليه فرضا وقفا فان قدم ماله رجع عليه بما أنفق وان لم يأذن له الحاكم اذا قصد الرجوع وان هلك المال لم يرجع بما أنفق عليه من حين التلف قاله الماوردي والله أعلم \* فرع ثان \* نفقة القريب لا تنفد ربل هي بقدر الكفاية وتختلف بالكبر والصغور الزيادة والرغبة انتهى (ويجب على الزوج نفقة الزوجة) بالتمكين التام فيجب بذبح كل يوم على معسر في فجرة وعلى من بهرق ولو**

ناعم شفيق على دينه فان طلب الحلال فريضة على

كل مسلم

فصل في ما يجب على المورس

نفقة أصوله المعسرين وان

قدروا على الكسب ونفقة

فروعه اذا اعسروا أو عجزوا

عن الكسب لصغرا أو زمانه

ويجب على الزوج نفقة

الزوجة

موسر السكونه مكانا أوه مضام طعام ولا فرق فيه بين كون الزوجة  
 ذميمة أو أمة أو مربية أو رقيقة في النسب أو القدر وعلى متوسطه  
 ونصف وعلى موسر مدان من غالب قوت المحل للزوجة ولا تنقطع نفقة  
 الزوجة بمضي الزمان بلا اتفاق بل تصير بسا في ذمة الزوج لا ساء معاوضة  
 في مقابلة التسكين بخلاف نفقة القريب فامان تنقطع دون لا ساء معاوضة  
 (و) يجب أيضا على الزوج (مهرها) أي الزوجة ذميمة مبرر يوطئ وإن  
 حرم لو فوعه في حبض أو دبر ولو بدون انتشار لاستيفاء مقابله وهو الوطئ  
 بخلاف استدخال المني فانه لا يتقرر بذلك ويتقرر أيضا موت لا ساء معاوضة  
 قبل الوطئ ولو يقتل في نكاح صحيح لا انتهاء العقد به والمهر عطية من الله  
 تعالى لا في مقابلة شيء لأن الزوجة تستمتع به كما يستمتع بها بل أكثر إذ  
 استمتعها بقضاء شهوتها وبتردد الذكرك في فرجها وبسرمان المني فيها  
 واستمتاعها بالاولين فقط والمهر لا في مقابلة شيء وأما قولهم لاستيفاء مقابله  
 فهو أمر بمحسب الظاهر (و) يجب أيضا (عليه) أي الزوج (لها)  
 أي للزوجة (متعة) وهي مال في مقابلة الوحشة كما قاله شيخنا أحمد  
 الأخرأوى والوحشة هي الانقطاع وبعد ذلك القابض المحنة (أن طلقها)  
 قال الله تعالى وللطائعات منافع بالمعروف قال الحصني والفرقة ضربان فرقة  
 تحصل بالموت فلا يوجب متعة بالاجماع قال التووي وفرقة تحصل في الحياة  
 كالطلاق فإن كان قبل الدخول نظر إن لم يشطر المهر فلهما المتعة وإن  
 تشطر فلا متعة لهما على المشهور وإن كان بعد الدخول فلهما المتعة على  
 الاظهر وانما كمال طلاق على الصحيح واعلم ان المتعة يستوي فيها المسلم  
 والذمي والحر والعبد والحررة والامة وهي في كسب العبد وليسيد الامة  
 كالحر ويستحب في المتعة أن لا ينقص عن ثلاثين درهما وأما الواجب فإن  
 تراعى ما يشئ مدلتوانة أرها قدرها القاضي بإحتماده على الصحيح ويعذر  
 حاله ما على الصحيح ويجوز أن تزداد المتعة على نصف مهرها على الصحيح  
 قول يشترط أن لا تزيد على النصف من صداقه أو قول آخر يشترط أن  
 ينقص عن النصف والله أعلم انتهى (و) يجب (على مالك العبد  
 والهبة ثم ذمتهم وأر لا يكافهم من العمل إلا بطريقه) لقوله صلى الله

ومهرها وعليه لها متعة إن  
 طلقها وعلى مالك العبد  
 والهبة ثم ذمتهم وإن لا يكافهم  
 من العمل إلا بطريقه

عليه وسلم للأولئك طعنه وكسوته ولا يكاف من العمل ما لا يطيق رواه  
 مسلم في ملكه بدأ وأمة لرمه نفقته قوتاً وأدماً وكسوة وسائر المئون سواء  
 كان ذكراً أو مدبراً أو أم ولد وسواء كان صغيراً أو كبيراً وسواء كان  
 زنياً أو أحياً أو سليماً أو سواه كان حرّاً أو مملوكاً أو مستأجراً أو أنقاه أو مومي  
 بمنفعته أبداً أو معاراً أو كسواً أو مستحق القتل بجرأته أو ردة أو غيره مما  
 أذلت سقط كعائته بذلك لأن قتله بنحو يبعه تعذيب يمنع منه لأن السيد يملك  
 كسبه ونصرفه فلم يمتد مؤنته بغير الكفاية ويعتبر في الشرع بغيره وزمادته  
 ولا يكاف من العمل ما لا يطيق على الدوام وإذا استعمله ليلاً أراحه نهاراً  
 وبالعكس ويرحمه في الضيق وقت الضيالة نعم لو كانه الإهمال الشاقة  
 في بعض الأيام جاز وعلى المملوك ذكره كان أو أمتى بذل المجهود وترك  
 التمسك والله أعلم ولا يجب عليه مؤنة عبده أو أمتة كذلك يجب عليه نفقة  
 دابته سواء الصغيرة والكبيرة والمتنفع بها أو غيرها بجزءها وإن كان لا بد أن  
 تسكون محترمة وسواء في ذلك العلف والسقي نعم يقوم مقام ذلك أن يخلها  
 لترعى بنفسها إن كانت ممن ترحى وتسكن في ذلك تلعب الأرض وتحمى ولم  
 يكن مانع من تلج وغيره ولا بد من إيرادها إلى الماء ولا يحمل إرسالها كما  
 بقوله كثير من الجهال ولا يجوز أن يكلف العبد فوق طاقته لا يجوز ذلك  
 للمسلم لا يجوز أن يجهل أو يبرها ما لا تطيقه على الدوام بخلاف ما  
 كلفها الإهمال الشاق في بعض الأيام فيجوز في الصحيحين أنه عليه الصلاة  
 والسلام قال عدت امرأة في مرة حبستها حتى ماتت فدخلت فيها النار  
 فلا هي أطعمتها وسقيتها ذهني حبستها ولا هي تركتها تأكل من خشاش  
 الأرض والخشاش الحشرات أما ذلك الحصى والرمي والشرقاوى (و)  
 يجب أن (لا يضرمهم بغير حق) بأن يضرب العبد دوابهم بغير ذنب أو  
 يضرمهم في الوجه فإن ضرب الوجه حرام مطلقاً سواء لادعى أو لغيره قال  
 صلى الله عليه وسلم إذا ضرب أحدكم فليجنب الوجه رواه البخاري وغيره  
 (ويجب على الزوجة طاعته) أي الزوج (في نفسه) في الوطئ والاستمتاع  
 (الإسلامي) كالوطئ في حال الحيض والنفس وفي الدبر لا يجب الطاعة  
 في ذلك بل يحرم عليها تمكينه من نفسه ما فيه لأنه حينئذ إعانة على المعصية

ولا يضرمهم بغير حق ويجب  
 على الزوجة طاعته في نفسها  
 إلا ما لا يحل

فلا يسمى منعها ذلك نشوزا وكذا المنع لغير كعبالة ولو كانت بالنسبة  
 لها فقط بحيث لا تمنع له الزوجة وكرضي بها يضر منه الوطني « ومع  
 ليس من النشوز الشتم وبذا ذة اللسان لهما تأثم بإذنه ونسحق التأديب  
 فيؤذيها الزوج بنفسه ولا يرفع الامر الى القاضي لان في رفعها اليه مشقة  
 ومارا وتكيد الملاصقة فيما بعد وتوحيش القلوب ولو مكنت من الجماع  
 ومنعت من بقية الاستمتاع فتحكم بنشوزها وتسقط نفقتها حتى الحصى  
 ذلك من تصحيح النووي (و) يجب (أب لا تصوم) أي تطوعا ورجها حاضر  
 فانه حرام الا بانه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة ان تصوم ورجها  
 شاهد الا بانه رواء الشيطان ويستثنى من ذلك عرفة وعاشوراء لانهما  
 تادران في السنة مرة كما افاد ذلك المدايني (و) يجب ان (لا تخرج من  
 بيته) أي التي سكنتم الزوجة (الا بانه) فان الخروج من حيزه يبعد  
 نشوزا الا بعد ركخوف من انه دام المسكن أو غيره وكاستفتاء لم يفهم الزوج  
 عن خروجها والزيارة لاهلها وهداياهم في غيبتها عن البلد فلا يبر ذلك  
 نشوزا بخلاف ما اذا كان الزوج في البلد

فصل في الصفات المحمودة والمذمومة (من الواجبات القلبية الايمان  
 بالله) أي بوجدانيته وبصفاته الثبوتية والسلبية قال على المذيري في القصة  
 الوفية « فائدة « اركان الايمان اربعة ان يعلم ان الله تعالى واحد لا ثاني له عالم  
 لا جهل به قادر لا يحزمه عادل لا يجير به انتهى (وبما جاء عن الله) من  
 الامر والنهي (والايمان برسول الله) بأن يقر بأن سيدنا محمدا  
 رسول الله ونبيه (وبما جاء عن رسول الله) من الاحكام قال الله تعالى وما  
 آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ومعنى فخذوه فامتثلوا امره  
 (واتصديق) بأن يقول القلب رضيت بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم  
 (والاخلاص) في العمل وهو تعفية القلب من الرياء قال الفضيل بن  
 عياض ترك العمل لاجل الناس رياء والعمل لاجلهم شرك والاخلاص  
 ان يوافيك الله من سماعك الرمي (واليقين والاحلاص وهو العمل لله  
 وحده) المناسب ان هذا تفسير للاخلاص واما المناسب لتفسير اليقين  
 فهو كما فسره الشمس الرمي بقوله بأن يعتقد بغيره دين الاسلام اعتقادا

وان لا تصوم ولا تخرج من  
 بيته الا بانه  
 فصل في الواجبات  
 القلبية الايمان بالله وبما  
 جاء عن الله والايان برسول  
 الله وبما جاء عن رسول الله  
 واتصديق واليقين  
 والاخلاص وهو العمل لله  
 وحده

جائز ما خالها من الشكوك مع النطق بالشهادتين وقال عقب ذلك وهذه  
 حقيقة المؤمن المحكوم بإيمانه وشجانه من الخلود في النار انتهى (والندم  
 على المعاصي) بأربعين عليها وفيه إن ما وقعت منه لم تقع (والتوكل  
 على الله) قال الرمي وحقيقته ترك الاعتماد على ما سوى الله تعالى  
 (والمراقبة لله) وهي استدامة علم العبد بالاطلاع الرب عليه في جميع أحواله  
 (والرضا عن الله) وهو سرور القلب بما قضى الله تعالى ولو كان مرا  
 (وحسن الظن بالله) قال صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى من علم أي ذو  
 قدرة على مغفرة الذنوب غفرت له ولا أبالي ما لم يشرك بي شيئا رواه الطبراني  
 وغيره كذا في البدر المنير وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال حسن الظن من حسن العبادة رواه الترمذي وعن أنس  
 رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تعالى  
 يا ابن آدم إنك مادموتني ورحوتني غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي يا ابن  
 آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتني غفرت لك على ما كان  
 منك كذا في جلاء القلوب وقال الغشني فالرجاء حسن الظن بالله في قبول  
 طاعة ووقت لها أو مغفرة سبقة بتمها انتهى (و) حسن الظن (بخلق  
 الله) وهو ترك سوء الظن بالغير بلا قرينة تقتضيه أذهو الحامل على اللبس  
 وهو إشارة المستزئ بلسانه بما يفهمه ما ذلك الرمي وطريقه عدم  
 الاصغاء للسامعي أي الواثي والتمام كما قاله صاحب جلاء القلوب وقال  
 سفيان الثوري الظن ظنان أحدهما الثم وهو ان يظن ويتكلم به والآخر  
 ليس باثم وهو ان يظن ولا يتكلم حكاية البغوي (ونعظيم شعائر الله) أي  
 أعلام دينه والمراد بالشعائر المواضع التي يقيم فيها الدين فإذا ذلك سليمان  
 الجمل (والشكر على نعم الله) وهو ذكر النعمة وذكورها طمها معا كما  
 أفاده سليمان الجمل وقال الرمي وهو الثناء على المنعم في مبالغة انعامه  
 ويكون باللسان والجوارح والقلب فشكر اللسان التحدث بالنعم للثناء على  
 الله تعالى وشكر الجوارح استعمالها في طاعة الله تعالى واجتناب  
 معاصيه انتهى (والصبر على أداء ما أوجب الله) وهو حبس النفس على  
 مشقة أدائه (والصبر عما حرم الله تعالى) وهو حبس النفس على مشقة

والندم على المعاصي والتوكل  
 على الله والمراقبة لله والرضا  
 عن الله وحسن الظن بالله  
 وبخلق الله وتعظيم شعائر الله  
 والشكر على نعم الله والصبر  
 على أداء ما أوجب الله  
 والصبر عما حرم الله تعالى



اجتهاده قال سليمان ان الجمل والع بر على ترك المعاصي طاعة الله (و)  
 الصبر (على ما ابتلاه الله) من المصائب وهو حبس النفس عن الجزع  
 وقال صاحب التعريفات وهو ترك الشكوى من الم البلى لغير الله انتهى  
 لقوله تعالى واصبر على ما اصابك ان ذلك من عزة الامور وعزم الامور  
 محكمها وتغنوا ويكفي في فضل الصبر خبر الشيخين اه صلى الله عليه وسلم  
 قال ما اهل على احد شيئا هو خيرا واوسع من الصبر حكمه الشمس الرمي  
 (والثقة) أي الاعتقاد (بالرزق) وهو ما ساءه الله الى الحيوان فانتفع به  
 بالفعل فشم الما كقول وديره مما انتفع به افاده عبده السلام والمراد بذلك  
 الوثوق بالله ورجاء الرزق منه لان رؤية الرزق من الكسب حقيقة كغير  
 كما افاده الصبي قال صلى الله عليه وسلم ان الرزق ايتطلب العبد كما يطلبه  
 اجله رواء المتيق وغيره (واتم التمس) فان قالت لا تتعم هذه الشهوة  
 اسكني تتوجه الى الطاعة فارغ القلب أو قالت لا ارفق على نفسك في العبادة  
 لتدوم عايتها أو أكثر من العبادة لتفوز باله رجات العلى أو نحو ذلك فاتهمها  
 بان الله بها الى الخيانة لان مرادها بذلك الخديعة والكر (وعدم الرضا عنها)  
 أي النفس بارضاها ونعمها - وهو رأس العبادة واول مراتب  
 السعادة وتذليل الخروج عن التمس هو النعمة العظمى لانها اعظم  
 حجاب بين الشخص وبين الله وقد سئل بعض الاشياخ عن الاسلام فقال  
 ذبح النفوس بسيف الخائفة هذان اضافة المشبهة بالثبته أي بحالفة  
 النفوس المشبهة تلك الخائفة بالسيف الصارم لان السيف آلة للجهادة  
 الكفار والمخالفة آلة للجهادة النمرس وقال سهل بن عبد الله ما عبد الله  
 بشئ مثل مخالفة النفس والهوى أما ذلك الباجوى (وبغض الشيطان)  
 بان لا يطيع أمره ونهييه (وبغض الدنيا) تبع الله تعالى فان الله تعالى لم ينظر  
 اليها منذ خلقها الشدة بغضه لها والمراد بالدنيا ما زاد على الحاجة الشرعية  
 (وبغض أهل المعاصي) بان يسكرهم الى فعلهم المعاصي ولا يرضى بذلك  
 (ومحبة الله) ومعناها استدامة طاعته واجتناب مخالفتها افاد ذلك الرمي  
 (وكلامه) بان لا يسكر شيئا بما فيه ومن علامة محبته كثرة تلاوته اذ من  
 احب شئ أكثر من ذكره (ورسوله) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن

وهو على ما ابتلاه الله به والثقة  
 بالرزق وانهم النفس وعدم  
 رضا عنها وبغض الشيطان  
 وبغض الدنيا وبغض أهل  
 المعاصي ومحبة الله ومحبة  
 رسوله

احدكم حتى يكون الله ورسوله احب اليه مما سواه ما ومن علامة محبته  
 صلى الله عليه وسلم لم الاقترابه واستعمال سنته وانساع أقواله وافعاله  
 وامتناله او امره واجتناب نواهيه والتأديب بأدابه في سره ويسره  
 ومنسطه ومكرهه أفاد ذلك الرمى (والصحابة) لقوله صلى الله عليه وسلم  
 الله الله في أمهاتي لا تتخذوهم غرضا فمن احبهم فحبني أحبهم ومن ابغضهم  
 فببغضي ابغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن  
 آذى الله يوشك ان يأخذه ومعنى ايداء الله فعل ما يباذى منه ادلا يجوز عليه  
 التآذي تعالى الله عن ذلك أفاد ذلك الرمى (والآل) وهم اهله صلى الله  
 عليه وسلم وذو قرابته وقدرى من ابي هريرة انه قال جاءت بنت أبي اوب  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الناس يقولون انت بنت  
 حطب الثار فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غضب فقال ما بال  
 أقوام يؤذونني في قرابتي ومن آذاني فقد آذى الله و (الانصار) وهم الاوس  
 والخزرج افاده عطية لقوله صلى الله عليه وسلم آية الايمان حب الانصار  
 وآية التغافل بغض الانصار ذكره الرمى (والصالحين) جمع صالح وهو  
 القائم بحقوق الله تعالى وحقوق عباده ومحبيهم وهي المبل اليهم لا تكون  
 الا بالسلوك على طريقهم التي هي سبيل الله تعالى ادع الى سبيل ربك كذا  
 في مفتاح فلاح المبتدين وقال سيدنا عبد الله بن علوى الحداد رضي الله عنه  
 ونفعنا به في كتابه النهاية الدينية والدعوة النامية (مامعناه) قيل  
 سمي ذلك حدادا مع انه لم يكن حدادا لانه جاء اليه رجل بدوى يريد ان يصالح  
 سكيته معه اى يحرمها فامادخل عنده وسأله عن الحداد فآخذ رضي الله  
 عنه منه السكينة وجعل يقام في يده ثم اعطاه اياها فآخا على الوجه الذي  
 اراده فسعى عنده ذلك بالحداد وقيل سمي حدادا لكونه يحدد القلوب من  
 شهوة ذكره بالجلالة فصار حدا في الولاية والاكرام \* قوله مامعناه  
 ما ذكره موصوفة في محل نصب مفعول القول افعال وهو مفعول به عند  
 الجمهور موصوفة ولم يطلوا عند ابن الحبيب وقوله مامعناه تدأو حبره جملة  
 ما به وهو قوله (وهذه اوصاف يجب ان يتحلى اي يتزين بها) اي  
 بالوصاف (و يتصف بها كل مؤمن وهي) أي الاوصاف (قوله) اي مقوله

والصحابة والآل والانصار  
 والصالحين وقال سيدنا عبد  
 الله بن علوى الحداد رضي  
 الله عنه ونفعنا به في كتابه  
 النهاية الدينية مامعناه  
 وهذه اوصاف يجب ان  
 يتحلى بها ويتصف بها كل  
 مؤمن وهي قوله

رضي الله عنه (قبل هذا) الكلام (بقابل) أي بكلام يسير (ان  
 يكون خاشعا) أي متواضعا لله بقلبه وجوارحه (متواضعا) بان لا يرى  
 انفسه فضلا على احد بل يراها مذنبية مجرمة فاجرة مقصرة ويترف بالخطايا  
 والآثام قال عبد الوهاب الشعراني في تنبيه المغترين وكان مسروعة بن الزبير  
 رضي الله عنه ما يقول عليكم بالتواضع فانه نعمة عظيمة ولا يحسدكم احد  
 ما انتهي (خائفا) من عذاب الله تعالى وقال العلماء ينبغي ان يكون  
 الخوف اكثر في حال الصحة ليكون ازجر من العاصي وفي حال المرض ينبغي  
 ان يكون الرجاء لرحمة الله تعالى اكثر حتى يحسن ظنه بالله عند الموت كذا  
 في جلاء القلوب (وبجلا) بكسر الجيم أي خائفا من وقوعه في المهلكات  
 (مشقفا) أي صار فاللهمة الى ازالة المسكروه عن الناس (من) اجل  
 خشية الله تعالى زاهد في الدنيا قاله ترك الحلال قاله الرمي وقال  
 صاحب التعريفات الزهد هو بغض الدنيا والاعراض عنها وقيل هو ترك  
 راحة الدنيا طلب الراحة الآخرة وقيل هو ان يخلو قلبك عما خلت منه يدك  
 انتهى (قانه باليسير منها) أي من الدنيا قال صاحب التعريفات  
 القناعة في اللغة الرضا بالقسمة وفي اصطلاح اهل الحقيقة هي السكون  
 عند عدم المسالوات انتهى وقال الرمي القناعة هي العسرة بها الحياة  
 الطيبة في آية النخل (منقلا لفاضل) أي الزائد (عرجانه) يومه  
 وليته (عما في يده) أي سواء كانت الحاجة لنفسه او لمونه وللفاضل  
 عن كسونه ووفاء دينه ان صبر على الاضاقه والا كره افاد ذلك شيخ الاسلام  
 قال عبد الوهاب بن احمد في البدر المنير انفق ما في الجيب يأتي ما في الغيب  
 وقال صلى الله عليه وسلم اذا وسع الله فاعس واوراه البخاري وقال الفشتي  
 نقل عن العلماء يستحب ان ايسر ثوبا جديدا ان يتصدق بالثوب العتيق  
 (تاجها عباد الله تعالى) أي داعيا لهم الى ما فيه الصلاح ونهاياهم عما فيه  
 الفساد لما ورد لا يكمل ايمان المرء حتى يحب لاشيه ما يعيب لنفسه ولان  
 التصحيفة فرض فاية وانها لازمة على قدر الطاقة اذا علم التامع ان  
 الله يرضى به ويطلب امره وفي كلام ابن حجر لا يشرط للملوكية بوله  
 حكاه شيخنا يرمي في فتح القادر المريد (شققا عليهم) مما يضرهم وحائبا

قبل هذا بقابل ان يكون  
 خاشعا متواضعا خائفا وجلا  
 مشقفا من خشية الله تعالى  
 زاهدا في الدنيا قانعا باليسير  
 منها منقلا للفاضل من  
 حاجته عما في يده تاجها عباد  
 الله تعالى مشققا عليهم

عليهم بالاحسان اليهم قال عبد الوهاب الشعراني وكان عبد الله بن عمر رضي  
الله عنهما يقول يراد في ثمن الدار اذا كان جارها طلق الوجه حلوا لسان  
وقد كان ابو مسلم الخولاني من المبائعين في التخليق بالرحمة حتى انه ربما  
كان يبرأ القوم فلا يسلم عليهم و يقول اخاف ان يحتقروني فلا يردوا علي  
... هيا غوا بسبي وكان ابو عبد الله الانطاكي رحمه الله تعالى يقول  
... من الناس الوقوع في عرضك بكسر العين اي نفسك اذا راؤك فلا  
يجمع بهم رحمة لهم الا في اوقات الصلاة وكان ابو عبد الله المعافى يقول من  
لم يظفر له عصا بعين الرحمة فقد خرج من طريق الحق وقد ... كان معروف  
السكر يخرج رحمه الله اذا رأى طاعة يادعاه بالمغفرة ورجاله الرحمة وكان الحسن  
البصري يقول من علامات الابدال كثرة الشفقة والرحمة لعامة المساكين  
وكان معروف السكراني يقول من قال كل يوم اللهم ارحم أمة محمد اللهم  
اصح أمة محمد اللهم فرج عن أمة محمد كتبته الله من الابدال (رحمياهم)  
قال عبد الوهاب الشعراني وكان مطرف بن عبد الله يقول من لم يجد عنده  
للعصاة فليدع لهم بالتوبة والمغفرة فان من اخلاق الملائكة انهم يستغفرون  
لمن في الارض وقد كان شقيق البلخي يقول من لم يرحم الرجل السوء فهو  
اسوء حاله ومن ذكر عنده رجل صالح فلم يجد له كربة حلالة فهو رجل  
سوء وكان ميمون بن مهران اذا سمع بقوم ظلموا في بعض انفسار الارض  
يمرض لاجلهم حتى يصير يعاد كانهما المرضى فاذا قبل له قد فرج الله عنهم  
يزول مرضه لو قته انتهى (أمر ابنا معروف) الشامل للايمان وقول الحق  
ومكارم الاخلاق وصلة الرحم (ناهيا عن المنكر) بحسب قدرته مع  
الامن على نفسه أو ماله فعلى ذلك اذا اتته باليد أو وسطه باللسان حيث يحجز  
عن الاول واضعفه بالقلب حيث يحجزهم او ذلك اذا كان المنكر مجرما  
عليه أو اعتقد الفاعل تخريبه أو أذ ذلك الرعي (مسارعا في الخيرات)  
أي مبادرا وسابقا الى ادايتها (ملازمة للعبادات) أي مداوما على طاعة  
الخالق أو طاعة عامها تسمى بالاستقامة (دال على الخير) أي مرشدا  
وكاشفا عليه قال عليه السلام من دله في خير فله مثل أجر فاعله ورواه مسلم  
عن ابن مسعود وقال أيضا الدال على الخير كفاعله أخرجه البزار وغيره

أمر حياهم أمر ابنا معروف  
ناهيا عن المنكر مسارعا  
في الخيرات ملازمة للعبادات  
دال على الخير

(داعيا الى الهدى) أى الرشاد (ذاصمت) وهو السكون مما لا يقنعه من  
 سكل ما لا يتعلق بذكره مصلحة أماده الرمل (وثودة) بضم التاء وقع  
 الهمزة بوزن رطبة أى تقبت وترفق من غير عجلة (ووقار) بفتح الواو أى  
 خضوع وذل (وسكينة) أى طمأنينة قال عبد الوهاب الشعراني ومن  
 كلام أمير المؤمنين صلى الله عليه وسلم انتهى طول العبد في الدنيا  
 وعشرين سنة وينتهي عقله في ثمان وعشرين سنة وما بعد ذلك  
 الى آخر عمره عما هو شارب انتهى فعلم ان كل من كان قليل العقل  
 لا يصلح ان يكون داعيا الى الله تعالى لان الذى يفعله احسن من الذى  
 يصلحه وكان ابن عباس رضى الله عنه لما يقول من صار يثرب ما يقول  
 قبل النطق فهو واعقل الناس انتهى ما حكاه الشعراني (حسن الاخلاق)  
 سيما عند الغضب فانه الرمل وهو جمع خاق بضم الخاء المججمة أى طبع  
 لقوله صلى الله عليه وسلم وخالق الناس بخلاق حسن وكان أمير المؤمنين  
 همر بن الخطاب يقول ان الرجل يكون فيه تسعة اخلاق حسنة وواحدة  
 سيئة فيغلب ذلك الواحد التسعة فانه واكثر اللسان وقد سئل الحسن  
 البصري مرة عن حسن الخاق المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم  
 وخالق الناس بخلاق حسن فقال هو السخاء والعفو والاحتمال وقد  
 سئل أمير المؤمنين صلى الله عليه وسلم عن ذلك أيضا فقال هو موافقة الناس  
 في كل شئ ما عدا المعاصي ذكر ذلك عبد الوهاب الشعراني في تنبيه المغترين  
 (واسع الصدر) بأن يكون حليما لا غليظا (ابن الجانب) وفي الحديث  
 الذى فيه الامرية سوية الصغوف ولينواى بداخراهم وفى القرآن  
 العظيم ولو كانت قضا غليظ القلب لا تضوا من حولك اذا علمت ذلك  
 فاعلم ان من جملة الذين اذا دخلت على جماعة يذكرون الله تعالى ان تذكر  
 معهم كهيئتهم في الصورة بطريقة الشرح وكذلك تواقعهم في ذكرهم  
 الذى لقنوه حين دخلوا في الطريق من نفي أو اثبات ولا تقول ان هذه  
 الكيفية ليست طريقة شجنا كما يجمع في ذلك كثر من الناس فيقوتهم  
 الاجرم وقوتهم في الجفاء وعظ الطبع فاعلم ذلك واحمد عليه ما ذكرنا  
 الشعراني (مخفوض الجناح) أى ملين الجانب بالتواضع والتذلل

داعيا الى الهدى ذاصمت  
 وثودة ووقار وسكينة حسن  
 الاخلاق واسع الصدر ابن  
 الجانب مخفوض الجناح

(للمؤمنين) رواه قتادبة (لا متكبيرا) أي على من دونه قال القرطبي فكل من يرى نفسه جبراً من أحد من خالق الله فهو متكبر (ولا متجبراً) أي متأثراً ومتسكبراً (ولا طامعاً في الناس) قال الشاعر من الوافر  
 وإياك الطامع والالهي \* فكم أعنية جعلت منية  
 (ولا حريصاً على الدنيا) أي راغباً فيها مجتهداً (ولا مؤثراً لها) أي مقدماً عليها على الآخرة قال عبد الوهاب الشعراني ومن أخلاق القوم رضى الله عنهم تقديم إهمال الآخرة دائماً على إهمال الدنيا فيقدم أحدهم ورده بعد صلاة أصبح على سائر مهماته كما يقدم التهجيد في الليلة الباردة على نومه تحت الصاف انتهى (ولا جامعاً للمال) قال عبد الوهاب الشعراني وقد كان إبراهيم بن أدهم رحمه الله تعالى يقول لا يكمل مقام العفيف إلا برفض الدنيا وعدم تقديم نفسه فيها على إخوانه إلا أن يكون أحوج منهم وكان عيسى عليه الصلاة والسلام يقول لا يكون الرجل صالحاً حتى يتساوى عنده الذهب والقراب انتهى وقال صلى الله عليه وسلم من جمع المال من غير حقه سلطه الله على الماء والطين رواه البيهقي حكاه عبد الوهاب بن أحمد في البدر المنير (ولا مانعاً له) أي المال (من حقه) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مكتوب على باب الجنة استحرام على الجبيل ومانع الزكاة والديوث والديوث هو الذي يرضى بالعبيد على أهله ذكر ذلك أبو الليث في الجواهر وقال صلى الله عليه وسلم إن الله جواد يحب الجواد رواه الترمذي وقال الذهبي قريب من الله وقريب من الناس وبعيد من النار والجبيل بعيد من الله وبعيد من الناس وبعيد من الجنة والجبل منع الواجب واستصعاب العظيمة وقيل من أعطى البعض فهو رضى ومن أعطى الأكثر فهو جواد ومن آثر غيره فهو مؤثر ومن لم يبدل شيئاً فهو جبيل ذكر ذلك في شرح الكوكب الوفاة (ولا ظناً) أي قاسياً بغير حق الخلق خشن الكلام (ولا جافياً لهم) أي للمؤمنين والجفا من قبض الصلة كما في القاموس قال صلى الله عليه وسلم زغباً تزددها رواه البزار (ولا غليظاً لهم) والغلاظة في القلب ضد الرقة والقول الخشن أو العنف (ولا عمارياً) أي طامعاً في القول في فضاله ومفسر الأسماء ولا يكون

للمؤمنين لا متكبراً ولا متجبراً  
 ولا طامعاً في الناس  
 ولا حريصاً على الدنيا  
 ولا مؤثراً لها على الآخرة  
 ولا جامعاً للمال ولا مانعاً من  
 حقه ولا ظناً ولا جافياً لهم  
 ولا غليظاً ولا عمارياً

المراء الا اعتراضا بخلاف الجدل فانه يكون ايذاء واعتراضا (ولا يجادل)  
 واصل الجدل الخاصة بما يشغل من ظهور الحق وفسوح الصواب ثم  
 استعمل على مقابلة الادلة الظهورية بها وهو محمود ان كان الوقوف على  
 الحق والافحام كآفة الفوضى في الصباح قال صلى الله عليه وسلم  
 ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه الا اوتوا الجدل رواه أحمد وغيره أي اذا  
 أراد الله اضلالهم فلا بد من اعطائهم الجدل بالمعقول ذلك  
 في الجدل المتبر (ولا يخافها) أي مخالفا في الخصومة ليستولى به مالا أو حقا  
 مفصودا (ولا قاسيا) أي في القلب بأن يقبل الموضع الملائم لا لا وجد  
 على قسوة القلوب كثيرة قال تعالى فويل للقاسية قلوبهم وقال صلى الله  
 عليه وسلم انما يرحم الله من عباده الرحماء رواه أبو داود وغيره (ولا ي  
 الاخلاق) قال في تنبيه المغترين وكان أبو حارم رحمه الله يقول ان من سوء  
 الخلق في الرجل أن يدخل على أهله وهم في سرور فيصيحكون فينفرون  
 خوفا منه ومن سوء خلقه أيضا هروب الهرة منه وسوءه إذا كلبه السلطان  
 خوفا منه وكان صفيان الثوري رحمه الله يقول من خطب امرأته وهو يعلم  
 من نفسه سوء الخلق فليعلمها بذلك ولا تخشها انتهى (ولا يضيغ الصدر)  
 قال علي رضي الله عنه من صمت ثمره سقم بدنه ومن قلد وره مات قلبه  
 (ولا مداهنا) قال صاحب انوار ينابيع المداينة هي أن ترى منكرا  
 وتقدر على دفعه ولم تدره حفظا لحائب مرتكبه أي يكوه سدي قلبك  
 أو حبيبتك أو جانب غيره أو تفتنه بمبالاة في الدين انتهى وقال صاحب  
 القماموس والمداينة الظاهر خلاف ما انهم صكوا لادهان انتهى  
 (ولا مخادعا) والمخادع ارادة المكره من حيث لا يعلم (ولا غاشيا) والغش  
 هو عدم الاخلاص في النصيحة والظاهر خلاف ما ظهر (ولا مقدما  
 للاغنياء على الفقراء) قال عبد الوهاب الشعراني وقد كان عبد الله  
 ابن عباس رضي الله عنهما يقول أتباع الانبياء في كل زمان الفقراء  
 والمساكين دون الاغنياء والمتكبرين وكان عبد الله ابن المبارك يقول  
 التعزز على الاغنياء تواضع فاه لم يأت ذلك واياك وبجائسة الاغنياء  
 وابناء الدنيا الا ضرورة شرعية يسوغ لك معها ذلك انتهى (ولا مترددا

ولا يجادل ولا يخافها ولا قاسيا  
 ولا يضيغ الصدر ولا يمداهنا ولا يمداهنا  
 ولا غاشيا ولا مقدما للاغنياء  
 على الفقراء ولا مترددا

على السلاطين قال الشرافى اتقوا الوقوف على أبواب السلاطين فانها  
 بواضع القنن وكان يعون بن مهران يقول سمعنا السلطان خضر عظيم فانك  
 من الهمة خاطرت بدنسك وان عصيته خاطرت بنفسك فالسلامة أن  
 لا تعرفه ولا يعرفك وفي الحديث ان في جهنم واديا يقال له هيب اعدوا فيه  
 الجبارين والقرءاء المداهين الذين يدخلون على امراء الجور وكان الفضيل  
 ابن عياض يقول لا يصح أن يدخل على الامراء ويخاطبهم الا مثل امير  
 المؤمنين عمر بن الخطاب واما اننا فلا يصح له الدخول عليهم ليجزءه من  
 مواجعتهم بالنصح والاسكار هم بمسيراء منهم من الظلم والجور وشعوه  
 كفر من الجور والاستائر وغير ذلك انتهى (ولما كنا على الانكار  
 عليهم) أى السلاطين (مع القدرة) فدرجات الامراء بالمعروف أو له  
 التعريف بغيره فببسه الوضو وثالثه التخصيص في القول ورابعة المنع بالهonor  
 في الحمل على الحق بالضرب والعقوبة والجائز من جهة ذلك مع السلاطين  
 الرتبة الا وليسان وهما التعريف والوضو واما المنع بالهonor فليس ذلك  
 في قوله بالهonor مع السلطان فان ذلك يحرك الفتنة ويهيج الشر واما التخصيص  
 في القول كقوله يا ظالم يا من لا يخاف الله فذلك ان كان يحرك فتنة يتعدى  
 من غير ما الى غيره لم يميز وان كان لا يخاف الاهل نفسه فهو جائز بل مندوب  
 لهم فله كان من عادة السلف الاقبال للاخطار والتصريح بالانكار  
 من غير ما لا قبل لك المحبة والاقبال لافراح العذاب لمعلمهم بأن ذلك  
 في مادة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الشهداء حمزة بن عبد المطلب  
 ثم رجل تام الياء من امره ونهاه في ذات الله تعالى فقتله على ذلك وقال  
 صلى الله عليه وسلم أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر ذلك  
 الغزالي في الاحياء (ولا محبة للجاه) أى الرتبة في شئ من امور الدنيا  
 وكان الامام الشافعى رضى الله عنه يقول من طلب الرئاسة قبل حيتها ففرت  
 منه ومن تركها تبعته وكان في بيان التورى يقول من طلب الرئاسة قبل  
 مجيئها ففرت منه وماتت ولم كثير وكان يقول لا يطلب احدكم الرئاسة الا بعد  
 مجاهدة نفسه سبعين سنة وكان يهيب عليه الصلاة والسلام يقول اذا  
 جعلكم التماس رؤسا فكونوا اذا ما و كان الفضيل بن عياض يقول من

على السلاطين ولا يما كذا  
 على الاسكار عليهم مع  
 القدرة ولا محبة للجاه



أحب الرياسة على الناس لم يرتفع أبداً كرامة الشجراني في تنبيه المغترين  
(والمسال) بأن يخل به (والولايات بل يكون لها) أي الولايات (كأروها)  
لقوله صلى الله عليه وسلم من ولي القضاء ذبح بغيره يكن رواء الطيراني من  
ابن عمر (ولا يلبسها) أي الولايات (الامن حاجة) بأن أمين عليه ذلك  
بطريق شرعي (أو ضرورة) بأن يكون مكرها على ذلك (انتهى كلامه)  
أي عبد الله بن عاصم (رضي الله عنه) أي بأمر الله بخطه منه كذا  
القضاء في بني إسرائيل ثلاثه فأرسل الله لهم ملكاً يقضهم فوجدوا رجلاً  
يسمى بقرعة على ما هوادة ما يحل فدهاها الملك وهو راكب فرساناً فبعثها  
الجملة فتخاضها فبعثها إلى القاضي الأول فدفع إليه الملك المائدة كانت معه  
وقال له احكم بأن الجملة في قال بماذا أحكم قال أرسل الفرس والبقرة  
والجملة فان تبعث الفرس فوسى لي فارساه فالتبعت القرك فحكم به له  
واثبات القاضي الثاني فحكم كذلك وأخذ ديرة وأما القاضي الثالث  
فدفع له الملك ديرة وقال له احكم بينهما فقال في حائض قال الملك سبحانه الله  
أيجبض الله كرامة القاضي سبحانه الله أئله الفرس بقرعة فحكم بها  
أصاحبها ذلك الفشي

(فصل) في بعض معاصي القلوب (ومن معاصي القلب الرياء  
بأعمال البر) بكسر الراء أي الخير والفضل (وهو) أي الرياء (العمل  
لأجل الناس) وقد نهي الله تعالى عن الرياء وسماه شركاً في قوله تعالى  
فمن كان يرجو لقاء الله فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه  
أحد فسر الشرك هنا بالرياء فسر الرمي الرجا هنا بالخوف (ويجب) أي  
الرياء (ثوابها) أي أعمال البر (كالجذب) بضم المهملة أي التعجب  
بطاعة الله في أنه يجب ثوابها (وهو) أي العجب (شهوة العبادة  
صادرة من النفس غائباً عن المنة) أي عن كونها من أنعام الله عليه بها  
ومثل ذلك العجب بجماله في أنه من معاصي القلب أو بنفسه وهو نظره  
إلى نفسه بعين العز والاستعظام ونظره إلى غيره بعين الاحتقار والذل  
(والشك في الله) أي في وجوب وجوده وروحه وأنيته (والامن) أي عدم  
الخوف (من مكر الله) بالاسترسال في المعاصي مع الاتكال على الرحمة كما

المال والولايات بل يكون لها  
كأروها ولا يلبسها الامن حاجة  
أو ضرورة انتهى كلامه  
رضي الله عنه

(فصل) ومن معاصي  
القلب الرؤيا بأعمال البر وهو  
العمل لأجل الناس ويحبط  
ثوابها كالعجب بطاعة الله  
وهو شهوة العبادة صادرة  
من النفس غائباً عن المنة  
والشك في الله والامن من  
مكر الله

أخذه ابن حجر قال صاحب التعريفات المصنوع من جانب الله تعالى هو  
 أرواف التعم مع الخاطفة وإبقاء الحال مع سوء الأدب والطوار الكرامات  
 من غير جهد ومن جانب العبد إيهال المكر وه إلى الإنسان من حيث  
 لا يشعر انتهى قال الله تعالى فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون  
 (والقنوط) أي اليأس (من رحمة الله) فاليأس منها كبيرة فلا يجوز  
 ذلك ونوع ارتكاب الكبائر قال تعالى قل يا عبادي الذين أسرفوا على  
 أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله نزات هذه الآية في سبب خاص إلا عامة  
 في جميع العباد إلى يوم القيامة أفاد ذلك الرمي (والتسكير على عباد الله وهو  
 رد الحق) أي الذي هو خلاف الباطل على قائمه (واستحقار الناس) أي  
 الاستهزام بهم (ورؤيته أنه خير من كثير من خلق الله) قال الغزالي ينبغي  
 لك أن تعلم أن الخير من هو خير عند الله تعالى في الدار الآخرة وذلك غيب  
 وهو موقوف على الخاتمة فاعتقادك في نفسك أنك خير من غيرك جهل  
 محض بل ينبغي أن لا تنظر إلى أحد الا ترى أنه خير منك وأن الفضل له على  
 نفسك (والحق وهو انحصار العداوة) أي إماما كما في القلب (إذا عمل  
 بمقتضاه ولم يكرهه) بأن يربص لفرصتها (والحسد وهو كراهية النعمة  
 للغير) أي عنده (واستحقارها) في القلب (إذا لم يكرهه أو عمل بمقتضاه)  
 بأن يقتنى أن تحصل منه إليه أو يسامها وقال عبد المعلى في شرح دلائل  
 الخيرات وقد ورد أن الحسداً كل الحسرات كما أنا كل النار الحطب  
 ولما هيبة الناظرين قد يحصل للسادس حقوبات غم لا يتقطع ومصيبة  
 لا توجب علمها من ذممة لا يحد بها ويغضب عليه الرب ويطلق عليه أبواب  
 التوفيق انتهى (والمن بالصدقة) أي على السائل وهو تكدير وتغيير  
 تنكسر منه القلوب (ويبطل) أي المن (نوام) أي الصدقة (والاصرار)  
 أي المداومة (على الذنب) أي الاثم وقال شعيب الخير بشعر  
 من سفيان الثوري رضي الله عنه أنه خرج إلى مكة حاجا فحان  
 يني من أول الليل إلى آخره في الحمل فقال له شيان الراعي يا سفيان  
 لم يكأؤا لئلا كان لأجل المعصية فلا تهمي فقال سفيان أما الذنوب  
 فلا خطرت بي إلى قط صغيرها ولا كبيرها وليس بكافي يا شيان

والقنوط من رحمة الله والتكبر  
 على عباد الله وهو رد الحق  
 واستحقار الناس ورؤيته  
 أنه خير من كثير من خلق الله  
 والحق وهو انحصار العداوة  
 إذا عمل بمقتضاه ولم يكرهه  
 والحسد وهو كراهية  
 النعمة للغير واستحقارها  
 إذا لم يكرهه أو عمل  
 بمقتضاه والمن بالصدقة  
 ويبطل نواها والاصرار  
 على الذنب

من اجل المعصية ولكن من شرفه المنة لا اله الا انت شفيها كبيرا كتبنا  
عنه العلم وحلم الناس اربعين سنة وجاور بيت الله الحرام مستجاب وكان  
يتمس بركته ويبقى به الغيث امامات تقول وجهه من القسبة وباتت اليه  
الشرقة فانما انق من سوء الخاتمة فقال له ان ذلك من شؤم المعصية والاصرار  
على الذنوب فلا تعص ربك طرفة عين انتهى (وسوء الظن بالله) وان الله  
هو جل هيرقوما فقال وذلكم فذلكم الذي ظننتم بكم ارداء قال  
تعالى وظننتم ظن السوء وكنتم قوما يوروا وقال صلى الله عليه وسلم لرجل  
آخر جاء الخوف الى القنوط يا هدايا لك من رحمة الله اعظم من ذنوبك  
وقال سفيان من اذنب ذنبا فعلم ان الله تعالى قدره عايشه ور جاحقرا له  
غفر الله له ذنبه قال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يقول للعبد يوم القيامة  
ما منعك اذا رايت المتكر ان تذكره فان الله هتته قال رب رجوتك  
ونعت الناس قال فيقول الله تعالى قد عرفت لئذ كذا ذلك المذابي  
في الاحياء (وبعباد الله) الذين هم اهل الخير من المؤمنين بخلافه بالفساق  
منهم فلا تتم فيه في فهو ما يظهروهم افاده الجلال المحلى قال الله تعالى يا ايها  
الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم (والتكذيب  
بالقدر) بفتح الدال وهو القضاء الذي يقدره الله تعالى بان يكذب با ان الله  
يقدر على عبده الخير والشر كما زعمه المعتزلة نعم الله فانهم يزعمون ان العبد  
يخلق افعال نفسه من دون الله تعالى فهم ينكرون القدر فهو قادر في  
لذلك افاده اس جرجى الزواج عن اقتراف الكبائر (والفرج) أى السرور  
والرضا ولذة القلب (بالمعصية) الصادرة (منه) أى من نفسه (أو من  
غيره والقدر) وهو نقض العهد (ولو بكافر) أى غير حرجي (والسكر)  
أى الخديعة (وبغض الصحابة) وقال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا اصحابي  
فلوانفق احدكم مثقالا ذهب ما بلغ مداحدهم ولا نهقه وقال من  
سب اصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه  
شرفا ولا هداى لا توبة ولا فدية وقال مالك من ظلم اصحاب محمد صلى الله  
عليه وسلم هو كافر وله تعالى ليغيظ بهم الكفار كذا ذلك الله تعالى  
في شرح الوسطى (ولآل) قال صلى الله عليه وسلم آل محمد كل نبي رواء

وسوء الظن بالله وعباد الله  
والتكذيب بالقدر والفرج  
بالمعصية منه أو من غيره  
والقدر ولو بكافر والمكر  
وبغض الصحابة والآل

الطبراني (والصالحين) فاهم حبيب الله تعالى (والجمل بما أوجب الله)  
 بأن منع الواجب من الأموال (والشع) بتقليب الشين وهو البخل والحرص  
 كذا في القساوس وقال صاحب التمر يقات البخل وهو المنع من مال نفسه  
 والشع هو بخل الرجل من مال غيره قل عليه الصلاة والسلام اتقوا الشع  
 فإن الشع أهلك من ~~م~~ إن قبلكم انتهى (والحرص) وهو طاب الشيء  
 بابتهاذ في أصابته وفي القاموس الحرص بكسر الحاء الجشع وهو أن تأخذ  
 نصيبك وتطمع في نصيب غيره انتهى (والاستهانة) أي الاستخفاف  
 (مع اعظمه الله والتصغير) أي التخمير (للمعظم الله من طاعة أو معصية)  
 وهو خلاف الطاعة (أو قرآن أو علم) أي نهي (أو جنة أو نار)

فصل في بعض معاصي البطون رخص شارب الخمر (ومن معاصي  
 البطون كل الربا) وهو من الكبائر بالاجماع (والكس) أي الجنابة  
 أو ما يحددها وان السلطان ظلمه عند البيع والشراء (والغصب) وهو  
 مال متقوم محترم أخذ بلا إذن مالكه بلا خفية (والسرقة) وهو مال الغير  
 أخذ على وجه الخفية (وكل ما خوذ بمعاملة حرمها الشرع) كبيع الزرع  
 أو النوب بشرط أن يحصده أو يخطيطه لا شتمال البيع على شرط عمل  
 كالحد والحياطة فيمالم يملكه المشتري الآن ويحد ذلك من المعاملة  
 الفاسدة وأما لو قال البائع بعتك هذا الزرع بشرط أن يحصده بعد  
 ثلثه فيصير لأنه يلزمه الحد أما ذلك عطية (وشرب الخمر) وهو من  
 الكبائر وزوال العقل على وجه مخطوئ حرام في جميع المال ولا يتعاطاه  
 الأفاقي كفسقة المسلمين أفاد ذلك الحنفى أي فيحرم تناوله ولو كان  
 لحد أو أو عطش ولم يجد غيره ولو بول الكلب أي ما لم يسه الامر إلى الهلاك  
 والافيجور بل يتعين ولو تفي هذه الحالة مات شهيدا أماده شيخنا أحمد  
 النخراوي (وحد الشارب أربعون جلدة) بسوط أو نحوه (للحر)  
 ذكرنا كان أو أثنى لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بالضر ب بسبب شرب  
 الخمر بالجريد والنعال أربعين رواء مسلم (ونصفها) وهو عشرون  
 جلدة (للارقيق) ولو بهضاهذا عندنا خلا فالأئمة الثلاثة حيث قالوا أنه  
 ثمانون للحر وأربعون للارقيق أفاد ذلك الشرقاوى (وللامام الزيادة)

أو الله الحب والبخل عما  
 أوجب الله والشع والحرص  
 والاستهانة بما عظم الله  
 واتصعبر لما عظم الله من  
 طاعة أو معصية أو قرآن  
 أو علم أو جنة أو نار  
 فصل في بعض معاصي  
 البطون كل الربا والكس  
 والغصب والسرقة وكل  
 ما خوذ بمعاملة حرمها  
 الشرع وشرب الخمر وحد  
 الشارب أربعون جلدة للحر  
 ونصفها للارقيق وللأمام  
 الزيادة

أى على أربعين إلى ثمانين لما رواه مسلم أن عمر جعل ذلك ثمانين وقال  
 على الأمر وهذا الحب إلى لأنه إذا سكر هذى وإذا هذى اقترى بهذا الافتراء  
 ثمانون (تعزيرا) أى إن الزيادة على الأربعين في الحر وعلى العشرين  
 في غيره على وجه التعزير لأنهم لو كانت حد الساجز تركها وقيل أنها  
 حد لأنهم لو كانت تعزيرات لجاز أن يادة على الثمانين وقد منهوها وقال  
 الثريثي والمحقق أنها تعزيرات وأغلب تغير الزيادة اقتضاهما على الوارد  
 انتهى (ومنها) أى من معاصي البطن (أكل) أى تناول (كل مسكر)  
 أقوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام رواه مسلم حتى ذلك الحصى وذلك  
 كالبنج والافيون والحشيش ولا حد في ذلك وأن أذيب بل فيه أنه من غير  
 الزاجر من هذه المعصية الدينية ومحمل عدم الحد في الحشيش المذاب بالم  
 نشيد والاصارت كالحد في النجاسة والحد كما نقله الشرقاوى من دبان  
 قاسم (و) تناول (كل نجس) كدم ولحم حية وبول ومهون غير لكن  
 يجوز تناول الماء المتنجس والبول وضوهما للعطش لا ضرر ورة مع عدم  
 إزالة العقل وإن لم يؤد ذلك العطش له لئلا أماد ذلك الشرقاوى  
 (ومستقدر) يقع الذال أى شرعا باعتبار طبع غالب الناس كعظام  
 وبصاق ومني فيحرم ذلك لاستقذاره استحسن يجوز تناول الماء المتغير  
 بطاهر واللحم المنقى ويحرم تناول الطاهر المضرب من يتناوله كالسم  
 اتضرر به فعلم من ذلك أن ما يقتضى التحريم أربع عشرة الأسكار والنجاسة  
 والاستقذار والاضرار فإن انتفى ذلك لئلا لا تنفسا هذه التحريم أماد ذلك  
 شيخ الاسلام والشرقاوى (واكل مال اليتيم) قال الله تعالى إن الذين  
 يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نراوسا يصلون سعيها  
 (أو الأوقاف على خلاف شرط الواقف) فإن ذلك من جملة كل مال الناس  
 بالباطل قال النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون هندس رؤسهم رواه البيهقي  
 ذكر ذلك شيخ الاسلام في الفتح (والأخوذ بوجه الحياء) حتى أخذ شيتا  
 ما سبأن باهت المعطى الحياء منه أو من الحاضرين ولولا ما أعطاه فهو  
 حرام ويلزمه رده نقل ذلك الرمى في النهاية عن الأحياء - - -  
 (فصل) في بعض معاصي العيون (ومن معاصي العيون النظر

تعزيرا ومنها أكل كل مسكر  
 وكل نجس ومستقدر وكل  
 مال اليتيم أو الأوقاف على  
 خلاف ما شرط الواقف  
 والمأخوذ بوجه الحياء  
 (فصل) ومن معاصي  
 العين النظر

الى النساء الاجنبيات) وهي غير المحرم (وكذا انظر من الهم) أى الى  
 الرجال الاجانب قال الحنفى والاصح عند الراعى أن المرأة تنظر الى جميع  
 بدن الرجل الاجنبى الا ما بين سرة وركبته واقول الشافعى لا ترى منه  
 الا ما يرى منها قال التتوي وهو هذا هو الاصح عند جماعة ائمتنى (ونظر  
 العورات) سواء كانت من جنس وغيره وسواء كانت من المحرم وغيره  
 (فيحرم نظر الرجل الى شئ من بدن المرأة الاجنبية غير الحليلة) أى  
 الزوجة والامة لان النظر مظنة الفتنة وهو شرك الشهوة فاللاق بمحاسن  
 الشرع سد باب النظر والافراض من تفاصيل الاحوال من الشهوة  
 والفتنة وهدمها والعدالة وهدمها كما يحرم الخلوة بالاجنبية ويجوز للرجل  
 أن ينظر الى جميع بدن زوجته لانه يجوز له الاستمتاع بها ثم في النظر الى  
 فرجها أوجه قيل انه يحرم لقوله عليه الصلاة والسلام النظر الى الفرج  
 يورث العمى أى العمى قال صاحب العدة يولد الولد أعمى ومنهم من قال  
 يورث العمى الذى ينظر والصحيح أنه لا يحرم النظر الى الفرج لانه يجوز  
 له الاستمتاع به لانه محل الاستمتاع الاعظام فالنظر أولى وأما الخبر اصح  
 لمحمد بن علي الكراهة والنظر الى باطن الفرج اشد كراهة وانهذا يكره  
 للانسان أن ينظر الى فرجه اذ يحتاجه ونظر السيد الى أمته التي يجوز له  
 الاستمتاع بها كنظر الرجل الى زوجته سواء كانت فتنة أو مدبرة  
 أو مستولدة أو عرض مائع قريب الزوال كالخيش والرهن وأما ان كانت  
 خروجة أو مكاتب أو مشركة بينه وبين غيره أو مجوسية أو وثنية أو مرتدة  
 فيحرم نظره الى ما بين سرتها وركبتها ولا يحرم ما زاد على ذلك أفاد ذلك كله  
 الحنفى (ويحرم عليها) أى المرأة الاجنبية (كشف شئ من بدن  
 بمحضرة من يحرم نظره اليها) واتفق المسلمون على منع النساء من  
 الخروج كالكشفات الواجوه واعلم أن نظرا للمسوح وهو الطواشى الى  
 المرأة الاجنبية كنظر الرجل الى محارمه عند الاكثرين وعليه يعمل  
 قوله تعالى أوالتابعين غير أولى الاربة من الرجال وقيل انه كالفضل مع  
 الاجنبية لانه يحل له نكاحها قال التتوي المختار في تفسيره غير أولى الاربة  
 أنه المغفل الذى لا يكثر النساء ولا يشتهيهون كذا قاله ابن عباس

الى النساء الاجنبيات وكذا  
 نظر من الهم ونظر العورت  
 فيحرم نظر الرجل الى شئ  
 من بدن المرأة الاجنبية  
 غير الحليلة ويحرم عليها  
 كشف شئ من بدن بمحضرة  
 من يحرم نظره اليها

وضيقه واعلم أن من حبيذ كره فقط أو سات خصيتاه فقط والعنبر والشح  
 الهرم حكمه حكم الفعل أعاد ذلك المحصى (ويحرم عليه) أي الرجل  
 (وعليها) أي المرأة (كشف شئ مما بين السرة والركبة بحضرة مطاع  
 من العورات ولو مع جنس) شكل الرجل مع مشطه والمراة مع مثلهما  
 (ومحرمة) وهو من حرم نكاح أحدهما على الآخر (غير حائل) من  
 زوج وسيد (ويحرم عليهما) أي الرجل والمرأة (كشف السرة) أي  
 القبل والدبر (في الخلوة لغير حاجة الإحليل) من زوج وسيد أو ساجدة  
 فيجوز كشفهما أفهما ولولا ذلك في غرض كتب يدواضة سال وصداية اثوب  
 من الأدناس والغبار عند كنس البيت وحسب كذا يجوز كشفهما في حالة  
 الجماع خلا لا لرشيدى وظاهر عبارة المصنف أن عورة المرأة في الخلوة  
 السوا تان فقط كالرجل ليس كذلك بل أن عورة المرأة حرة كانت أو أمة  
 في الخلوة ما بين السرة والركبة ثم اعلم أنه إذا كانت المرأة أمة فبها وجه  
 فقال الرافعي الأصح أنه يحرم النظر إلى ما بين سرتها وركبتها وفيما سواها  
 يكره وقيل يحرم مالا يبدو حالة الخدمة دون غيره وقيل أنها كالحره ثم قال  
 المحصى ينبغي أن يفصل فيقال إن كانت الأمة شوهاء أو أمة ثم قاله الرافعي  
 وإن كانت جميلة كبعض جوارات الترك فالصواب الحزم بالتحريم فإن بعض  
 الجوارى لها حسن تام وبعض الحرائر بالعكس والمعنى المحرم للنظر  
 الجمال لا به مظنة الفتان والله أعلم وأما حره إذا كانت بمحذوف فهي  
 كالثابتة لأن الشهوة لا تنضبط وهي محل الوطئ كما قال القائل في السكك  
 ساقطة في الحى أي القوم لا قطة وكل كاسدة يومها ساقطة قال الرافعي  
 وإن بلغت مبلغا يؤمن لاقتتان بالنظر المباحا بالنظر إلى وجهها وكشفها  
 لقوله تعالى والقوا حد من النساء إلا أن يبرجنوه فحسبكم فليس عليهن  
 جناح أن يصعن ثيابهن والله أعلم ذكر ذلك المحصى (وحرر مع المحرمية  
 أو الجنسية أو الصغير) ومن غير الجنسية (الذى لا يشتهى نظرها عدا ما بين  
 السرة والركبة إذا كان) أي النظر (بغير شهوة) فإن كان به شهوة فهو  
 حرام بالاجماع بل يحرم النظر لكل مالا يجوز الاستمتاع به ولو جاهد كان  
 ينظر إلى العمد وبشهوة وضابط الشهوة هي أن ينظر فيلذ بصورها أعاده

ويحرم عليه وعليها كشف  
 شئ مما بين السرة والركبة  
 بحضرة مطاع على العورات  
 ولو مع جنس ومحرمة غير  
 حائل ويحرم عليهما كشف  
 السوا تان في الخلوة لغير  
 حاجة الإحليل وحصل مع  
 المحرمية الجنسية أو الصغير  
 الذى لا يشتهى نظرها عدا ما  
 بين السرة والركبة إذا كان  
 بغير شهوة

الباجوري ثم ان هل تنظر المرأة الى المرأة كطراز جمل الى الرجل دينا  
 ذكر ثابت في نظر المرأة الى المرأة اما نظر الكافرة الى المسلمة فمبني  
 بخلاف وقال الفزالي الامع انها كالسلة وقال البغوي الامع المنع واجمع  
 ما قاله بقوله تعالى اوتسائهن وليست الكافرة من نسائهن أي من نساء  
 بطون مشركت فعلى هذا لا تدخل مع المسلمات في الحمام وقيل تنظر الى المسلمة  
 ما نظره الرجل وقيل تنظر ما يراه من دونه قال الرازي وهو هذا شبه  
 وقال النووي الصحيح الامع في ذلك حكاهما حكم الكافرة فيجب على ولائها الامور منع  
 الكافرات والفسقات من دخول الحمامات مع المحصنات من المؤمنات  
 فان تعذر ذلك فلهن سالاة ولائها الامور باسكار ذلك فلهن ترز المؤمنة الحرة  
 من الكافرة والفسقة اما ذلك الحصى وقال الباجوري ومجمل ذلك  
 في كافرة غير محرمة له لمؤخر غير محلو كملها اماها فنبوزها ما انظر  
 اليها انتهى (الاصح) او مكية دون سن اتميز فيجل فلها (أي حية) بدنه  
 (معه) دافرج الاثنى غيرهما) أي في زمن الرضاع والثرية لها يجوز ان  
 تنظر اليه ومعه للحاجة ومثلها نحوها صك المربعة اذ ذلك الباجوري  
 وقال الحصى وقطع اما حصى حسين يجوز ان تنظر الى فرج الصغيرة التي  
 لا تشتهي والصغير وقطعها لجواز في الصغير المروزي وذكر التولي فيه  
 وجهين والصحيح الجواز لتسامع الناس بذلك انتهى مفرعه واذابغ الصبي  
 والصبية عشر سنين وجب التفريق بينه وبين أمه وأبيه وأخيه وأخته  
 في المصباح لا مخصص الواردة في ذلك والله أعلم اما ذلك الحصى (ويحرم  
 النظر بالاستحقاق الى المسلم) كأن يطرب وجهه في وجهه أو يشير  
 اليه بالجم والحاحب استهزاء كما فعله كفار قرينش للهابة رضى الله عنهم  
 قال تعالى حكاية عنهم وذاسر واهم أي من المؤمنين بالكفار يتغامزون  
 أي يشير الكفار الى المؤمنين بالاعين استهزاء وقال صلى الله عليه وسلم  
 لا يجمل المسلم أن يشير الى أخيه بظرة تؤذيه (والنظر في بيت الغير بغير  
 اذنه) بأن يطلع من مخوفة في ضيق في دار غيره بغير اذنه على حرمه قال الله  
 تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الا يصي أو صبغة دون من  
 التي به وجل نظره ماء رافرت  
 الاثنى غيرهما ونجس  
 النظر بالاستحقاق الى المسلم  
 والنظر في بيت الغير بغير



من الطاع في بيت قوم بغير اذنهم فقد حل لهم ان يفتقروا هين رواه الشبان  
عن ابي هريرة وقال صلى الله عليه وسلم من طاع في بيت قوم بغير اذنهم  
ففتقوا به فلا دية له ولا قصاص رواه الترمذي وروى الترمذي حديثنا  
غير يداولوا ورجلا من على باب لا ستر له فرأى هورة أهله فلا خطبته عليه  
انما الخطبة على أهل المنزل ذكر ذلك ابن جرير الزاوي (أو ثني اخفاء  
كذلك) أي بغير اذنه (و) يحرم (مشاهدة المنكر اذا لم ينكر) لقوله  
صلى الله عليه وسلم ما من قوم هموا بالمعاصي وفهم من يقدر ان ينكرهم ام  
فلم يفعل الا يوشك ان يعمهم الله بعذاب من عنده (أو) اذا لم (يعذر)  
بمخلاف ما اذا كان معذورا كان لم يقدر على الانكار بان خاف على نفسه  
أو ماله أو غيره مفسدة اعظم من مفسدة المنكر الواقع أو يغلب على ظنه أن  
المرتكب يزبد فيها وفيه عناد فان كان كذلك فيعذر (و) يفارق أي  
ذلك المنكر حينئذ

أو ثني اخفاء كذلك  
ومشاهدة المنكر اذا لم ينكر  
أو يعذر ويفارق  
فصل في من معاصي  
اللسان الغيبة وهي ذكرك  
اخالك المسلم بما يكرهه وان  
كان فيه والتميمة وهي نقل  
القول للافساد والتهريش  
من

(فصل في من معاصي اللسان وحدهم الخاف وكفارة الظهار  
(ومن معاصي اللسان الغيبة) بكسر الغين (وهي ذكرك اخالك المسلم  
بما يكرهه) أي لوبافه سواء ذكرته بقص في يده أو نسيه أو في خلقه  
أو في فعله أو في قوله أو دينه أو في دنياه حتى في ثوبه وداره ودابته كقولك  
الحول أو السواد وقولك ابوه هندی أو فاسق وقولك انه جليل أرسبي الخلق  
وقولك سارق أو قليل الأدب وقولك انه وسخ الثياب (وان كان) أي المذکور  
بلسانك موجودا (فيه) أي أخيك المسلم لقوله صلى الله عليه وسلم اغتبتكم  
أناكم قالوا يا رسول الله قلنا ما فيه قال ان قلتم ما ليس فيه فقدمتموه  
(والتميمة وهي نقل القول للافساد) قال القرطبي وحدهم التهمة ككشف ما يكره  
كشفه سواء كرهه المنقول عنه أو المنقول اليه أو كرهه ثالثه سواء  
كان الكشف بالقول أو بالكتاب أو بالرض أو بالامانة وسواء كان المنقول  
من الاحمال أو من الاقوال وسواء كان ذلك حيا ونقصا في المنقول عنه أو لم  
يكن بل حقيقة التهمة افشاء السر وهتك السر عما يكره كشفه بل كل ما رآه  
الانسان من أحوال الناس فينبغي أن يسكت عنه الا على حكاية مائدة  
اسلم أو دفع له صبة انتهى (والتهريش) أي الاعراب بين القوم (من)

غير نقل القول) وكذا الاغراء بين اليها ثم ولذلك أشار المصنف بقوله (ولو  
 بين اليها ثم) كما جواهيس والغنى ومثل ذلك اغراء الكاذب على الادعى أو  
 الغنى مثلا (والكذب وهو الكلام بخلاف الواقع) وهو من قبائح الذنوب  
 وفواحش العيوب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الكذب يلبس من  
 أبواب التفاق وقال عليه السلام الكذب يتقص الرزق وقال على رضي الله  
 عنه أعظم الخطايا عند الله اللسان المستذوب وقال أبو عبد الله الخدرى  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في دعائه اللهم طهر قلبى  
 من التفاق وفرجى من الزنا واسألى من الكذب ذكر ذلك الغزالى وقال  
 المثنى الكذب كله اثم الا ما نفع به مسلما أو دفع به عن دين انتهى (واليهين  
 الكاذبة) لقوله صلى الله عليه وسلم ان التجار هم النجار فعيل بالرسول الله  
 ليس قد أحل الله التجارة قال نعم ولكنهم يملقون فبائعون ويصدقون  
 فيكذبون ولما روى أنه صلى الله عليه وسلم مر بربابين ببايعان شاة وبها اثنان  
 ويقول أحدهما والله لا أنت متل من كذا وكذا ويقول الآخر والله  
 لا أتريدك على كذا وكذا فرب شاة وقد اشتراها أحدهما فقال أوجب  
 أحدهما بالآثم والكفارة وقال صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين  
 بآثم لينقطع ماله امرء مسلم فيرحق لى الله عز وجل وعرض عليه غضبان  
 ذكر ذلك الغزالى (والفاظ القذف) وهو الرمي بالزنا في مقام التعبير  
 والتوبيخ وهو من الكبائر ويتعلق به الحد بالكتاب والسنة واجماع الامة  
 أقامه الحصى (وهى) أى أفاظ القذف (كثيرة) وهى ثلاثة أقسام صريح  
 وكناية وتعريض فالصريح كقوله لرجل وامرأة زيفت بفتح التاء وكسرهما  
 أو زانى أو زانية والكناية كقوله زنات بالهجرة فى الجبل أو السلم  
 أو فخره فان ظاهره يقتضى الصدور والتعريض كقوله لغيره فى خصومة  
 أو فخره ما بين الحلال وأما أنافه متبران ونحو ذلك كليس أى برانية  
 (حاصلها) أى الكثيرة (كل كلمة تنسب انسانا أو واحدا من قرابته) أى  
 الانسان (الى الزنا فهى قذف ان نسب الزنا ليه اما صريحا مطلقا) أى  
 سواء بالنسبة لولا (أو كناية بنية ويعد القاذف) اذا كان باغضا لا مختارا  
 غير مأذون بالقذف من القذوف ملقن بالاحكام غير أن القذف (الى

غير نقل قول ولو بين اليها ثم  
 والكذب وهو الكلام  
 بخلاف الواقع واليهين الكاذبة  
 والفاظ القذف وهى كثيرة  
 حاصلها كل كلمة تنسب  
 انسانا أو واحدا من قرابته  
 الى الزنا فهى قذف لمن نسب  
 الزنا ليه اما صريحا مطلقا  
 أو كناية بنية ويعد القاذف  
 الى

ثمانين جلدة) قال الله تعالى فاجادوهم ثمانين جلدة ولان القذف الزنا  
 أقل من الزنا فكان أقل منه حداً أفاده الحصني (والرقيق نصفها) وهو  
 أربعون سواء كان قنأ أو مدبراً أو مكاذباً أو أم ولد أو مدبراً أو أم ولد أو مدبراً  
 وهم وعلماء ومن بعدهم كانوا لا يضربون إلا أربعين ولم يخالفهم أحد مدامد  
 ذلك الحصني (ومنها) أي من معاصي اللسان (سب الصحابة) قال صلى الله  
 عليه وسلم من سب الأنبياء قتل ومن سب أصحابي جلد ومن سب علياً قتل  
 سبني ومن سبني فقد سب الله رواه أحمد والطبراني حكي ذلك بسند الوهاب  
 ابن أحمد في البدر المنير (وشهادة الزور) أي الكذب قال الله تعالى  
 واجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور (والخلف) بضم  
 الخاء (في الوعد إذا وعد وهو يفهم بالخلف) قال الله تعالى يا أيها الذين  
 آمنوا أوفوا بالعقود قيل هي العقود التي يتعاقد بها الناس بينهم وقيل  
 القيوم والخلف في الوعد عند العرب كذب وفي الوعد كرم انتهى (ومطل  
 الغني) أي القادر على وفاة الدين لقوله صلى الله عليه وسلم مطل الغني يظلم  
 رواه الشيخان فالمطل طالة المرأة بعد أن تكون ثلاثاً مرات فاستكثر  
 فقوله ظلم أي كبيرة مفسقاً ما المدافعة مرة أو مرتين فليست مطلقة فقام  
 وإن كانت حراماً من الصغار وهل ذلك إذا طوّل فأن لم يطالب فلا معصية  
 أفاد ذلك الشرقاوي (والشتم) وهو وصف الخبر بما فيه نقص وإدراء  
 (والسب) قال صلى الله عليه وسلم ما عون من سب والديه وفي رواية من  
 أكبر الكيثر أن يسب الرجل والديه قالوا يا رسول الله كيف يسب الرجل  
 والديه قال يسب أبا الرجل فيسب الآخراً ياء حكاة الغر إلى فرفع وقال شيخ  
 الإسلام إذا سب شخص شخصاً آخر فلا تخرا بيسب بقدر ما سبه في العدد  
 ولا يجوز سب أبيه ولا أمه وإنما يسب به بما ليس كذا ولا قد فأنحو يا أحمق  
 يا ظالم اذ لا يكاد أحد ينكح من ذلك في بعض الأوقات فان معنى الحلق وسع  
 الشيء في غير موضعه ومعنى الظلم فعل منس عنده فهو ظالم لنفسه (والامس)  
 ما لم يوان أوجاداً وإنسان وكل ذلك مدموم قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم المؤمن ليس بلعان وقال صلى الله عليه وسلم لا يخذلوا الله تعالى الله  
 ولا بغضبه ولا بجهنم وقال أنس كان رجل يسير مع رسول الله صلى الله عليه

ثمانين جلدة والرقيق نصفها  
 ومنها سب الصحابة وشهادة  
 الزور والخلف في الوعد إذا  
 وعد وهو يفهم بالخلف  
 ومطل الغني والشتم والسب  
 والله من

وسلم على من قال صلى الله عليه وسلم يا الله لا تسره تعالى  
 عليه اقول وقد روي انكاراً له والاسرار من الطرد والاداء من الله  
 تعالى ودان من سائر الاعلى من انصف الصفة من الله عز وجل وهو  
 السكرو والظلم ان قول الله تعالى على اطماع وعلى الكافرين اعد ذلك  
 الغزالي (والاستبراء) أي السخونة (بالمسلم) وهذا المحرم مما كان  
 مؤدياً كما قل تعالى أياها الخير آتوا ولا تروا من قوم عسى ان يكونوا  
 خيرا منهم ولا نساء عن ان تكون خيرا منهن وقال ابن عباس في قوله  
 تعالى او لا تعلم ان هذا الكتاب لا يحد من صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ان  
 احصوها لتسم بالاسم بالماضون والكبيرة العظمة بذلك وهذا الاشارة  
 الى ان الله عز وجل على الناس من حلة اللؤلؤ والكثير وقال صلى الله عليه  
 وسلم من غير احاد بيب قد باب به لم يمت حتى يعمله وكل هذا يرجع الى  
 ان هذا امر وانما ذلك ما به والاستهانة به وهذا انما هو روح في حق من  
 يتأدى به فاما من على نفسه من مرة وربما فرج من ان لا تسره به كانت  
 السخونة في حق من حلة المزج اعد ذلك به الغزالي (وكل ما من مؤذله)  
 أي للمسلم كاهن المر قال النبي صلى الله عليه وسلم انما حدث الرجل  
 الحديث ثم انما هي امانة وقال الحسن ان من الحيالة ان شخصه تسر  
 ان يترك والمزاج اذا كان في رطاب او ما اما المدة وما في له له اشبه تعالى  
 بالعب والهرل فيه واما الافراط في ما به يورث في كثرة السمك وكثرة  
 الصلابة في القاب وتسط المهابة واما اذا كان المزاج مطايبه رفيه  
 انبساط وطيب اب فلم يسه عنه لانه صلى الله عليه وسلم يمزج ولا يقول  
 الا حقا كما روي ان ابا ايمن جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان  
 زوجي يدعوك قال ومن هو الذي بعينه ما من والله والله ما من  
 فقال لي ان بعينه باضافة مات لا والله فقال صلى الله عليه وسلم ما من أحد  
 الاو بعينه يياض وأراد بان يياض المحيط بالخدمة وجاءت امرأة أخرى  
 فقالت يا رسول الله احملني على بعير فقال لي عملك على ان البعير قات  
 ما أصيب به انه لا يصح ما في فقال صلى الله عليه وسلم ما من بعير الا وهو ان بعير  
 فكان يمزج به ذكر ذلك الغزالي في الاحياء (والكذب على الله) بان

والاسم مزاج بالمسلم وكل كلام  
 مؤذله والكذب على الله

اسمب اليه تعالى ولد الوتر يكافل الله تعالى من أي لأحد الظلم من كذب على  
 الله لا تشديد في الذال وقال الله تعالى ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على  
 الله وجوههم مسودة قال الحسن هم الذين يقولون ان شئنا فاعلنا وان شئنا لم  
 نفعل حكماء بن حجر في الزواجر عن افتراء الكياتر وذلك لانه ذنب الفعل  
 الى مشيئة وفي الحقيقة انما ذلك بشيئة الله تعالى (وعلى رسول الله) قال  
 الشرفاوي والكذب عليه صلى الله عليه وسلم عهدا كبيرا فانتهى (والله عوى)  
 الباطلة) فالله عوى هو اخباره عن ثبوت حقه أو اوكاه على غيره عند ما كرم  
 أو محكم أرسيد أو ذي شوكة والباطلة هو بان لا يكون له أو لوكاه حق عند  
 ذلك الغير (والطلاق البدعي) كان يطلقه وطونه ولو في الله في حيز  
 أو نفاس وكان يطلقها مع آخر طهر من حيض أو نفاس أو يطلقها في طهر  
 وطهرها فيه وهي من تحيل اندم صفرها أو بأسها أو يطهر ماحل أو وطئها  
 في حيض قبل ذلك الطهر ومن ذلك لو قسم لاحدى زوجتيه ثم طلق  
 الاخرى قبل المبيت عندها فانه يأثم ويجب عليه الرجعة ان كان الطلاق  
 رجعا والتجديد ان كان بائنا ومن ذلك أيضا لو نكح امرأة لا سر زود طئها  
 ثم طلقها قبل الوضع لانها لا تشرع في العدة الا بعد الوضع ففيه تطويل عظيم  
 علم اهذا ان لم تحض حاملا كما هو الغالب والاذا قضت عدتها بالانقضاء فلا  
 يحرم مالا فها اذا تطويل حينئذ أفاد ذلك الشرفاوي (والطهار) وهو  
 تشبيه الزوج وزوجته في الحرمة بحرمه افاده شريعة الاسلام (وبه) أي ولا حل  
 الطهار (كفارته ان لم يطلق) وما (بعده) أي الطهار (فورا) أي  
 زمن ام كان فرقة شرعية أي بان يسكت عن طلاقها بعد رنطقه بما يقع  
 فرائها كطاقة تلك وانت طالق ولو جعلا أو ناسيا فاده الشرفاوي (وهي)  
 أي الكفارة (عزوبة مؤمنة) فلا تجزئ كفارة (سابعة) أي من  
 عيب يخل بعمل الخلائق (فلا يحجز) أي المكفر عن الاعتاق حسا أو  
 شرا وتمت أداء الكفارة (سام شهرين متتابعين) عن كفارته فالريق  
 لا يكفر الا بالصوم لانه معمر اذا لا يشاء أو ينقطع التامه فلو نكح ولم  
 يعذر كرض أو سفر فيجب الاستئذان به وتبني وبخمس (فلا يحجز) عن  
 صوم أو متتابع لم يرض بدوه شهرين متتابعين أو شاة شاة ايدة ولواش

وعلى رسوله والبدعي  
 الباطلة والطلاق البدعي  
 والظهار وفيه كفارة ان  
 لم يطلق بعده فورا وهي عتق  
 رقبة مؤمنة سابعة فان عجز  
 صام شهرين متتابعين فان  
 عجز

أَوْ حَوْضًا يَذْهَبُ فِيهِ (سَمْعٌ مَسْمُومٌ) أَوْ  
زَكَاةً (سَمْعٌ مَسْمُومٌ) مِنْ حَيْثُ طَرَفَانِ عَجَزَ عَنْ الْحَمِيَّةِ بِمَنْعِهِ كَذَلِكَ  
عَنْ دَارٍ لِي حَمَلَةً عَلَيْهَا (وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ مَعَادِي الْمَسَابِ (الْمَسْمُومِ)  
أَيْ مَخَالَفَتِهِ الصَّوَابَ (فِي الْقِرَاءَةِ وَالْجَمْعِ بِالْمَعْنَى) كَرَفَعَهُ بِالْحَمْدِ  
فَقَدْ وَكَّفَتْهُ دَالٌ بِدَوْنِ كَسْرِ ثَمَّ وَفَوْقَهَا (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ)  
بِكُفْرٍ أَلْهَى أَيْ كَسَبَ الْوَحْدَةَ بِدَوْنِ كَسْرِ ثَمَّ وَفَوْقَهَا (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ)  
وَأَنْبِيَاءُ تَحْوِيهَا وَأَوَّلُ وَجْهٍ جَارٍ سَبُلَ مَا يَجْعَلُهَا مَعَ الْوَحْدَةِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ  
كَانَ السُّؤْلُ عَنْهُ دَسَادًا غَيْرَ مَرِيءٍ رَوَا لَا مَتْنَعُ وَجْهٍ رَوَا لَا مَتْنَعُ طَابَ  
مَا يَجْعَلُهَا إِلَى الْوَحْدَةِ بِدَوْنِ كَسْرِ ثَمَّ وَفَوْقَهَا (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ)  
مَنْ عِلْمٌ سَائِرٌ أَيْ مَفْهُومٌ رَوَا لَا مَتْنَعُ الْوَحْدَةِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ)  
الْأَحْيَاءُ مِنْ تَعْرِيمِ السُّؤْلِ لِمَا نَدَّرَ عَلَى الْكُتُبِ سَلَوَاتٍ تَعْرِفُ أَوْ قَسِي  
طَلَبُ الْعِلْمِ وَفَوْقَهَا (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ) أَوْ قَسِي  
السُّؤْلِ حَرَمًا لِمَا نَدَّرَ كَرَفَعَهُ بِدَوْنِ كَسْرِ ثَمَّ وَفَوْقَهَا (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ)  
الرَّمْلُ فِي الْهَيْبَةِ (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ) وَهُوَ الْإِسْمُ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ)  
الْوَارِثُ أَيْ مَتْنَعُ الْإِسْمِ (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ) وَهُوَ الْإِسْمُ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ  
مُضَافٌ لِمَا يَجْعَلُهَا (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ) بِدَوْنِ كَسْرِ ثَمَّ وَفَوْقَهَا (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ)  
الْإِسْمُ (الِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ) أَيْ الْإِسْمُ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ)  
قَالَ لِي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ لِي سَبَبٌ لِي غَيْرَ مَا يَجْعَلُهَا (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ)  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ ادَّعَى إِلَى بَرَاءَةٍ أَوْ قَسِي لِي غَيْرَ مَا يَجْعَلُهَا (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ)  
وَالْمَلَأْتُكُمْ وَأَنَا مَعْ لِي لَأَقْبَلَ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَكُمْ وَأَوْفَى لِي رَوَاهُ  
الْإِسْمُ (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ) عَلَى حَسْبِ الْإِسْمِ (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ)  
يَسْمَعُ أَحَدُهُمْ وَلَا يَطْلُبُ لِي حَسْبِ الْإِسْمِ (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ) حَتَّى يَدْرُوهُ  
فِي الْإِسْمِ الْإِسْمُ سَوَاءً خَالِطُ الْإِسْمِ وَلَدِي وَاقْتَبِي بِفَتْحٍ فِي الْخَبَرِ  
جَرَى عَلَى الْعَالَمِ فِي حَقِّ الْإِسْمِ (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ) بِدَوْنِ كَسْرِ ثَمَّ وَفَوْقَهَا (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ)  
لَشِدَّةِ أَمْنَانِهِمْ (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ) مِنْ عِلْمِهِ (وَالِ الْإِسْمِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ)  
قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَتَى بَغِيرَ عِلْمٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَصْرٌ  
وَالْإِسْمُ رَوَاهُ ابْنُ عَسَاكَرٍ عَنْ عَلِيٍّ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ أَحَدًا مِنْ حُكَمَاءِ اللَّهِ بِدَوْنِ الْوَحْدَةِ

أطعمهم - يمسكنا - يمسكنا  
هذا وهماء حسن في القدر  
وإن لم يحل العى والنعور  
بهي مال أو حرفة والتدبر  
تصرا حرام الوار' وزاد  
الوسعة تبدين أو عيلا يعلوا  
غيره وار' فغاء إلى عياليه  
أوالى غيرهم بال' والحكمة عرو  
خطاة أحبه والفتوى به  
علموا به

علم أفاده العزيز ويوجب في كل مسافة قصر مضى كما يجب في كل مسافة  
 مدى قاض ولا يكفي في إقامه واحدة واعتبر مسافة القصر فلا يزيد  
 كل مقيمين على مسافة القصر كما أفاده الأردبيلي في الأنوار (وتعلم علم مفسر)  
 كعلم السحر وعلم النجوم قال صلى الله عليه وسلم أخاف على أمتي مدى ثلاثاً  
 حيف الأئمة والإيمان بالنجوم والتسكيد بالقدربخلاف الطب ما  
 الحاجة ماسة إليه وبخلاف التعبير وإن كان تخميناً لا به حراماً -  
 وأربعين جزءاً من التبرة ولا خطر فيه أفاد ذلك القرطبي في الأحكام (والحكم  
 بغير حكم الله) لقوله تعالى وإن احكم بينهم بما أنزل الله وقوله تعالى فاحكم  
 بينهم بالقسط قال الحصني في فتح النور قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 القضاء ثلاثة قاض في الجنة واثنان في النار قاض عرف الحق فقصي به وهو  
 في الجنة وقاض عرف الحق فحكم بخلافه فهو في النار قال العلماء كل من  
 ليس بأهل للحكم فلا يجعل له الحكم فان حكم فهو آثم ولا يملك حكمه سواء  
 وافق الحق أم لا لأن أصابته اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي فهو  
 عاص في جميع أحكامه سواء وافق الصواب أم لا وهي مردودة ككلها  
 ولا يذنب في شيء من ذلك والله أعلم انتهى (والندب) وهو عدم محاسن  
 الميت كأنه يسمع كأن يقال واكفاه واجبلناه واستداه (والثباجة) وهو  
 رفع الصوت بالندب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبغض الأصوات إلى  
 الله تعالى صوتان صوت تأبذة عند مصيبة وصوت فخر عند فرح وقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تجعل التوائن صفين في النار صفاء من  
 أهل النار وصفاء من سماهم ينجون عليهم كآج الكلاب ذكر ذلك  
 السمرقندي في الجواهر (وكل قول) ولو نصف كلمة (يبحث) أي  
 يحرض انساناً (لى محرم) كقتل من له أمان من مسلم وذمى ومؤمن  
 ومعاهد قال صلى الله عليه وسلم من أعان على قتل مؤمن ولو بشطر كلمة جاء  
 يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله اهـ ومال شطرا كلمة  
 أن يقول أقتل فلا يفعل أفاد ذلك الشرة روى وقال تعالى ولا تعاونوا  
 على الإثم والعدوان ومعنى التعاون البحث على ذلك (أو يستر) أي يقطع  
 (عن واجب) قال صلى الله عليه وسلم من أعان على معصية ولو بشطر كلمة

وتعلم علم مفسر والحكم بغير  
 حكم الله والندب والثباجة  
 وكل قول يبحث على محرم  
 أو يفتقر عن واجب

كل شريكها (وكل يذم بقدح) أي يعيب ويتقص (في الدين)  
 وهو وضع الشيء يدعوا أصحاب العقول قبول ما هو عند الرسول  
 الصلاة والسلام (أولى أحد من الأنبياء) قال صلى الله عليه وسلم أرفع  
 الناس في الأنبياء وأشدهم عليهم الأقربون روى ابن عسكراً (أولى  
 العلماء) قال صلى الله عليه وسلم أشد الناس ألفة له أئمة الأئمة عارفا  
 ولا تسكن الحامسة ثم روى البيهقي وغيره ذكر ذلك عبد الوهاب بن أحمد  
 في السدر المنير (أول العلم) أي الشرعي وما يتعلق به (أو الشرع) وهو  
 في اللغة عبارة عن البيان والأظهار يقال شرع الله كذا أي جعله طريقاً  
 ومذهباً ومنه المشرعة هكذا في التفسيرات (أو القرآن) قال صلى الله  
 عليه وسلم الجدال في القرآن كفر روى أحمد والحاكم وغيرهما (أولى  
 شيء من شعائر الله) كالسجود والصلاة والمروة وعرفة ومكة ونحو ذلك (ومها)  
 أي من معاصي الإنسان (الترتيب) أي المعنى في القصب (والسكوت  
 من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) ينطبق الواجب كـ  
 يعلم أنه إذا أمر ونهى تم بداره ويخرب بيته وتسلب أيا به قال الله تعالى  
 ولتقـ من منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف ونهون عن  
 المنكر وأولئك هم المفلحون في الآية بيان إيجاب ذلك وقال تعالى لعن  
 الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما  
 عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكرهم له ليهن الله ما كانوا  
 يفعلون وهذا غاية التشديد على استحقاقهم العقوبة بتركهم الأمر عن  
 المنكر وإذا ذلك الغزالي (وكنتم العلم الواجب مع وجود الطاب) قال الله  
 تعالى وإذا أخذنا منه ميثاقاً منكم أن لا تكلموا الناس ولا يكتموا بيته  
 وهو إيجاب التعليم وقال تعالى وإن لم يقامهم ليكتموا الحق وهم يهملون  
 وهو تحريم لا يكتمان وقال صلى الله عليه وسلم من علم علماً لم يكتمه ألقمه  
 الله يوم القيامة بلجام من نار وقال عيسى صلى الله عليه وسلم من علم وعلم وعلم  
 فذلك يدي عظيم ما في منسكوت السموات ذكر ذلك الغزالي في الأحياء  
 (ولم يزل يخرج الرجب) بقائده حتى أن امرأة ذهبت إلى الدكان  
 لشراء ثيابها انتهت إليه خرج رجبها فاصفر وجهها من شدة الخجل فعرف

وكل كلام بعد من الدين  
 أولى أحد من الأنبياء أولى  
 العلماء أو علم أو الشرع  
 أو القرآن أولى شيء من  
 شعائر الله ومنها التزم به  
 والسكوت عن الأمر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر بغير  
 علم وكنتم العلم الواجب  
 مع وجود الطاب راجع إلى  
 خروج الرجب



مستحب الله كان ذلك فليسا الله من ثوبها يا سحر وهكذا صار على  
 هيئة الاسم اتظن انه اسم لاجل ستره وسترها فظننت بذلك ان هذا الرجل  
 اسم وان لم يسمع خروج الرمح من ساقه بسط وجهه وافرحت بذلك ثم ذهبت  
 ولم تستر منه شيئا ثم افاض الله التور على قلب ذلك الرجل وررقه السكت فقبض  
 بسبب سترها (او على مسلم استخار الله) أي لا علم واعمال المحرم استخار  
 يتأذى به المستتر زايه لما فيه من التقدير والتماون وذلك بارة بار صحت  
 على كلامه اذا انقبض فيه ولم ينتظم أو على أفعاله اذا كانت مشوشه كما حدث  
 على حفظه وعلى صنعه وعلى صورته وخالفته اذا كان قصيرا أو ناقصا  
 اعجب بن العيوب فالهملك من جميع ذلك داخل في التحريم المنهي  
 عنها (واكم الشهادة) قال الله تعالى ولا تسكتوا الشهادة ومن يكتمها  
 فانه آثم قلبه (أونسيان القرآن) أي بهدسه فطنه عن طهر قلبه ويجب  
 أن يصكون في كل مسافة مدوى جماعة يحفظونه عن ظهر قلب أو أده  
 الشر وقاي (وترك رد السلام الواجب عليك) بأن وقع السلام عليك وحدك  
 بحلاف ما اذا وقع على جماعة فالرد عليه فرض كفاية ومثل رد السلام  
 الجواب للكتاب قال صلى الله عليه وسلم ان الجواب الكتاب حقا كرد  
 السلام رواه الطبراني في معجمه قال المتولي لو كتب شخص الى آخر كتابا فان  
 استدعى منه الجواب على ظهره لم يمسكه وعليه رده والا فهو له هدية يملكها  
 المكتوب اليه وصحح النووي هذا وقال غير المتولي انه في على ملك  
 الكتاب وللكتاب المكتوب اليه الانتفاع به اباحة حكى ذنب الحصى (والقبلة)  
 بضم القاف أي اللثة بالغم (المحرمة) أي للشهوة (للحريم) (من  
 حج أو عمرة) (و) (المحرمة للشهوة) (اصا ثم فرضا) لان ذلك قد يؤدي الى الفساد  
 (أو لمن لا تحل له قبله) كغير حلية وغير ولد صغير وغير جنس فرغ قال  
 الباجوري ويكره التقبيل في الرأس الا لقادم من سفر أو من بعد لقائه  
 عرفا فانه سنة من ذكر لا تباع ويسن تقبيل اليد اصلاح ونحوه من الامور  
 الدينية كعلم وزهد ويكره ذلك لعمى ونحوه من الامور الدنيوية كسوكه  
 ووجاهة فقد ورد من تواضع لغنى اغتناء ذهب ثلثا دينه كمن شرح الررقي  
 انتهى

أو على مسلم استخار الله  
 الشهادة أونسيان القرآن  
 وترك رد السلام الواجب  
 عليك والقبلة المحرمة  
 لاصا ثم فرضا أو ان  
 لا تحل له قبلته

فصل في بعض معاصي الآداب (ومن معاصي الآداب الاستماع  
 أي الاستماع إلى كلام صادر من قوم (أحدوه عنه) أي المسمع قال  
 الحنفى في فتح القوس في الحديث الصحيح من رواية ابن عباس رضي الله  
 عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من استمع إلى حديث قوم وهم له  
 كارهون سبب في اذنيه الآتي يوم القيامة رواه البخاري والآتي ما لا يسمع  
 التلون والكاف هو الرصاص الذاب عاده الله من ذلك انتهى (والى الزمار)  
 بكسر الميم وهو ما يضرب به الإبرار وهو من راعى رافى كما قاله شه  
 الاسلام في الفتح (والطنبور) بضم الطاء وفي الحديث من استمع  
 آية الله في الديار بسم قراءة قراء أهل الجنة وهم يومئذ يسمعون  
 صلى الله عليه وسلم (وسائر الأصوات المحرمة) كطيل كويبة وكان  
 يضحك فيحش أو كذب وكذا كرمساوى الناس (وكلاستماع إلى الغيبة  
 والتمية وسائر الأقوال المحرمة بخلاف ما إذا دخل ما يسهل السماع قهرا)  
 أي من غير اختيار (كرهه) بخلاف ما إذا رضى عنه ولو قهرا فيحرم  
 ذلك (ولزم الانسكار) حينئذ والازالة (القدر) على إزالته مع كونه  
 مكافيا مسلما

فصل في بعض معاصي الأيدي وفي حد السارق ودية القتل (ومن  
 معاصي الأيدي التطميف في الكيل والوزن والدرج) أي القياس أي  
 وفي العدد قال الله تعالى ويل للطفة في الدين إذا اكتموا على الناس  
 أي منهم أي إذا أخذوا منهم يستوفون وإذا كانوا أو وزنهم يخسرون  
 أي وإذا كانوا هم أو وزنواهم أي للناس يفتنون (والسرقة) قال  
 الشيرقاوى واعلم أنه يحرم على الله شخص سرقة مال غيره على وجه المزاح  
 لادفقه ترويعا لغيره وفي الحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر لا  
 يروع مسلما انتهى (ويجوز) أي السارق (أن يسرق ما يساوى) أي  
 يساوي ويعد ذنبا وفيه (ربع دينار) أي معصية بالخالص (من  
 حرزه بقطع يده اليمنى) أولاد الكوع ولو كانت معية كفاقة الأسابع  
 أو زائدتها أو مثله (ثم إن عاد) أي سرق ثانية ولو لم يسهل سرقة أو لا بهد قطعها  
 (فرجحه اليسرى) أي من المكعب بعد أن يد مال يده اليمنى (ثم) إن عاد فجزه

فصل في بعض معاصي  
 الآداب الاستماع إلى  
 قوم أخفوه عنه وإلى الرماة  
 والطنبور وسائر الأصوات  
 المحرمة وكلاستماع إلى الغيبة  
 والتمية وسائر الأقوال  
 المحرمة بخلاف ما إذا دخل  
 عليه السماع قهرا وكرهه  
 ولزم الانسكار إن قدر  
 فصل في بعض معاصي  
 الأيدي التطميف في الكيل  
 والوزن والدرج والسرقة  
 ويحرم داس سرق ما يساوى  
 ربع دينار من حرزه بقطع  
 يده اليمنى ثم إن عاد فجزه  
 اليسرى ثم يده

ليسرى ثم ان عاده (ربطه باليد) و يندب بتعليق العتق  
 المقطوع في عتقه ساعة للزحروا لئلا يكتفى وقد امر به النبي عليه وسلم  
 كما رواه الترمذي ثم ان عاده بذلك مزر كالوسق طت اثار الله أولا ولا يقتل  
 افا ذلك الشرفاوى (ومنها) أى من معاصى الدين (الذهب) وهو القوي  
 والغلبة على المال (والقصب) وهو التسايط على حق الغير في الواقع بغير  
 سرقة ولصقلا من والتهاب (والسكر) وهو أخذ الشئ طامعا ثم ان  
 البيع والشراء ومن الزروع وغير ذلك (والغلول) اضم الغين المجمة  
 أخذ الحرام وانما يات في القسمة وغيرها بأن أخذ شيئا ثم ما قبل القسمة  
 قال صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة غير طهور ولا صدقة من غلول  
 (والقتل) أى قتل النفس المحرمة (وفيه الكفارة طامعا) سواء كان  
 القتل عمدا أو شهيدا أو خطأ أو سواء كان عبثا أو بتسبب كشهادة  
 زور مثلا أو بشرط كفر البئر مدوا بامتلا وسواء كان القاتل صبيا ومجنونا  
 وربة قاوم معاهدا وشريكا ومريدا أو غير ذلك ويشترط ان يكون المقول  
 معصوما كذا ولو بذار الحرب والذي والاستامن والحزب وعبدده ونفسه  
 وان لم يضمنه حالان ~~الكفارة~~ انما يجب لحق الله تعالى لا لحق الآدمي  
 وخرج بذلك الحربى الذى لا امان له ومثله الجلاذ القاتل باصر الامام نظاما  
 وهو جاهل بالحال لانه سيف الامام وخرج بذلك ايضا باغ وصائل ومقتص  
 منه ومريد وحربى لا امان له ولو امرأة أو صبيا أو مجنونا ولا كفارة على ذلك  
 وخرج بالقتل غيره كالجنابة فلا كفارة فيه افا ذلك شيء الاسلام في القمع  
 (وهى) أى الكفارة (عتق رقبة مؤمنة) ولو باسلام أحد الابوين  
 أو تعبلا لاسابى أو الدار (سليمة) من العيوب الضرة بالعمل اضرارا بيننا  
 ويشترط ان تكون الرقبة أيضا كاملة الرقبة في الاعتاق من الكفارة  
 فلا يجوز شراؤه فرب يعتق عليه مهر الشراء بان كان املا أو مراهنية  
 عتقه عن كفارته وان تكون خالية من عوض فلو اعتق عبده عن كفارته  
 بعرض يأخذه من الرقيق كاعتقه من كمارق على أن ترد على الغا  
 أو من الاجنبي كاعتقه عبدى هذا من كفارتي بألف عليك فقبل لم يجوز  
 ذلك الاعتاق عن كفارته ويعتق بالعوض (فان عجز) بان لم يستدرة

ليسرى ثم ربطه باليد وفيها  
 لذهب والغضب والمكس  
 والغلول والقتل وفيه  
 الكفارة طامعا وهى عتق  
 رقبة مؤمنة سليمة فان عجز

شروطها أو وحدها وعجز عن ثمنها أو وجدها وهي تباع ما كثر من  
 ثمن مثلهما (صام شهرين متتابعين) على ما تقدم بيانه في الطهارة  
 ولا يطعم هنا عند الجزع الصوم اقتصارا على الوارد (وفي حقه)  
 أي القتل بأن يفسد الفعل وهين الشخص بما يتلف غالبيا كقتل وحصر  
 وأغراق وتجويع (القصاص) وإنما وجب فيه لأنه بدل الألب والذئب  
 فتعبر حقه كسائر المنفقات (الاسماء) أي ما تحقق ولو محجور وليس  
 أوسع منه (عنه) أي القصاص (على الدية) أي المال الذي هو بدل النفس  
 (أو مجازا) كقوله عفون ثلاث مجازا بالادية فدية تنسقط القصاص  
 ولادية وكذا إن لم يدكر الدية لا اثباتا ولا دية يباع على المذهب لأن القتل  
 لا يوجب الدية والعفو ساقط ثابت وهو القصاص لا اثبات مرسوم وهو  
 الدية (وفي الخطأ) بأن لا يفسد الفعل أو يقصده لكن لا يقصده  
 الشخص كما دراق وقوع على يده أو رمي شجرة أو آدميا أو غيره ما فاسد  
 غير من قصده (وشبهه) أي الخطأ بأن يفسد الفعل والاسماء وإن لم قصد  
 عبثه بما يتلف لا غالبيا بأن كان يتلف دبرا كفر زابرة الخطأ بغيره قتل  
 ولم يطرأ أثره أو كان لا يتلف لا غالبيا ولا نادرا بأن كان على حد سواء  
 كضرب غير متوال في غير قتل وغير شدة حر أو برد بوط أو عصا خفيفة  
 لمن قتل من الضرب به (الدية وهي مائة من الأبل في الذكر الحر المسلم  
 وبضعها) وهو خمسون (في الأنثى الحرية المسلمة وتختلف سمات الديات  
 بحسب القتل) فهي مائة في عمد وشبهه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة  
 وأربعون خلفة أي حامل لابل ولخبيرين مائة وان لم تبلغ خمس مائة  
 وخمسة في خطأ من بنات مخاض وبنات لبون وبهي لبون وحققات إناث  
 وجذعات الإناث وقع الخطأ في حرم مكة أو في الأشهر الحرم أو كان القتل  
 محرم بدم كإمام واخت فثلاثة أعظم حرمة الثلاثة مادية كل من اليهودي  
 والناصري ذميا كان أو مشركا أو عبدا فثلاث دية الحرم المسلم وأما  
 دية المجوسي الذي له أمان فأخمس الديات وهي ثلثا دية الحرم المسلم وأما دية  
 الرقيق فهي قيمته ذكرًا كان أو أنثى ولو مسدرا أو مكاتبًا أو أم ولد سواء  
 كانت الجناية عمدا أم خطأ وإن زادت على دية الحر كسائر الأموال المتلفة

صام شهرين متتابعين وفي  
 عمده القصاص إلا أن عمدا  
 منه على الدية أو مجازا وفي  
 الخطأ وشبهه الدية فهي  
 مائة من الأبل في الذكر  
 الحر المسلم وبضعها في الأنثى  
 الحرية المسلمة وتختلف  
 سمات الدية بحسب القتل

(وهي) أي من معاصي الأبدن (الضرب بغير حق) بخلاف ما إذا كان بحق  
 كضرب الشاة بغير حق أو الضرب بغير حق أو الضرب بغير حق أو الضرب بغير حق  
 بغير حق هو كضرب بغير ذلك أو ضرب ذلك في الوجه أو ضرب بغير حق في الوجه  
 تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد أصابوا جهنم  
 وأسماء بنت أبي بكر (أي) لو نظر شخص إلى شخص بعينه التهديف  
 والاحتقار بغير حق فهو ظلم أفاد ذلك الحسنى (وأخذ الرشوة) بكسر الراء  
 وهو ما يعطيه الشخص لحاكم أو غيره ليحكم له أو يجعله على ما يريد كذا  
 في المصباح وقال صاحب التعريفات وهو ما يعطى لابطال حق أو لإحقاق  
 باطل (واعطاؤها) أي الرشوة بقوله صلى الله عليه وسلم من أساء الله الرأى  
 والمرشى في الحكم رواء الامام أحمد والترمذي (وأحراق الحيوان)  
 بفتح الهمزة كالقذر بالنار (الآذى) أي الحيوان بعد الهزيمة والمفعول  
 محذوف أي آذاه (وتعين) أي الإحراق (طريقا في الدفع) أي في تجنبه  
 فيجوز حينئذ الضرورة (والثقة) بضم الميم وسكون الشاء أو بفتح الميم وضم  
 الشاء أي التعذيب (بالحيوان) كقطع أذنه لما روى عن علي كرم الله  
 وجهه ورضى عنه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أياكم  
 والمثلة ولو بالكلب العور (والأعاب بالنرد) وهي أيضا الطاولات وهو  
 كالمثلة وهو ذو حفر كثيرة في الثلث بة أو في الأرض باقية فيها نحو  
 الودع المغير ثم ينقل من حفرة إلى أخرى إلا أن المثلة ليس فيها حفر بل  
 لها سطوط كانت طريقا إلا أنها مخصوص بالثقة بة مع نحوها لا خطاب  
 بخلاف المثلة فإن في الأرض مع نحو الودع بقوله صلى الله عليه وسلم من لعب  
 بالنرد فقد عصى الله ورسوله رواه أبو داود (والطاب) وهو خشاب كثيرة  
 أو بة فكثر طولها وعرضها على قدر الأصابع وينقش جانبها وترعى  
 على الأرض (وكل ما فيه قمار) بكسر القاف أي مغالبة بأخذ المال  
 في أنواع اللعب فلا سليمان الجمل (حتى لعب الصبيان بالجوز) أراد به  
 القمع الذي يؤكل أو الجوز الهندى وهو الترحيل وكذا اللعب ببض  
 الدجاج الطبخ والاوز (والكعب) وهو عظم كعب من الكعبين  
 إلى أعظم كثرة مرفوعة قل سليمان الجمل فكل شيء فيه قمار فهو من

ومنها الضرب بغير حق  
 وأخذ الرشوة واعطاؤها  
 وأحراق الحيوان إلا إذا آذى  
 وتعين طريقا في الدفع  
 والمثلة بالحيوان واللعب  
 بالنردة والطاب وكل ما فيه  
 قمار حتى لعب الصبيان  
 بالجوز والكعب

الميسر حتى لعب الصبيان بالجووز والكعب وأما الفرد وهو الطاولة فيحرم  
 اللعب به - وإن كان بخطر أولاً (واللعب بالآلات الإله والمحرمة كالطنبور)  
 بضم الطاء وانما ضم حلا على باب مفعول وهو آلة وتران وتخته عود  
 كالطبل (والرباب) وهو آلة خيط واحد من شعر (والزمار)  
 بكسر الميم وهو آلة يزميره من قصب أو حديد أو نخل أو خوذلك (والاويار)  
 وهو خيط كثيرة خسة فأكثر العود يسمى اللبب بذلك صرب العود  
 عند العرب (واس الأجنبية) وهو غير محرم (عمدا) أي قصد (غير  
 حائل) من الثياب (أوبه) أي بالحائل لكنه (شهوة ولومع جنس)  
 وهو رجل مع رجل أو أنثى مع أنثى (أو محرمة) من جنس أو غيره حتى  
 يحرم المساكل ولا يجوز إلا تمتاع به ولو جادا كما صر في النظر لأن كل  
 ما يحرم النظر يحرم المس (وته وير الحيوان) قال ابن حجر في الزاجر  
 ته وير صور الحيوان حرام من الكيثار لاوعيد الشديدة سواء صنعته لنفسه  
 أو غيره اذ فيه مضاهاة تلاق الله تعالى وسواء كان يسلط أو توب أو درهم  
 أو دينار أو فلس أو أناة أو حائط أو مخدة أو نحوها وأما تصوير صور الشجر  
 ونحوها مما ليس بحيوان فلايس بحرام وأما الله وصوره حيوان فإن كان  
 مع لقائه حائط أو ملابس كتب أو عمامة أو نحوها مما لا يعد محتملاً  
 فحرام أو محتملاً كلباس يداس ومخدة ووسادة ونحوه مما لا يحرم السكن  
 هل يمنع دخول ملائكة الرحمة ذلك البيت أولاً الا ظهر انه عام في صورة  
 الاطلاق لقوله صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيته فيه كلب ولا صورة  
 ولا فرق بين ماله ظل وماله ظل له هذا المذهب من مذهب جمهور العلماء  
 والتابعين ومن بعدهم كاشافى ومالك والثوري وأبي حنيفة وغيرهم  
 وأجمعوا على تعيين ماله ظل قال القاسمى الاماورد في لعب البنات الصغار  
 من الرخصة السكن كره ماله شراء الرجل ذلك لبقته انتهى (ومنع الزكاة)  
 كاهما من اخراجها (أو بعضها) ولو قليلا جدا (بعد الوجوب)  
 أي وجوب الاخراج والاداء (والتمكن) بحضور مل غائب ساثر أو ثابت  
 أو مال شخصي أو دين مؤجل ويحضور أخذ الزكاة بنية تحلب من تعين  
 وقشر لا يؤكل منه غالباً ويحضر أو مالاً من مهم دين أو دنوى كماله أو كل

واللعب بالآلات الإله والمحرمة  
 كالطنبور والرباب والزمار  
 والاوتار واس الأجنبية  
 عمدا بغير حائل أو به شهوة  
 ولومع جنس أو محرمة ونحوه  
 الحيوان ومنع الزكاة أو  
 بعضها بعد الوجوب والتمكن

وبقدرة على غائب ثابت أو على اسمها فدين حال بأن يكون على ما حضر  
 (واخراج مالا يعزى) كخراج صفيرو معيب ومريض من ماله  
 (أو أعطائها) أي الزكاة (من لا يستحقها) وهو غير الأنواع الثلاثة  
 التي تقدم ذكرها (ومنع الاجبر أجره) قال الحنفى في فتح النفوس قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة  
 رجل أعطاني العهد ثم غدر ورجل باع آخره كل غنه ورجل استاجر أجيرا  
 فاستوفى منه عمله ولم يطمع أجره رواد البخارى انتهى (ومنع المضطر  
 ما يسده) أي ما يسلك به قوته ويحفظها من الطعام وإن اجتاجه المالك  
 في المستقبل ويجوز للمضطر أخذ ثمرها وعاليه قيمة (وعدم انقاذ غريق)  
 أي ترك اخراجه من المساقيل الموت وبعدده (من غير عذر فيها) أي  
 في منع المضطر وعدم الانقاذ «فرع» قال الشرفاوى لو أشرقت سفينة  
 فيها متاع وراكب على غرق وخيف غرقها بجماعها جاز طرح متاعها كله  
 في البحر لرجاء سلامتها أو بعضه لرجاء سلامة الباقي ووجب طرح كله  
 أو بعضه وإن لم يأذن مالكه لرجاء نجاة ركب محتم إذا خيف هلاكه  
 ويجب النقاء بالارواح فيه لتخليص ذى روح والنقاء الدواب لابقاء  
 الأدميين وإذا اندفع الغرق بطرح بعض المتاع اقتصر عليه فان طرح مال  
 غيره بلا إذن منه ضمن كالكل المضطر طعام غيره بغير إذنه انتهى (وكتابة  
 ما يحرم التطيق به) لأن القلم أحد اللسانين للإنسان لأن الكتابة به تدل على  
 عبارة اللسان كما قاله على التبتى ولذلك قال الغزالي في البراية فاحفظ القلم  
 عما يحجب حفظ اللسان منه (والخيانة وهي ضد النصيحة فتشمل) أي الخيانة  
 (الأفعال والأقوال والأحوال) وقد يقال دلالة الحال أقوى من دلالة المقال  
 قال الفيومى في المصباح وفرق العلماء بين الخائن والسارق والغاصب بان  
 الخائن هو الذى خان ما جعل عليه أمينا والسارق من أخذ خفية من  
 موضع كان محتوها من الوصول إليه وربما قيل كل سارق خائن دون عكس  
 والغاصب من أخذ نجهارا معتمدا على قوته انتهى «فائدة» قال شيخنا  
 يوسف فى فتح القادر المريد قال ابن حجر كان السلف إذا أرادوا نصيحة أحمد  
 وعظوه سرا حتى قال بعضهم من وعظ أخاه سرا فقد نهجه ومن وعظ على

واخراج مالا يعزى أو  
 أعطائها من لا يستحقها  
 ومنع الاجبر أجره ومنع  
 المضطر ما يسده وعدم انقاذ  
 غريق من غير عذر فيها  
 وكتابة ما يحرم التطيق به  
 والخيانة وهي ضد النصيحة  
 فتشمل الأفعال والأقوال  
 والأحوال

رئيس الناس فانما اوجبه وقد تكون التسمية فرض عين وقد تكون على  
الكفاية وفي الشرحين قد كان صلى الله عليه وسلم يومى أصحابه وذهبهم  
بوصية تنفعهم وتنفع من بعدهم فمن وصاياه صلى الله عليه وسلم لبعض  
أصحابه - مع الوضوء يركل في عرك ومسلم على من نصبت فكثير غير ذلك  
واذا دخلت على اهل بيتك فسلم تسكرا - نائلك وصل صلاة الفجر فانها  
صلاة الاوابين قبلها وارحم الله غير وقر السكير تكن رفيق يوم القيامة  
انتهى

**فصل في بعض معاصي افروج وفي حد الزنا (ومن معاصي الفرج الزنا)**  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الزناة يأتون يوم القيامة تشعل  
فروجهم نار يهرقون بين الخلائق ينثن فروجهم يسحبون على وجوههم الى  
النار فاذا دخلوها يكدهم ملك دروعا من نار لوضع درع الزاني منها على  
جبل لا يصير ماذا ثم يقول مالت معاشر الزانية اكونوا عيون الزناة بمساير  
من نار كما نظرت عيونهم الى الحرام وغفلوا ايديهم كما مدت الى الحرام وفي رواية  
أرجلهم كما مشت الى الحرام فيقول بهم ذلك ذلك كسر ذلك السمرة فندى  
في الجواهر (والاواط) وهو ابلاج الخشعة او قدرها في دبر ذكر أو أنثى  
ما روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر الله الى رجل انى رجلا أو امرأة  
في الدبر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وهو يعمل عمل قوم لوط  
لم يلبث في قبره الا ساعة واحدة ثم يبعث الله اليه ملكا يشبهه الخفاف  
فيظفنه برجائه ويطرحه في بلاد قوم لوط ويكتب على جبهته آيس من  
رحمة الله ذكر ذلك أبو اليت السمرقندي (ويحد الحرام المحسن) بأن  
كان مكافرا واجدا لوط في نكاح صحيح (ذكر أو أنثى) - الزنا والاواط  
(بالرجم بالحجارة المعتدلة) لا يحصى بات خفيفة شلا يطلو له عليه  
ولا بعضرات ثلاث ذفنه فيغوث التنكيل المقصود والاختيار أن يكون  
نار يحمى من الكف ولا يربط ولا يشد ويجب أن يتوقى الوجه أو بالدر أى  
الطين المستحجر (دخني موت) نعم ولا رجم على الموطوء في دبره بل حده  
كالمبكر (دخني موت) أى غير المحسن (بماتة جلد) أى  
ولا تلهه تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة

**فصل في بعض معاصي الفرج الزنا والاواط ويحد الحرام المحسن ذكر أو أنثى بالرجم بالحجارة المعتدلة حتى يموت وغيره بماتة جلد**



(وتقرر ببسنة) أى إلى مسافة القهر ما فوقها القهر بالإمام لان عمر  
 غرب إلى الشام وعنه مار إلى مصر وعلما إلى البصرة فلا يمكن أن يذهب إلى  
 ما دور مسافة القهر ويكن تغريبه إلى بلد من بلاد الأيرانية الإمام (وتقرر  
 بذلك) (للمروية فذلك للرفيق) ولو بهضافه دسج من ريفه وثب  
 نصف يوم لقوله تعالى فادأحص فان أتربفأحشة فعلم من نصف ماضى  
 المحسنات أى الحرائر من العذاب والمراد بالجلد لان الرجم قتل والقتل  
 لا ينفذ فأماد ذلك الشر بينى (ومنها) أى من معاصى العرج (أما  
 الب) ثم ولو لم يكن أى سواء كانت أ كولة أم لا والصحيح فى ذلك التحصيل  
 فقط لا الحد لول ابن عباس رضى الله عنه ما ليس على الذى بأنى الهيمة  
 حذروا الناسى ومثل هذا لا يقوله الا عن تعاليم من النبى صلى الله عليه  
 وسلم واذا اتقى الحديث ثبت التزير لانه أى معصية لا حسد فيها سؤلا كفارة  
 ولادية ولان ذلك فرج لا تميل اليه الا من السليمة فلا يشتهى طبعها فلا  
 يحدث لار الحد انما شرب عزاجرا ما يشتهى الا ترى ان الشخص لا يشرب  
 البول لما ذكرنا وهذا القول نص عليه الشافعى وقطع به بعضهم ولو أوج  
 فى مرج مية ملة ولا حذ على الرابع لانه لا يشتهى طبعه والله أعلم فذكر ذلك  
 الحصى فى كفاية الاخبار (والاستثناء) بالنوب وبالمدة أى تعدد انزال  
 المي (بغير الحليلة) أى الزوجة والامه اما هو بها فيجاز (والوطئ)  
 للحليلة (فى الحيض أو النفاس) ويسن ان وطئ الحائض فى قبلها ولو  
 بزنا اذا كان عام داخرا عالما بالتحريم وبالحيض أن يتصدق بدينار  
 أو مائة يساويه ان وطئها فى اقبال الدم أو فى حال تزايد أى تغريب من  
 نصف مية تهنين نصفه كبقية المعاصى ان وطئها فى دياره أى ما حسد أو اتق  
 تناقصه ويستمر إلى الغسل فاذا وطئ بين الانقطاع والتطهير من التصدق  
 بما ذكره يتكرر التصدق بتكرار الوطئ وان لم يتصدق عما قبله لقوله صلى  
 الله عليه وسلم اذا واقع الرجل أهله وهى حائض ار كان دما أحمر فابتصدق  
 بدينار وان كان أصفر لم ينفذ صدق به فدينار رواء أبو داود والحاكم  
 وكالحائض فيجاذ كرا النفاس أماد ذلك شيخ الاسلام واشرفاوى (لمشاهد  
 انقطاعهما) أى الحيض والنفاس (وقبل الغسل) أى أو قبل

وتقرر ببسنة للمروية نصف  
 ذلك للرفيق ومنها أتيان  
 البها ثم ولو لم يكن والاستثناء  
 بغير الحليلة والوطئ فى  
 الحيض أو النفاس أو بعد  
 انقطاعهما وقبل الغسل

التيهم عند عدم الماء - دأذهب أكثر أهل العلم قال البغوي وذهب أبو  
 حنيفة إلى أنه إذا انقطع دمها لاكثر الحيض وهي عشرة أيام يجوز  
 للروح فشيء ما قبل الغسل وقال مجاهد ووطواط وسادات فرجها  
 يجوز للزوج عشاها قبل الغسل انتهى (أورد الغسل الاتباع أو) هذه  
 (مع فقد شرط من شروط) لا الغسل - الحائض عن التيمم أو شرط  
 لا يصح فوجود الغسل حيث ذكره رحمه وهو حرمة الوطئ في حال الحيض  
 والنقاس أن لم ينه بل دفع زواياه لحرمة لأنه يرتكب أخف المفسدين  
 لدفع أشدهما بل ينبغي وجوبه حيث وفاس ذلك - حال الاستمتاع به  
 حيث ذهبن ~~كذلك~~ فالوطئ في الحيض مقدم على الزنا والاستمتاع مقدم  
 على الوطئ في الحيض وعلى الزنا ولو تعارض وطئ زوجته في دبرها مع الزنا  
 بأن أسدا قبل قدم الأول لانه الاستمتاع في الجملة ولانه لا حد عليه  
 بذلك أما ذلك الشراوى (والتكشاف) للعورة (عند من يحرم نظره)   
 وهو الجانبى (اليه) أى التكشاف (أولى الخلوه الغير غرض) أى  
 حاجته إلى التكشاف بخلاف ما لو احتاج إلى ذلك لاغتسال أو استحذاء  
 وهو إزالة شربة العانة بالحديد أو نحو ذلك فإنه لا يحرم كما أفاده الرمى  
 (واستقبال القبلة أو استدبارها) في القضاء (بيول أو غائط من غير حائل)  
 من ثوب أو جدار أو شجرة (أو) وجد الحائل لكن (كان بعد عنه  
 أكثر من ثلاثة أذرع أو) لم يبعد عنه لكن (كان) أى الحائل (أقل  
 من ثلثي ذراع) فيحرم ذلك (إلا في المعتد لذلك) أى لإخراج البول  
 أو الغائط فلا يحرم قال الرمى في شرح هدية الناصح والحاصل أن استقبالها  
 واستدبارها في قضاء غير معتد لذلك بلا سترة حرام أو في غير معتد لذلك بستره  
 خلاف الأولى وتسكنى أن تكون السترة من زجاج أو في معد ولو بلا سترة  
 لحرمة ولا كراهة ولا خلاف الأولى انتهى (والتغوط على القبر) المحترم  
 قال الحصنى ويحرم البول على القبر كما يحرم الجلوس عليه انتهى (والأول  
 في المسجد ولو في آية) على الراجح المتيقن به كما أفاده الحصنى ومثل المسجد  
 رحبة لا حرمة (وعلى المعظم) كوضع نعلين في كعبة أو الشجرة والعرج  
 والصفاء والمرورة بخلاف عرقه ومزدهة ونهى لاعتبارها كما في السكرى من

أو بعد غسل الأية أو مع فقد  
 شرط من شروطه والتكشاف  
 عند من يحرم نظره اليه  
 أولى الخلوه الغير غرض  
 واستقبال القبلة أو استدبارها  
 بيول أو غائط من غير حائل  
 أو كان بعد عنه أكثر من  
 ثلاثة أذرع أو كان أقل من  
 ثلثي ذراع إلا في المعتد لذلك  
 والتغوط على القبر والبول  
 في المسجد ولو في آية وعلى  
 المعظم

بعض العلماء فرغ ذكر ابن عجيل الغني في الجاهلية من كتاب العال  
 آداب حسنة لقاضي الحاجة وهي ان يعرف ان الخلا اسم شيطان موكل  
 بذلك الموضع فاذا اتى الخلا فينبغي ان يعلم انه يقصد للشيطان فليحذر كيده  
 وابتل من اتى به بقله الطعام وان عيشه متواضعة مع كراهية مفاقه  
 عليه حسين اطعمه وسقاه وأخرج عنه حين آذاه وان لا يسرع اليه عدوا  
 من غير حذر وان يقف على باب الخلا ويحول اللهم اجعل دخولي عبرة واط  
 الاذي عني برحمة ترحمني بها فان الشيطان يتبعه اذ ذلك ولا يصح في  
 البول ولا على ما يخرج منه من العذرة فيبتلى بالوسوسة وصفرة الاسنان  
 ويبتلى بالدم هو وأولاده أو أحد من عقبه ولا يستاك على رأس الخلا فانه  
 يورث النسيان ويذهب البصر ولا يخط فانه يورث العمى ولا يقاب خاتمه  
 مرة بعد اخرى فار الشيطان ياوي اليه ويقوم وليا هما يخرج منه  
 فان فيه شفا من الادواء ويجهت ان يجعل بينه وبين السماء ستره فان فعل  
 ذلك أمطرت عليه الرحمة من عنان السماء واذا يقوم فليعتمد على عينته  
 فيوثق الحكمة ولا يتلف فرجه بالارض فان الارض تغاضه يوم القيامة  
 ولا يقتل قلة في تلك الحالة بل يدفنها ولا يلقى ما يستنجي به على رأس ما يخرج  
 منه من بول أو عذرة فان فعل ذلك تدودت اسنانه وغلبت عليه الرياح  
 ولا يقوم حتى يشد سراويله فن دام على القيام قبل شد سراويله تدودت بطنه  
 وغلب الدم عليه حتى يكون موته منه ولا يشتغل بشئ من الاعمال ولا يفحص  
 عينيه فان ذلك يورث النفاق في القلب ولا يحمل الماء معه الى الخلا بيساره  
 فذلك فعل الشيطان ولا يضع يديه على صدغيه فيجعل رأسه بينهما فان ذلك  
 يورث قساوة القلب والبرص ويذهب الرحمة والحياء ولا يستند الى حائط  
 وغيره فانه يذهب ماء الوجه وينفخ البطن بل يقعد على قدميه معقدا لهم ما  
 ولا يضع يده اليسرى على اليمنى فان ذلك مقعد الشيطان ولا يضع رأسه  
 على ركبتيه فان من فعل ذلك كان موته بداء البطر واخذ فرجه بين أصبعيه  
 اليساية والوسطى حتى يفرغ وأما المرأة فانها تضع أطراف أصابعها  
 اليسرى على عاتقها وهو أقطع ابوالها وأنظف الرجل يفرج بين رجله  
 ويغضه ليستوى ظهره ويخرج بوله مستويا أما المرأة فانها تضع أطراف

رسمه بتم اياه الى بعض بحر به بواه امة بنو بالا به اتمى (وزك  
الختان بعد البلوغ) أى وبعد الا حتمال للختان فى الا قبل الواهم كما  
قاله القشى والدارل على وجوب الختان قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن  
اتبع حجة ابراهيم حنيفا وكان من ملته الختان والواجب فى ختن الرجل قطع  
جميع الجلاء التى تقطى الحشفة وفى ختن المرأة قطع حزه بطلق عليه  
الاسم من يظهرها أما الصغير والمجنون ومن لا يحتمل لختان والختنى  
فلا يجب ختنهم ومن مات دون ختن لم يحن كما أماده القشى

فصل فى معاصى الرجل (ومن معاصى الرجل المشى فى معصية)  
أى لاجها (المشى فى معصية) أى وشى (بمسلم) الى نحو  
السلطان (أو قتله) أى المسلم (أو فیه ما يضره) أى المسلم  
(بفسير حق) كالنجيس امورات المسلمين والبحث عن عيوبهم قال الله  
تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احزنوا مأثمنا  
وانما مبينا (واباق العبد) من السيد (والزوجة) من زوجها فذلك  
نشوز (و) اباق (من عايه حقهما يلزمه من فصاص أودين أو فقة)  
أى لازوجة (أو بر والديه) أى طاهتهما والاحسان اليهما ومن ذلك  
الانفاق والاعناف وهو ان يمسى للاب مسته تعا بالخلية ويون عليها  
(وتربية الاطفال) من تعهدهم بغسل جسدكم وثيابهم ودهنهم وكفهم  
وربطهم فى المهد وشربهم لبنا ما وارم مثل الاطفال فى وجوب التربية  
المجنون (و) من معاصى الرجل (التجترى المشى) كالقائل أو تجترى  
السدين على غير هبة معتدلة أو نحو ذلك وفى غير النفوس قال مالك بن دينار  
للها بى بن أبى صفوة أمير البصرة وهو تجترى أبواب خيلاء ارفع من ثيابك  
فقال له المهلب أو ما تعرفى قال بلى أولك نطفة مدرة وآ حرك حية فذرة  
وانت فيها بى ذلك تجعل العدة اه (وتخطى لرقاب) أى رقاب الناس  
(الافرجة) أى سمعة ولو بلا خلا بان يكون بحيث لو دخل فيه لوسعه قال  
الشيخ عطية فالجمع غير مراد فيكره التخطى ولو رقيقة واحدة والمراد ما قرب  
من الرقبة وه والكف وهو ان يرفع رجله لاهل منكب واحد كان يكون  
جاسا جانب الحائط وأما المروريين الصوفى فلا يضر ولا يكره والمعتد

وزك الختان بعد البلوغ  
فصل فى معاصى  
الرجل المشى فى معصية  
كاشى فى معصية مسلم  
فى قتله أو فیه ما يضره بغير  
حق وابق العبد والزوجة  
ومن عايه حقهما يلزمه من  
فصاص أودين أو فقة أو  
بر والديه وتربية الاطفال  
والتجترى المشى وتخطى  
الرقاب الافرجة

ان كراهة تخطي الرقاب كراهة تزيه المني ونقل من صاحب العدة ان  
 تخطي الرقاب يوم الجمعة صغيرة ونقل من أبي حامد قهر يوم (والسرور بين  
 يدي المصل) فيحرم ذلك وان لم يجد المار سبيلا آخر (اذا كانت شروط  
 السترة) فالسترة نحو العود والعصا والسجادة والخط على الارض  
 وشروطه أن يكون ارتفاع نحو العمود والعصا ثلثي ذراع فأكثر وكذا  
 امتداد السجادة والخط وان يكون بين ذلك والمصل ثلاثة أذرع فأقل (ومد  
 الرجل الى) شيء من (المصنف) أو كتب العلم لم يحكم المداخعي من  
 العلماء (اذا كان غير مرتفع) وبين الأقسام للمصنف وبين تطييبه  
 وجعله على كرسي وتقبيله حكماء المداخعي من العلماء (وكل مشي الى محرم)  
 كالشي الى باب ساطع ظالم فانه تواضع واكرام له وتكثير لواده وإعانة له  
 على ظلمه فان كان ذلك لسبب طلب ماله فهو مسموح الى حرام وقد قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم من تواضع اغني ماله اغناء ذهب ثلثا دينه وهذا في مسمى صالح  
 فباطل بالبغي الظالم كما أفاده القرأى وقال عبد الوهاب بن احمد قال  
 صلى الله عليه وسلم من كثرة وادوم فهو منهم رواه أبو يعلى وغيره (وتختلف  
 عن واجب) كصلاة الجمعة والجماعة وطلب العلم الواجب  
 فصل في جملة معاصي الا بدان وفي حد قاطع الطريق (ومن معاصي  
 البدن عقوق الوالدين) وهو ما يتأذيان به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من عقوق والديه فقد عصي الله ورسوله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
 سب والديه نزل على جسمه حجر بعد كل قطرة نزلت من السماء الى الارض  
 ذلك أن أبو الليث في الجواهر (والفرار) أي الانصراف (من  
 الزحف) أي صف القتال بعدم لاقائه مع مقاومته العدو وان زادوا على  
 منهم كآفة أقوياء من مائتين وواحدة عفا (وقطعة الرحم) أي القرابة  
 وان بعدت وانتفى أثرها وهو من السكياتر أفاده ذلك الرملي (وايذاء الجار)  
 الى أربعين دارا من كل جانب أفاده الرملي (ولو كفره أمان) كما يستأمن  
 والمعاهد (أذى ظاهرا) لقوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله  
 واليوم الآخر فلا يؤذي جاره ذكره الرملي (والتيخيب بالسواد) في الشعر  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم الصفرة حسنة اب المؤمن والحمرة حسنة اب المسلم

والسرور بين يدي  
 المصل اذا كانت شروط  
 السترة ومد الرجل الى  
 المصنف اذا كان غير مرتفع  
 وكل مشي الى محرم وتختلف  
 عن واجب  
 فصل ومن معاصي  
 البدن عقوق الوالدين  
 والفرار من الزحف وقطعة  
 الرحم وايذاء الجار ولو  
 كفره امان اذى ظاهرا  
 والتيخيب بالسواد

والسواد خضاب الزعفران رواء **عنه** أي ويبره قال الزهلي في النهاية ويكره  
 أن يذهب الشيب من الخيل الذي له طاب منه أزاله شعوره وبس **عنه**  
 طناء وشعره انتهى **مخرج** ويجوز أن المراد من شعر رأسها شعر  
 آدمي طائفا سواء أذن الزوج أو السيد أم لا وسواء من شعرها أو من شعر  
 غيرها وسواء كان طاهرا أم نجسا وبصره أم ضاها من جرس **عنه** رخص  
 وفرض ميت أذن الزوج أو السيد أم لا أما شعر طاهر ركشعره فرضه في  
 الجمل أن كان له زوج أو سيده والا حرمه كما أفاده الزهلي وعطية (وتشبه  
 الرجال بالنساء وعكسه) **قال** صلى الله عليه وسلم اعتد الله على المتشبهين  
 بالنساء والمتشبهات بالرجال أي يتخافون بأخلاق النساء وحركاتهن وكذا  
 العكس (واسبال الثوب) أو العروة المشدودهم أسطه أو السراويل  
 أي أرغافه وأرساله حتى يجاوزوا **عنه** عيبه يذهب إلى الأرض  
 (الخبلاء) بضم الخاء والمد أي لا تتفاسخوا وتعاطفوا قال الزهلي وعلى ذلك  
 القصد جعل قوله صلى الله عليه وسلم ما جاوز الكعبين هو في النار ويجوز  
 للمرأة وأن تلبس أسبال ذلك على الأرض طابا السنة لا لخبلاء انتهى **قال**  
 الله تعالى وثيابك فطهر **قال** طاوس أي وثيابك تقهر فارتفع به  
 الثياب طهروا سحكا الغوى (والخناء في اليد والرجلين للرجل  
 بلا حجة) **فإن** ذلك من التشبه بالنساء لانه مطلوب إساءة كما قاله الزهلي في  
 النهاية وبس للمرأة المزوجة أو المملوكة خضب **عنه** ما ودها بالحناء  
 تعديلا لزينته وهي مطلوبة منها لطلبها انتهى (وقطع الفرض)  
 من سلاصوم (بغير عذر) من أنماذ من تقع في سلكه وحصول  
 المشقة الشديدة في الصوم وأما النفل فيجوز قطعه مطلقا (وقطع فلالحج  
 والعمرة) لأن فلهما كالفرض ولذلك لم يميز الفرض من النفل في الآية  
 (ومحا كذا مؤمن) أي مشابهته في القول والفعل (استنزاه) أي على  
 جهة السخرية والاستهزاء بذلك المؤمن (والنجس) أي التذبح  
 والبحث (على عورات الناس) أي عيوبهم قال شعيب الخيريفي وعن  
 عبد الله بن أحمد المؤذن رحمه الله تعالى قال كنا نطوف حول الكعبة وإذا  
 برجل متعلق باستار الكعبة وهو يقول اللهم أخرجنى من الدنيا مسلما

وتشبه الرجال بالنساء وعكسه  
 واسبال الثوب للخبلاء  
 والحناء في اليد والرجلين  
 للرجل بلا حجة وقطع  
 الفرض بغير عذر وقطع  
 الحج والعمرة ومحا  
 مؤمن استنزاهه والنجس  
 على عورات الناس

لا يزيد على ذلك شيئا فقلت له لم لا تريد على ذلك الله ما شيا فقال هو مات فضي  
 كنت تعذرني قلت وما فضيتك قال كان لي اخوان وكان اكبرهم مائة  
 اربعين سنة احدهما باقيا حضره الموت دهايا بالهف فظننا انه يترك به وشرنا  
 منه شيئا فاخذ بيده واشهد على نفسه من حضرته برئ مما فيه ثم تحول الى  
 من السكائر ومات لغيره انما فلما دفن اذن الاخر ثلاثين سنة فلما حضره الموت  
 فعل كما فعل الاخ الا كبر فمات على التصرانية وهو باق من مكره واني  
 خائف على نفسي ان اكون مثلهما فادع الله تعالى لي ان يحفظ علي ديني  
 فقلت له ما كان ذنبهما فقال كانا نقتبه ان هورات الناس ونظرنا الى  
 الشديان المردانتهى اعادنا الله من ذلك (والوشم) في الخد او اليد او غير  
 ذلك وهو غرزها بابرقة ثم يذرعها النور وهو دخان الشحم حتى يخضر قال  
 عليه السلام لعن الله الواثمة والمتواثمة (وهجر المسلم فوق ثلاث) من  
 الايام هم ما غضب عليه اقله عليه وسلم لا يحل لمسلم ان يهجر اخاه  
 فوق ثلاثة ايام فن هجره فوق ثلاث فمات دخل النار واغما يجرم هجر اكثر  
 من الثلاث ان واجبه ولم يكلمه حتى بالسلام اما لو لم واجبه فلا حرمة وان  
 مكث سنين تقطع المداينة عن ابن هجر (الا عذر شرعي) ككون المهجور  
 غرقا سقا او مبتدع وان كان هجره لا يقبده ترك الفسق نعم لو علم ان هجره  
 يحميه على زيادة الفسق امتنع وكصلاح دينه او دين الهاجر فيموزر لوجميع  
 الدهر افاد ذلك الشرفاوي (ومجالسة المبتدع او الفاسق) بشرب خمر  
 او ترك واجب او مفارقة محظور يخضعه (للاناس) وهو ضد التنفير  
 قال عليه السلام من اتهم را حبيب بدعة ملا الله قلبه امانة واما من اهان  
 را حبيب بدعة آمنه الله يوم القزع الا كبر ومن الان له ارا كرهه وقلبه  
 يبشره قد اسخف بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم ذلك  
 الغزالي (وليس الذهب والفضة) في الحلى كخلخال وسوار ونحو ذلك  
 وفي المنسوج في ثوب والموه (والحرير او ما اكثره وزنামته) أي الحرير  
 دون مكسه يقيمنا (لرجل البائع الا خاتم الفضة) أي يحرم على الرجل  
 البائع ومثله الخنثى استعمال الحرير وما اكثره حرير وزنادون مكسه  
 والمنسوج كله أو بعضه يذهب او فضة والموه باحدهما اذا حصل عاذا كمر

والوشم وهجر المسلم فوق  
 ثلاث الا لعذر شرعي  
 ومجالسة المبتدع او الفاسق  
 للاناس وليس الذهب  
 والفضة والحرير او ما اكثره  
 وزنামته للرجل البائع  
 الا خاتم الفضة

شيء بالعرض على ارادة أن صدأ الذهب أو الفضة فلا يحرم ذلك لا تراء  
 ظهور السرف قال الحسن بن علي بن القاسم في الحديث الصحيح من رواه عمر  
 ابن الخطاب رضي الله عنه لا تلبسوا الحر يربا من ابن الحر يربى الله يسلم  
 يلبسه في الآخرة رواء البخاري ومسلم ويحوز للولي من الأب والجند  
 وأقاضي والام والاح الكبير الباس الحر يربى ولو سرقه سارقاً أكثره  
 منه والمنسوج والمعه وتزينة باطن ولو من ذهب وان لم يكن يوم يرد له  
 الباسه نعلان ذهب حيث لا اسراف عادة كما أدبه الرعي والشرقاوي  
 ويسن للرجل حاتم فضة لانه صلى الله عليه وسلم اتخذ حاتم من فضة روه  
 النعمان كما حكاه شيخ الاسلام والافضل كونه في حنصر اليمن والسنة ان  
 يعمل الفس مما يلي كفه كما أفاده الثوري (والمخلوة بالاجنية) بان لم تكن  
 هناك امرأة أخرى بخلاف اذا كانت لا يسمى حبة من حبة فائدة  
 قال القفال لو دخلت امرأة المسجد على رجل ليس فيه غبيرة لا يكون ذلك  
 خلوة محرمة وهو ظاهر في المسجد المطروق انتهى (وسه المرأة) وان  
 قصر لغير فرض الحج من حج نفل أو محرمة أو غيرها (بغير محرم) من  
 الزوج والعبد الثقة فبحرم ذلك ولو مع النسوة وأذن الزوج فلا يجوز أن  
 يخرج خارج السور ولو مع النسوة الثقات أو أذن الزوج بل لا بد من  
 خروجه هو والمحرم أو العبد الثقة فباقيع الآن من خروج النساء الى المقابر  
 خارج السور معصية يجب منه منسبه عليه صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يحب الرفق  
 (واستخدام الحر كرها) لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يحب الرفق  
 في الامركه ذكره الرمي (والاستخفاف) أي الاستهزاء (بالعلماء  
 وبالامام العادل) أي غير الجاز (رب الشائب المسلم) قال صلى الله عليه  
 وسلم ليس منا من لم يوقر كبيرنا ولم يرحم صغيرنا ولا يعرف اهله المنا حقه رواء  
 الترمذي وغيره كذا في البدر المنير وقال صلى الله عليه وسلم اكرموا العلماء  
 فانهم عند الله كرام وكان صلى الله عليه وسلم من احلال الله كرام دي  
 الشبهة المسلم ومن تمام توفير المشايخ ان لا ينكحهم ايديهم الا بادن وفي  
 الخبرين ما قرئ شاب شيخنا الا قبض الله في سنة من يوفره (ومعاده الولي)  
 وهو ما يعني الفاعل فهو من قوال طاعته من غير ان يتخللها عيبا واما

والمخلوة لا جنيته وسه  
 المرأة بغير محرم  
 واستخدام الحر كرها  
 والشيخاف بالعلماء وبالا  
 العادل وبالشائب المسلم  
 ومعاده الولي



بمعنى المفعول فهو من شؤالي عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى قال من جادى لي  
 اتعريفات قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى قال من جادى لي  
 وايضا قد اذنته بالحرب اى اعلمته اى محارب له افاد ذلك ابن جبر في الزواجر  
 (والاعانة على المعصية) كاطعام مسلم مكاف كافرا مكافا في شهر رمضان  
 لان تسيب في المعصية واعانة عليهما كما افاده الشرقاوى (وترويح الزائف)  
 وهو ما يرد به بيت المال من الدراهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
 سن سنة سيئة فعمل بها من بعده كان عليه وزرها ومثل وزر من عمل بها  
 لا ينقص من اوزارهم ثم شئ وقال بعضهم انفاق درهم زيف اشد من سرقة  
 حاة درهم لان السرقة معصية واحدة وقد تمت وانتهت وانفاق الزيف  
 سنة سيئة يعمل بها من بعده فيكون عليه وزرها بعد موته الى مائة سنة او مائتي  
 سنة الى ان يقضى ذلك الله درهم حتى كالا عند ذلك فينبغي ان يطرحه في بئر بحيث  
 لا تمتد اليه اليد فارفسده بحيث لا يمكن التعامل به جاز كما افاده الغزالي في  
 الاحياء (واستعمال اواني الذهب والفضة) سواء كانها من ذهب او بعضها  
 منها وبعضها الآخر من النحاس مثلا (واقتناؤها) اى اقتنائوها كان  
 يضعها على الرف من غير استعمال لانه يجر الى استعمالها قال الرزالي في  
 شرح حديث الناصح فيحرم استعمالها عند وجود غيرها اللذ كرو لو صلبا  
 والاثنى ولو صغيرة فيمتنع على ولي الصغيرة تمكينها من استعمال ذلك وكذا  
 يحرم اقتناؤها ولا اجرة لاصانها ولا ارش على كاسرها والاصل في ذلك قوله  
 صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا في آنية الذهب والفضة ولا تشربوا في مصافها  
 اى الآنية ويلحق بالآنية غيبيرها حتى المروء الذي يكحل به والمسكلة  
 اتخذان من كل من الذهب والفضة يلبسها ككسب المسكلة كسيرة او صغيرة  
 ومثلها ما في تحريم ذلك الابرة والتخيل والكرامة المعلقة نعم لو اتخذ مروءا  
 منها الخوجلاء العين جازاه (وترك الفرض) من صلاة او غيرها (او فعله)  
 اى الفرض (مع ترك ركن له) كالطيمانية في الصلاة (أو) مع ترك  
 (شرط) كاستقبال القبلة مثلا (أو مع فعل مبطله) اى للفرض كالتغافل  
 بالوجه بقصد اللعب في الصلاة (وترك الجمعة مع وجوبها عليه) يوفور  
 شروط الوجوب وعدم العذر (وان صلى الظهر) لان ذلك ترك للأمر

والاعانة على المعصية وترويح  
 الزائف واستعمال اواني  
 الذهب والفضة واقتناؤها  
 وترك الفرض او فعله مع ترك  
 ركن له او شرط او مع فعل  
 مبطله وترك الجمعة مع  
 وجوبها عليه وان صلى  
 الظهر

الواجب عليه قال صلى الله عليه وسلم من ترك الجمعة من غير ضرورة طبع  
الله على قلبه (وترك نحو أهل قرية) كاهل بلد (الجماعة في)  
الصلوات (المكتوبات) بحيث لا يظهر الشعار في البلاد والقصرية قال  
صلى الله عليه وسلم تارك الجماعة ملعون في التوراة والانجيل والزبور  
والقرآن وتارك الجماعة يمشی على الأرض والأرض تلعنه (وتأخير  
الفرض) من الصلاة (من وقته بغير عذر) بخلاف ما إذا كان عذر  
فلا حرمة في تأخيرها وإن كان يوم أذ لم يتعديبه والنسيان ان لم ينشأ عن  
تقصير كما عبط طر فبح قال الله تعالى فويل للصابين الذين هم من صلاتهم  
ساهون فمثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذين عن صلاتهم ساهون  
فقال اشاعة الوقت ذكر ذلك البغوي (وروى السيد بالثقل المذنب) أي  
المسرع في ازالة الروح كبندقة وسوط وسهم بلانصل وحدلانه صار ميتا  
من غير ذكاة شرعية (واخذ الحبلوان) كالاوز (غرضاً) يقع الغن  
المحمة والراء وبالضاد المجبة أي هـ فبان يرمى اليه بالسهم او بالبنده  
أو بنحو ذلك أو يضرب بنحو السيف والمضروب مستور الوجه فيحرم ذلك لانه  
تعذيب قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لعن من اتخذ شيأ فيه الروح غرضاً (وعدم ملازمة المعتدة للسكن) الذي  
كانت فيه عند الفسقة ولو واقعها الزوج على خروجها منه ويجب على  
الحاكم المنع منه لان في العدة حماة الله تعالى وقد وجبت في ذلك المسكن قال  
تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن (بغير عذر) بخلاف ما إذا  
كان عذر فيجوز الخروج وذلك كشرأف فظوظ طين وكخوف على ثمن أو مال  
من نحو هدم وغرق وفسقة مجاورين لها وشدة تأذيها بجيران أو عكسه  
(وعدم الاحداد على الزوج) في عدة وفاة وهي أربعة أشهر وعشرة أيام  
فلا احداد هو ترك الزينة لموت الزوج (وتنجيس المسجد) ولذلك حرم عبور  
المسجد على الحائض ومن به حدث دائم كمنهضة وسلس بول ومن به  
جراحة سيالة بالدم اذا خيف تلويث مسجد بشئ من ذلك كسائر النجاسة  
الملوثة ولو في نعل أو ثوب (وتقديره) أي المسجد سواء كان تراباً أو مبلطاً  
(ولو بطاهر) كصفاق لقوله صلى الله عليه وسلم البهائم في المسجد

وترك نحو أهل قرية الجماعة  
في المكتوبات وتأخير الفرض  
من وقته بغير عذر ورمى  
السيد بالثقل المذنب راقتغا  
الحبلوان غرضاً وسهم  
ملازمة المعتدة للسكن بغير  
عذر وعدم الاحداد في  
الزوج وتنجيس المسجد  
وتقديره ولو بطاهر

وكما انهم انظروا الى الدنيا (والتأويل) أي عدم الاستحجال  
 (بالج بعد الاستطاعة الى أن يموت) لان وقته العدم فإمات بعد  
 الاستطاعة تبين العسبان من آخر حتى الامكان لانه قد أخره وأخره من  
 وقته (والاستدانة) أي طلب الدين (من لا يرجو وفاة له من جهة) أي  
 سيب وطريق (طاهرة) فورا في الحال وعند الحلول في المثل إذا كان غير  
 مشطرا (ولم يعلم دأته) أي من يعطيه الدين (بذلك) أي بكونه لا يرجو وفاة  
 من ذلك (وعدم انظار المعسر) أي عدم تأخير دين المعسر الى وقت الميسرة  
 قال الله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة أي وان كان الذي عليه  
 الدين معسرا فعليه نظرة أي تأخير الى اليسار والسعة وان تصدقوا أي  
 تترحموا رؤس أموالكم الى المعسر فخير لكم ان كنتم تعلمون وفي الحديث من  
 أنظر معسرا أو وضع عنه أظله الله في ناله يوم لا ظل الا ظله (وبذل المال)  
 أي تصرفه وابطاحه عن طيب نفس (في معصية) كشرائه آفة الملاهي  
 واكثراتها (والاستمانة) أي التقدير والاذلال (بالمعصية وبكل علم شرعي)  
 كالتوبة بالسكران من ذلك فيجزم لذلك لانه على عدم التعظيم وكموضع  
 السمامة أو دواة الكتابة أو حجره الى ذلك فيجزم ذلك لانه يدل على الاهانة  
 وان لم يفصدها اما اذا تصدق فبكمفر واما اذا كان ذلك لحاجة كالحفظ من  
 تطير الى الحج فلا بأس (وتسكين الصبي غير المبرئ منه) أي عماذ كرم  
 المعصية وكتب العلم أي فيجزم ذلك وان رضأ الولي كما أفاده عطية لان ذلك  
 يشهر بالاهانة وأيضار بماضيه (وتغيير منار الارض) أي علامات حدود  
 الارض التي يعرف بها تميز كل ملك اسكل شخص من حجر وغيره كما في بعض  
 البلاد من ان الاحجار تدفن في الارض في الشوارع على الحدود وفي قيع  
 النخوش قال تعالى لا تأخروا عن صلاة ربكم على الهدى وهم مسلمون من ظلم قدر شرب من  
 الارض طوفة الله به من سبع أرضين رواد البخاري (والتصرف في  
 الشارع) أي الطريق السالك (علا لا يجوز) كبناء أو غرس لشجرة وإلحاق  
 يضر ذلك لان شغل المسالك بذلك مانع من الطروق وقد تزدحم المسارة  
 فيه طسكونه كما أفاده شيخ الاسلام (واستعمال المعاري في غير المأذون له  
 فيه) أي المعار ويجوز استعماله بحسب ما يقتضيه الاذن ولو أعاره دابة

ثم اوتى بالمع بعد الاستطاعة  
 الى أن يموت والاستدانة لمن  
 لا يرجو وفاة له من جهة  
 طاهرة ولم يعلم دأته بذلك  
 وعدم انظار المعسر وبذل  
 المال في معصية والاستمانة  
 بالمعصية وبكل علم شرعي  
 وتسكين الصبي غير المبرئ  
 منه وتغيير منار الارض  
 بالمعصية في الشارع بما  
 لا يجوز واستعمال المعار  
 في غير المأذون له فيه

ابركهم الى محمل كما اولم يتعرض للركوب في رجوعه جازله الر كوب فيه  
 بخلاف نظيره من الاجارة والفرق بينهما الزوم الرذلة مستعيرة من الاذن  
 الر كوب في عوده عرفا ولا كذلك المستأجر ولو حاور المحل المشروط لزمه  
 أجرة مثل المذهب منه والعود اليه وله الرجوع منه ر كبا بناء على الاصح من  
 ان العارية لا تبطل بالمخالفة أفاد ذلك الشرفاوى وللمستعير ائابة من يسوفى  
 له المنفعة لان الانتفاع راجع اليه وله انتفاع ما اذن فيه ومثله ودونه ضررا  
 الا ان غناه المعبر من غير ما عينه فلا يفعله اتباعا لغيره (أو) كان استعمال  
 المعارى المأذون فيه اسكن (زاد على المدة المأذون له فيها) اذا كانت  
 العارية بقيدة بجهة فليزعم بحد أجرة المثل على الزائد (أو) لم يزد على تلك  
 المدة وكان استعماله في المأذون فيه اسكن ليس لاحل المستعير بل (أعاره)  
 أى المعار (الغيره) من غير اذن من المالك للنفعة سواء كان مالكا  
 أو مستأجرا وانما أيجب للمستعير الانتفاع والمستيج لا يملك نقل الاباحة بدليل  
 ان الضيف لا يبيع لغيره ما قدم لايه ولا يطعم الهرة وهذا هو الصحيح في المنهاج  
 والمحرو وقيل للمستعير ان يعبر ونقل أبو على الدبلى عن الشافعى انه يجوز  
 الاحارة للمستعير قال ويكون رجوع المعبر بمنزلة الاندما في الدار حتى  
 يفتح الاجارة ويستحق المعبر باقتطوف وجه حكاة الراعى في باب الاجارة  
 انه يجوز ان يستعير اي جرد ذكر ذلك الحسنى في كفاية الاخبار «فرع»  
 لو قطع شخص لـ «نا» واصله بشجرة غير قمرة الغصن لم يملكه لالمالك  
 الشجرة كالموخرسه في أرض غيره والله أعلم أما ذلك الحسنى (وتحجير  
 المباح) الذى يستولى الناس عليه في جوارحهم ما يشاءون منه وذلك بان  
 يمنع الناس منه أو يجعل عليه علامة للعلم (كالمرى) وهو ما تأكله  
 الدواب (والاحتطاب) أى جمع الخطب (من الموات) وهو ما ليس بالحد  
 (والمخ من معدنه) الذى لا يستنبته الآدميون (والنقدين) أى الذهب  
 والفضة (وغيرهما) كحد بدوكبريت وزفت وغير ذلك (والماء للشرب من  
 المستخلف) بماء آخر في بئر أو عين في جبل وغيره أقوله صلى الله عليه وسلم  
 انما من شر «عاقى» ثلاثة في الماء والكلاء والتار رواه ابن ماجه  
 (واستعمال اللقطة) وهو ما وجد من حق شائع محتر غير محرز ولا يعرف

أو زاد على المدة المأذون له  
 فيها أو أعاره لغيره وتحجير  
 المباح كالمرعى والاحتطاب  
 من الموات والمخ من معدنه  
 والنقدين وغيرهما والماء  
 للشرب من المستخلف  
 واستعمال اللقطة

الواجد مستحقه (قبل التعريف) مستحقه (والجلوس مع  
 مشاهدة المنكر) كالغنية (إذا لم يذكر) قال الحسن بن علي بن فضال  
 رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جلس إلى فقير  
 منها صب في أذنيه الآفة والآفة بضم النون وبالمذا الرصاص المذاب رواء  
 قتيبه (والطفيل في الولائم وهو الدخول بغير اذن) من أهلها (أو أدخلوه  
 حياء) أي من أهل الدخول أو من أهل الدخول يقال هذا الدخول الطفيلي وهو  
 نسبة إلى طفيل بن دلال من ولد عبد الله بن خلفان من أهل الكوفة وكان  
 يدخل وإمعة العرس من غير أن يدعى إليها فنسب إليه كل من يدخل فلان  
 \* وأعلم أن الولائم عشرة فيقال للاجتماع بين الزوجين وليمة عرس وليمة  
 عقد النكاح أملاك وليمة الختان اهذار وسلامة المرأة من الطلق  
 خرس بضم الخاء المحممة وليمة الولادة عقيقة وللقدم من السفرة رقية  
 ولا حدان البناء وكيرة ولما يتخذ لاصدية وضيفة ولما يتخذ بلا سب مادية  
 ونائم القرآن حدائق قال الحسن بن علي في كفاية الاخبار \* فرع \* محل  
 التضحية بلد المضحى وفي نقل الاضحية وجهان والصحيح الجواز انتهى وقال  
 الشيخ محمد بن سليمان المكردي في فتاويه ويجوز التوكيل في شراء الاضحية  
 أو العقيقة وفي ذبحها ولو في بلد غير بلد المضحى والعاق كما أطهره فقهاء  
 صرح أئمتنا بجواز توكيل من تحمل ذبيحته في ذبح الاضحية وهو مردح وجواز  
 التوكيل أو الوصية في شراء الغنم وذبحها وأنه يستحب حضور المضحى  
 أضحيته ولا يجب وألحقوا العقيقة في الأحكام بالاضحية إلا ما استثنى (وان  
 يكرم المرء) بالبناء للفعول (اتقاء شره) اذ لو لا ذلك لما يكرم ولم يرد عمر بن  
 محمد بن علي بن أبي الهيثم في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الهدية  
 فقال كان ذلك له هدية وهو ثار شوة أي كان يتقرب إليه لتبوءته للولاية  
 ويحسن انما أعطى للولاية ذكر ذلك الغزالي في الاحياء وقال الحسن بن علي في  
 كفاية الاخبار \* فرع \* إذا ختن شخص ولده وعمل وليمة فماتت إليه  
 هدايا ولم يسم أصحاب الاب ولا الابن فهل هي للاب أو لابن وجهان صحيح  
 النورى انه للاب وأجاب القاضي بحسب اسم الابن ويقبل الاب قلما يفتي  
 أدر ثالث وهو انه ان كان المهدى بمصلحة لصبي دون أبيه كشيء من ماله ومن

قبل التعريف بشروطه  
 والجلوس مع مشاهدة المنكر  
 إذا لم يذكر والطفيل في  
 الولائم وهو الدخول بغير  
 اذن أو أدخلوه حياء وان  
 يكرم المرء اتقاء شره

الصغار فهو للمسيحي وان كان لا يصلح للصغير فهو للاب وان احققه - جافه و  
 موضوع ان ترد ادعاء القرينة المرجحة والله أعلم انتهى (وعدم التسوية)  
 في القسم في الميث (بين الزوجات) أي الحرائر ولو قام بين عذر كمرض  
 وحض ورث وقرب واحرام ونحوه يخرج بالحرائر ما لو سكتان فحتمه حرة وأمة  
 فالعرة ليلتان وللامة لثلاثة عشر بيتي (ونخرج المرأة موطرة) بما  
 يظهر رائحتها (التي هي) بالباس (ولو مستورة) بحيث لا يظهر شيء من  
 بياضها (لو) (بأذن زوجها) ان كانت تمر على الرجال الاجانب) أي ولو كان  
 خروجها مع زوجها قال الله تعالى وقرن في بيتك أي الزمان بيتك وقيل  
 أي كن أهل وقار وسكون ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى أي لا تظهرن  
 زينتهن ولا تبرزن مما سكنن للرجال كما في زمن قبل الاسلام (والسحر)  
 وهو لغة صرف الشيء عن وجهه واصطلاحاً حرأولة النفوس الخبيثة بأقوال  
 وأفعال ينشأ عنها أمور خارقة للعادة ومذهب العلماء أنه حق وله حقيقة  
 بخلاف المعتزلة حيث قالوا أنه تخييل وتوهم وبأنه يقتل ويمرض ويغرق ويجمع  
 وغير ذلك وتأثيره ذلك من الله تعالى وهو كبرية عند الشافعي وكمر عند باقي  
 الأئمة وهو محمول على ما إذا اعتقد تأثيره من غير الله فيكون كفر باتفاق وأما  
 إذا اعتقد أن الله أجري عاده بخلق أمور عند قراءة العزائم فلا يكفر بخلافه  
 لاتفاق المعتزلة على كفره أفاده السكيني والشرقاوي (والخروج من  
 طاعة الامم) وان كان جائراً فيماليس بمعصية أفاده الرمي (واتولى) أي  
 قبول الولاية (على يمين) وهو صغير ذكر أو خنثى أو أنثى لا أب له (أو مسجود  
 أو متصفاً) أو من غير ذلك (أو من غير ذلك) كالتقاء أو وديعة أو غير ذلك  
 من جميع الوظائف (مع عمله) أي المتولى (بالجزء من القيام بتلك الوظيفة)  
 بخلاف ما لو كان أميناً قادراً على القيام بذلك ووثق من نفسه بذلك فينبغي  
 قبوله على ذلك ولو كان قادراً على القيام بذلك لكنه لا يثق بامانة نفسه  
 فوجهان فقيل يحرم قبوله وقيل لا وقال الحصيني ولا شئ في الكراهة  
 (وابواء الظالم) أي اقامته واسكانه في منزل لا يقدر عليه من طاعة (ومنه)  
 ممن يريد اخذ الحق كلال والحد (منه) أي الظالم لا بد من رضاه على  
 بقاء المعصية التي يتهدى شرها إلى الغير قال الله تعالى واتقوا عنة

وعدم التسوية بين الزوجات  
 ونحوه ج السراقة موطرة  
 أو مريبة ولو مستورة وبأذن  
 زوجها ان كانت تمر على  
 الرجال الاجانب والسحر  
 والخروج من طاعة الامم  
 واتولى على يمين أو مسجود  
 أو متصفاً أو نحو ذلك مع عمله  
 بالجزء من القيام بتلك  
 الوظيفة وابواء الظالم ومنه  
 ممن يريد اخذ الحق منه .

لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة وفي الحديث الصحيح من رواية عائشة  
 رضي الله عنها ان قريشا اهدمهم شأن الخزرجية التي سرت فتأوا من  
 يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا لا يجهر الاسامة بن زيد  
 بحديث رسول الله فكاهه اسامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشفع  
 في حبيبي محمد والله تعالى ثم قام فطبع فقال صلى الله عليه وسلم اما اهل  
 الذين من قبلكم انهم كانوا اذ لم يرق فيهم الشرف تركوه واذا سرق فيهم  
 الضعيف اقاموا عليه الحد وايم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت  
 يدها رواه البخاري ومسلم ذكر ذلك المحسن في فتح القلوب (وترويع  
 المسلمين) أي افزعهم قال صلى الله عليه وسلم لا يحل لمسلم ان يروع مسلما  
 وقال صلى الله عليه وسلم ان الله يكره أذى المؤمنين (ونطح الطريق) أي  
 قطع المرور فيها بالتعرض للمال أي منعه منه (ويحد) أي قاطع الطريق  
 (بحسب جنايته) أي اكتسابه الاثم بأحد اربعة اشياء (امانة عزير) بحسب  
 وغيره لا تركا له مصيبة لا حد فيها ولا كفارة وجب فيه في غير بلد اول حتى  
 تظهر رتبته وذلك ان لم يقتل أحدا بان يقتصر على مجرد الارعاب والاعانة  
 للقاطنين ولم يأخذ المال النصاب بان يأخذ مالا أصلا أو أخذ أقل من  
 نصاب سرقة (أو يقطع يد) يعني (ويرجل) يسرى دفعة واحدة وعلى الولاء  
 لا نه حد واحد وذلك أن يأخذ نصاب سرقة بلا شهرة من حرز ولم يقتل أحدا  
 فان عاد به منقطعهما قطعت رجله اليمنى ويده اليسرى وذلك بطلب من  
 المسالك للمال واما القطع فلا يتوقف على طلب وانما قطع (من خلاف) لثلاث  
 تقوت المنفعة كلها من جانب واحد (أو يقتل) محتم ان يقتل معصوما  
 بكافته عمدا ولم يأخذ المال النصاب لأنه ضم اليه جنايته إغاية البديل  
 المقتض للزيادة العقوبة ولا زيادة هنا الا شتم القتل فلا يقطع به وهو مستحق  
 ومحل تحتمه اذا قتل لاخذ المال والا فلا شتم حكاية الشريفي والتركوا  
 عن البند نجسي (أو يقتل وصلب) ان قتل وأخذ المال النصاب المحرز عنه  
 بلا شهرة ويكون صلبه بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه والغرض من  
 صلبه بعد قتله زيادة في التشكيل به لزيادة الجريمة وزجر غيره والصلب  
 يكون على خشبة وضوؤها وقيل يطرح على الأرض حتى يسيل صديده أفاد

وترويع المسلمين وقطع  
 الطريق ويحد بحسب  
 جنايته امانة عزير أو يقطع  
 يد ويرجل من خلاف أو يقتل  
 أو يقتل وصلب

ذلك الحصى ويكون سابعه ثلاثة أيام بلياليها يشتر الحلال ويتم النكاح ثم بعد  
الثلاثة ينزل هذا لم يحف تغيرة قبلها بالانذار وحده فان خيب أنزل  
حده ثم وجوب على الأصح وحمل النص في الثلاث على زمن السبرد  
والاعتدال أفاده الشريفي (ومنها) أي المعاصي (عدم الوفاء بالندم) إذا  
نذر على فعل طاعة مفقودة لم تنهين كعتق وهدية مريض وسلام وتشجيع  
جنانة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة جماعة لقوله تعالى وإمروا  
ظهورهم ولقول سيد الاواب والآخرين من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن  
نذر ان يعصى الله فلا يعصه ورواه البخاري «فائدة» قال في شرح الروص  
ولو نذر صفة مثلاً ولم يعين الذابح بالدا أو عين له غير الحرام ولم يوفيه ما  
التضحية ولا الهدية لم ينعقد نذره لأنه لم يعلقه بقرينة بخلاف ما إذا  
نوى ذلك أو عين الحرام انتهى أي فإذا صبح النذر بان وجدت فيه الشروط  
المذكورة فليزسه الذابح ويسلك مسلك راجب الشرع فلا بد من إعطاء  
الجامع من الفقهاء أنه ثلاثة ولا يجزئ دمه حياً ولا يجوز له إلا كل منه  
(والوصال في الصوم) فرضاً كان أو نفلاً وهو حرام في حقنا لأنه من  
خصائمه صلى الله عليه وسلم أفاده المدايني وذلك للنهي عنه في خبر  
الشيخين وهو أن يصوم يومين أو أصبكترو ولا يتناول بالليل طعموا هذا  
بلا عذر وقيل هو أن يستديم جميع أوصاف الصائم وهذا هو الذي اعتقده  
الشريفي وغيره (وأخذ مجلس غيره) من رباط حبل ولو خرج منه  
لحاجة إذا لم تطل غيبته كثيراً طعموا وإن لم يتركه فيه متاعه أو لم يأذن له  
الامام ومجيد انصافاً لا يفسد صيامه ولا يوجب كفارة ولا يوجب قضاء ولا يوجب  
الوضوء وإن لم يترك متاعه فيه ومحمل من الشارع لحرقه ونفاره ليعود  
اليه إذا لم تطل مفارقه لقوله صلى الله عليه وسلم من قام من مجاهه ثم رجع  
اليه فهو واجتبه رواده لم يطل حقه بغيره القعود فيه مدة غيبته  
ولو تعامله ولو جلس لاستراحة ونحوها بطل حقه بمفارقه أفاد ذلك كاه شيخ  
الاسلام في المعجم (أوز حتمه المؤذنة) أي تضيقه في مكان من غير عادة مغفرة  
(أو أخذ نوبته) أي القبر في المسكن أو التوب أو البترا وغير ذلك  
«(فصل)» في كيفية التوبة (تجيب التوبة من الذنوب) جميع ذنوب وهو

ومنها عدم الوفاء بالتسليم  
والوصال في الصوم إذا أخذ  
مجلس غيره أو زوجته المؤذنة  
أو أخذ نوبته  
«(فصل)» تجيب  
من الذنوب



ما يحجبك عن الله تعالى (فورا) أي هتفب اقتربها (على كل مكاف) ذكر  
 كذا أرايتي حرا أو عبدا أو إنسا أو جنا (وهي) أي اتوبة (الندم) على فعلها  
 بان يحزن ويقتن أن ما وقع منها لم يقع (والإقلاع) وهو الترتك للذنوب التي كان  
 ملابسا لها (والعزم على أن لا يعود إليها) أي الذنوب أبدا إلى آخر العمر  
 خوفا من الله تعالى (والاستغفار) قال الله عز وجل والذين إذا ما حشة  
 أو ظلموا بأنفسهم ذكروا الله فاستغفروا والذين هم عن الله غافلون  
 سوا أولئك ظلموا أنفسهم ثم استغفروا الله يغفر الله لهم الله يغفر الله لهم  
 الله هم أقل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كنت ألممت بذنوب  
 فاستغفر الله وتوب إلى الله فإن التوبة من الذنوب الندم والاستغفار وكان  
 صلى الله عليه وسلم يقول في الاستغفار اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي  
 واسراي في أمري وما أنت أعلم به مني اللهم اغفر لي هزلي وجدي وخطئي  
 وعمدي وكل ذلك عندي اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت  
 وما أعلنت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء  
 قدير ذكر ذلك الغزالي في الإحياء (وإن كان الذنوب ترك فرض) من صلاة  
 وزكاة وصيام (قضاء) بأن يأتي به على طريقته (أو تبعه) وهو ما يطلب من  
 ظلامة ونحوها (لأدعى قضاء) أي أعطاه إياه (أو استرضاه) أي طلب  
 رضاه من غيره رد حق عليه قال صاحب جلاء القلوب فإذا فرغنا من  
 حقوق الله تعالى فننظر إلى حدة وفي العبد وهي نوعان مالي مثل الغضب  
 والسرقة واكل مال الغير بغير إذنه وتلافه كذلك أما بالبدن أو بشهادة الزور  
 أو بالسعي إلى ظالم أو بغيرها فإما علمنا منها مالكة فنستحلها وإن صدرت هذه  
 الأنسب من مالي الحساب الذي يلزم العبد في غير ماله وإن مات المالك  
 فنستحلها من الورثة إن وجدت وإن لم توجد بدأ ولم نعلم المالك فنعطيه إن كان  
 باقيا أو قيمته إن كان هالكا إلى الفقراء بنية أن يكون وديعة عند الله تعالى  
 يوصيها إلى صاحب يوم القيامة وغير مالي وهو أيضا نوعان بدني مثل الجرح  
 والضرب والاستخدام بغير حق وقائي مثل الشتم والاسم تهزاء ونحوهما  
 وطريق الخلاص منهما أيضا الاستحلال إن أمكن والأفالتضرع إلى الله  
 تعالى والدعاء والتصدق لمن له الحق لعل الله تعالى يرضيه يوم القيامة وأما

فورا على كل مكاف وهي  
 الندم والإقلاع والعزم على  
 أن لا يعود إليها والاستغفار  
 وإن كان الذنوب ترك فرض  
 صاه أو تبعه لأدعى قضاء  
 أو استرضاه

إذا كان الحق لها ثم إن نضرها غير ذنب أو نضر وجهها ذنب أو نضر  
فوق طاقها أو لم نضرها عافها وما عافها لا مرهش كل جزأ انتهى والله أعلم  
قال المصنف رضي الله عنه (انتهى ما قدر الله جوده) في ررقات قلبه  
(وأرجو) أي أعلق قلبي (منه) أي به (سبحانه) تبارك وتعالى لا جل (أن  
يعم نفعه) جماعة من الطلاب (ويكثر في القلوب) أي قلوب أولى الألباب  
(وتعه) أي مقداره (وأطلب) أي أسأل (عن الطام) أي نظروا تأمل قلبه  
(عليه من أولى المعرفة) أي العلم بالصواب وغيره (وأنى فيه) أي مر عليه  
(على خطأ) وهو ضد الصواب (أوزل) أي نزع عن محله (أن يذبه على ذلك  
بالرد الصريح) بأن يقول أو يكتب على الهامش من هذا - بقلم أو غيره  
أو تحريف من النسخ وأعل سواء كدام غير تشبيح ولا تقر بع ولا يجوز  
تغيير ذلك بأن يزيله ويكتب بدله فانه لو وقع باب ذلك لاذى إلى عدم الوثوق بشئ  
من كتب المؤلفين لاحتمال أنه من إصلاح من الطبع على كتبهم فعامل ذلك  
ضال مضل (ليحذر الناس) أي ليحذر العامة (من اتباعي) أي اتباع كلامي  
(على غير الصواب) أي غير ما وافق الحق (فالخلق أحق أن يتبع) بالبناء  
للمجهول أي لأن الصواب يختص بالاتباع فلا حق لغير الصواب في الاتباع  
(والانسان محل الخطأ والتسليم) وهو عدم الذكركل شئ لذهول أو غفلة  
فينبغي على من وجد ذلك أن يحضر قلبه أن الجواد قد يكتو وإن الصارم قد  
يفيئ وإن النار قد تحب وإن الإنسان محل التسليم وإن الحسنة يذهبن  
البيئات (ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا  
غلا) أي غشا وحسدا وبغضا (لذين آمنوا ربنا انشرف رحيم) قال مالك بن  
أنس رضي الله عنه - ما من نقص أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أو كان في قلبه عليهم غل فليس له حق في فيء المسلمين (اللهم مغفرتك  
أوسع من ذنوبنا) فقد قلت وأنت أصدق القائلين إن ربك واسع المغفرة  
وقلت إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (ورحمتهك)  
أحق وسعت كل شئ (أرجو) أي أقرب إلى نجاتنا (عندنا من أعمالنا)  
فرباؤنا إلى رحمتك أكثر وأشد من رجاؤنا إلى قبول أعمالنا ورباؤنا إلى  
السلامة والنجاة في الآخرة بتب رحمتك أعظم وأوثق لنا من رجاؤنا إلى

انتهى ما قدر الله جوده  
وأرجو منه سبحانه أن يعم  
نفعه ويكثر في القلوب  
والطاب من الطمع عليه من  
أولى المعرفة وأنى فيه على خطأ  
أوزل أن يذبه على ذلك  
بالرد الصريح ليحذر الناس  
من اتباعي على غير الصواب  
فالخلق أحق أن يتبع والانسان  
محل الخطأ والتسليم ربنا  
اغفر لنا ولاخواننا الذين  
سبقونا بالإيمان ولا تجعل في  
قلوبنا غلا لذين آمنوا ربنا  
انشرف رحيم اللهم  
مغفرتك أوسع من ذنوبنا  
ورحمتهك أرجو عندنا من  
أعمالنا



To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)